

تحت إشراف

الأستاذ محمد

السليمان

24

عن هبة كبار العلماء
بالأهر الشريف

نواقض النواقض

رد علماء الأمة على بدعة تكفير المسلمين

وهي

رد مفتي تونس على الشيخ محمد عبد الوهاب
نواقض النواقض في الرد على نواقض الإسلام
نقض الفريضة الغائبة للشيخ جاد الحق
الناقصة والرد للشيخ عطية سقر
رد الشيخ الذهبي على جماعة التكفير والهجرة
رد الشيخ عبد اللطيف السبكي على سيد قطب

نواقض النواقض
رد علماء الأمة على بدعة تكفير المسلمين
مجموعة من العلماء والباحثين

جميع حقوق الطبع والنشر والترجمة محفوظة

لشركة الوايل الصيب

للإنتاج والنشر والتوزيع

7 شارع الجمهورية - عابدين - القاهرة

جمهورية مصر العربية

ت: 01004093521 (+202)

01147208173 (+202)

الطبعة الأولى

1438 هـ - 2018 م

رقم الإيداع: 2018/ 7654

الترقيم الدولي I.S.B.N.

978-977-6214-78-1

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية

إدارة الشؤون الفنية

سلسلة البيان (24)

مجموعة من العلماء والباحثين

إشراف الأستاذ الدكتور : علي جمعة محمد

نواقض النواقض / مجموعة من العلماء والباحثين

ط 1 - القاهرة : الوايل الصيب للنشر والتوزيع ، 2018 .

تدمك : 1-78-6214-977-978

1 - العقيدة الإسلامية .

2 - الوهابية .

3 - تكفير المسلمين .

الوايل
الصيب

الوايل الصيب للإنتاج والتوزيع والنشر
توزيعاً أميناً في مختلف

نواقض النواقض

رد علماء الأمة على بدعة تكفير المسلمين

وفيه

رد مفتي تونس على الشيخ محمد عبد الوهاب

نواقض النواقض في الرد على نواقض الإسلام

نقض الفريضة الغائبة للشيخ جاد الحق

المناقشة والرد للشيخ عطية صقر

رد الشيخ الذهبي على جماعة التكفير والهجرة

رد الشيخ عبد اللطيف السبكي على سيد قطب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة السلسلة

الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه،
آمين.

إن الفكر المتطرف يدفع إلى السلوك المتطرف، وحينما تأتلف فئة في المجتمع على هذا النهج تغدو كتوحش الخلايا السرطانية التي تفسد أعضاء الجسم وترديه، وقد كان التطرف سببا رئيسا في سقوط دول وتراجع حضارات في عالمنا المعاصر، ولذلك أخذت على عاتقها جماعة من العلماء المخلصين الفيورين على دينهم ووطنهم، وتحملت مسئولية الرد على الفكر المتطرف في الدين، معذرة إلى ربهم ولعلمهم يهتدون، فإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعا.

وهذه سلسلة البيان تتوالى فكان أولها موسوعة الرد على خوارج العصر في خمس مجلدات، شملت الرد على الشبهات في محاور متعددة وجهات محيطة في الفقه والعقيدة والمناهج والأصول والحضارة. وتلاها منظومة القيم الأخلاقية ثم الصفات الإلهية بين الرازي وابن تيمية ثم فقه حب الحياة والسلف والسلفية بين التنزيه والتشبيه ثم حكاية الإرهاب... إلخ.

والسلسلة مقسمة إلى حلقات، حلقات عملت على الهدم، هدم الفكر المتطرف في الدين من جهة العقيدة والشريعة والأخلاق والمعاملات، وحلقات للبناء، تبني العقلية العلمية حسب النموذج الإسلامي، باعتماد التفكير المنهجي، وتقدير التراث وعلماء الدين. ولن نكون من الخالفين أو القاعدين عن مواجهة هؤلاء النابتة، فنسأل الله أن ينفع بهذه السلسلة ويرد عن أمتنا هذه الفتنة التي تهدد أمنها واستقرارها.

أ.د علي جمعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبع هداة إلى يوم الدين.

وبعد،

فإن الإرهاب والعنف بذرة بدأت ببدعة التكفير لعموم المسلمين وخاصتهم؛ بالأوهام وبصغار الذنوب وكبارها، وبما اختلف في حرمة علماء الدين وفقهاء الإسلام، وانتشرت تلك البدعة منذ قرنين من الزمان تحت مسمى "نواقض الإسلام العشر"، وكان لظهور هذه البدعة أسباب ولانتشارها مسوغات سياسية أكثر منها دينية، فقد مثلت دعوة للخروج على الدولة الإسلامية ومحاربة أهلها بعد رميهم بالردة والشرك.

والذي يعنينا رصده الآن في هذا الكتاب رسالة محمد بن عبد الوهاب التي أرسلها إلى الآفاق يدعوهم للإيمان بما جاء به، على أنه الحق المبين، الموافق لما نزل به الوحي على سيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، ويهددهم ويتوعددهم إن لم يؤمنوا به فهم مرتدون يَحَقُّ لَهُ أَنْ يُغَيَّرَ عَلَيْهِمْ وَيَقَاتَلَهُمْ عَلَى ذَلِكَ.

وسيجد القارئ الكريم في هذا الكتاب الذي ارتأينا أن نظهره في سلسلة البيان كحلقة في الرد على الخوارج والمتطرفين، أولاً: ما سطره الشيخ عمر المحجوب مفتي تونس في رسالته للرد على محمد عبد الوهاب، وتفنيد دعواه في تكفير المسلمين، وقد نهاه عن بدعته وأفحمه بالحجة والبرهان.

وتلا ذلك بحث أعده مجموعة من الباحثين بإشراف وقفية الأمير غازي بن محمد للفكر القرآني بالمملكة الأردنية الهاشمية، وقد فصل البحث الرد على النواقض العشر واحداً تلو الآخر، واقتبس من رد أخيه الشيخ سليمان بن عبد الوهاب في "الصواعق الإلهية في الرد على

الوهابية".

وجاء بعد ذلك رد الشيخ محمد حسين الذهبي رحمه الله على جماعة التكفير والهجرة التي انتشرت في عصره ونهجت نهج الخوارج في اعتزال المجتمع ورميه بالجاهلية، وكان كلامه في هذا الرد سببا في إغارتهم عليه وقتله، فنال الشهادة عليه رحمة الله.

وأتبعنا ذلك بإيراد ما سطره الشيخ جاد الحق علي جاد الحق والشيخ عطية صقر في الرد على المكفر محمد عبد السلام فرج في كتاب "الفريضة الغائبة"، وقد تتبعنا قنته كلمة كلمة وردا عليه أحسن رد، ومحمد عبد السلام فرج يمثل الوجه الحديث لإثارة بدعة التكفير ورمي الناس بالشرك والدعوة إلى الخروج على المجتمعات ومقاتلة حكام المسلمين.

وفي آخرة ذكرنا تقرير الشيخ عبد اللطيف السبكي في رده على كتاب سيد قطب معالم في الطريق، والذي ذكر فيه فهمه الخاطيء ورميه للناس بالشرك والجاهلية ودعوته أتباعه للخروج ومقاتلة المسلمين.

وقد وجدنا بعض الشباب الغر من النابتة يظن أن علي جمعة وحده هو من رد على هؤلاء التكفيرين المتطرفين الإرهابيين، وأنه بدعا في هذا الأمر لم يسبق بمثله، والحقيقة أن علماء الأزهر الشريف وغيرهم عبر التاريخ منذ ظهر الخوارج في تاريخ المسلمين وهم يبذلون قصارى جهدهم في رد بدعة التكفير، فأردنا أن نظهر للناس بعضا من تلك الردود.

ويوهم المتطرف أتباعه أن من يرفضه أو يتقده إنما ينتقد الدين ذاته أو يكرهه أو يرفض الاحتكام إليه، والحقيقة غير ذلك فإن هذا المتطرف لا يمثل الدين الصحيح، بل هو صاحب فكر مغلوط، يشوه صورة الدين في العالمين ويسيء إلى أهله ودولته، ويخرج على المسلمين أنفسهم ولم نجده حربا إلا على الإسلام وأهله.

أ.د علي جمعة

عضو هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي، بعث محمد بن عبد الوهاب - مؤسس الفرقة الوهابية بأرض نجد - إلى الأقطار مشرقا ومغربا رسالة يدعو الناس إلى اتباعه، والولاء له، ويهدد من خالفه بالوقوع في الشرك والردة، ومن ثم استباحة قتله. ويمكن اعتبار هذه الرسالة موجزا لكتابه "التوحيد الذي هو حق الله على العبيد".

رسالة ابن عبد الوهاب كان لها صدى واسع في القطر التونسي، وشاعت وأثارت اضطرابا وفتنة مما اضطر حمودة باشا حاكم تونس آنذاك أن يطلب من علماء عصره أن يوضحوا للناس الحق.

فكتب الرد على هذه الرسالة الشيخ الفقيه عمر المحجوب قاضي الجماعة بتونس وإمام جامع الزيتونة (1724 . 1807م)، فكان رده مفحما إلى درجة أن محمد بن عبد الوهاب لم يجب على هذه الرسالة الرسمية التي أرسلها له حمودة باشا باي تونس.

ونص الرد للعلامة عمر المحجوب موجود بكتاب المؤرخ التونسي أحمد بن أبي الضياف: "إنحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان"، وبكتاب إبراهيم السمنودي: "سعادة الدارين في الرد على الفرقين الوهابية ومقلدة الظاهرية" في الجزء الثاني بداية من الصفحة مائة وواحد وثمانين، وقد وسمها بـ "الرسالة الرحمانية".

فيما يلي نص رسالة محمد بن عبد الوهاب ويتبعها ردُّ عمر المحجوب عليها.

رسالة محمد بن عبد الوهاب إلى القطر التونسي:

بسم الله الرحمن الرحيم، نستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل الله فلا هادي له، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله.

من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فقد غوى، ولا يضر إلا نفسه ولا يضر الله شيئا.

أما بعد، فقد قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ (يوسف 108).

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ آل عمران (31).

وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا رِجَالًا مِّنْ نَّفْسِكُمْ لَتَسْمَعُنَّ مِنَ الْإِنسَانِ أَكْثَرَ شَيْئًا مِّنْ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ (الحشر 7).

وقال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ المائدة (3).

فأخبر سبحانه تعالى أنه أكمل الدين وأتمه على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم، وأمرنا بلزوم ما أتى به إلينا من ربنا، وترك البدع والتفرق والاختلاف. وقال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْنَا مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ (الأعراف 3).

وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام 153).

والرسول صلى الله عليه وسلم قد أخبر بأن أمة أخذه ما أخذه الأمم قبلها شبرا فشبرا وذراعا وذراعا. وأخبر في الحديث أن أمة ستفترق ثلاثا وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: "مَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي".

وإذا عرفت هذا، فمعلوم ما عمت به البلوى من حوادث الأمور التي أعظمها الإشراك

بالله، والتوجه إلى الموتى، وسؤالهم النصر على العدى، وقضاء الحاجات، وتفريج الكربات التي لا يقدر عليها إلا رب الأرض والسموات، وكذلك التقرب إليهم بالندور، وذبح القربات، والاستعانة بهم في كشف الشدائد وجلب الفوائد، إلى غير ذلك من أنواع العبادة التي لا تصلح إلا لله تعالى.

وصرف الشيء من أنواع العبادة لغير الله كصرف جميعها، لأنه سبحانه أغنى الأغنياء عن الشركاء، ولا يقبل من العمل إلا ما كان خالصاً لوجهه، وأخبر أن المشركين يدعون الملائكة والأنبياء والصالحين ليقرّبوهم إلى الله زلفى، ويشفعوا لهم عنده، وأخبر أنه لا يهدي من هو كاذب كفار.

وقال تعالى: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُوا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ (يونس 18)، فأخبر أن من جعل بينه وبين الله وسائط لأجل الشفاعة فقد عبدهم وأشرك بهم، وذلك أن الشفاعة كلها لله كما قال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّهِ الشَّفَعَةُ جَمِيعًا﴾ الزمر (44) و ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ البقرة (255)، وقال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا نَنْفَعُ الشَّفَاعَةَ إِلَّا مَنِ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا﴾ (١٨٩) طه (109).

وهو سبحانه لا يرضى إلا التوحيد، كما قال تعالى: ﴿وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُمْ مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ﴾ (٢٨) الأنبياء (28). فالشفاعة حق، ولا تطلب في الدنيا إلا من الله، كما قال تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسْتَجِدِّ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ (١٨) الجن (18). وقال تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِن الظَّالِمِينَ﴾ (١٠٦) يونس (106).

فإذا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو سيد الشفعاء وصاحب المقام المحمود،

وَأَدْمُ فَمَنْ دُونَهُ تَحْتَ لَوَائِهِ لَا يَشْفَعُ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ، وَلَا يَشْفَعُ ابْتِدَاءً، بَلْ يَأْتِي فِيخْرُ سَاجِدًا،
فِيحْمَدُهُ بِمُحَمَّدٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ إِيَّاهَا، ثُمَّ يَقُولُ لَهُ: أَرْفَعُ رَأْسَكَ وَسَلِّ تَعَطُّ وَاشْفَعْ تَشْفَعُ. ثُمَّ يَجِدُ
لَهُ حَدًّا فَيَدْخُلُهُمُ الْجَنَّةَ، فَكَيْفَ بغيره مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ؟

وهذا الذي قد أجمع عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم
ممن سلك سبيلهم ودرج على منهاجهم، وما حدث من سؤال الأنبياء والأولياء من الشفاعة
بعد موتهم وتعظيم قبورهم ببناء القباب عليها وإسراجها والصلاة عندها وجعل الصدقة
والنذور لها، فكل ذلك من حوادث الأمور التي أخبر بوقوعها النبي صلى الله عليه وسلم
أمنه وحذر منها، كما في الحديث عنه صلى الله عليه وسلم: "لا تقوم الساعة حتى يلحق حي
من أمتي بالمشركين وحتى تعبد أقوام من أمتي الأوثان".

وهو صلى الله عليه وسلم حمى جانب التوحيد أعظم حماية، وسد كل طريق موصل إلى
الشرك، فنهى أن يخصص القبر ويبنى عليه، كما ثبت في صحيح مسلم من حديث جابر،
وثبت فيه لفظ: أنه بعث علي بن أبي طالب رضي الله عنه وأمره أن لا يدع قبرا مشرفا إلا
سواه. ولذلك قال غير واحد من العلماء: يجب هدم القباب المبنية على القبور؛ لأنها أسست
على معصية الرسول صلى الله عليه وسلم.

فهذا الذي أوجب الاختلاف بيننا وبين الناس، حتى آل الأمر إلى أن كفرونا وقاتلونا
واستحلوا دماءنا وأموالنا، حتى نصرنا الله عليهم وظفروا بهم، وهو الذي ندعو الناس إليه
ونقاتلهم عليه، بعد ما نقيم عليهم الحجة من كتاب الله وسنة رسوله وإجماع السلف الصالح
من الأئمة، ممثلين لقوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنْتَهُوا فَإِنْ لَا يَنْتَهُوا فَإِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ (الأنفال (39)). فمن لم يجب الدعوة

بالحجة والبيان دعونه بالسيف والسنان، كما قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ (الحديد (25))

وندعو إلى إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج بيت الله الحرام، ونأمر بالمعروف وننهي عن المنكر، والله عاقبة الأمور.

فهذا ما نعتقده وندين الله به، فمن عمل على ذلك فهو أخونا المسلم، له ما لنا وعليه ما علينا.

ونعتقد أن أمة محمد صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة، وأنه لا تزال طائفة من أمة على الحق منصوره، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله وهم على ذلك. - انتهى -

رد العلامة الشيخ عمر المحجوب علي رسالة محمد عبد الوهاب

قال تعالى: ﴿رَبَّنَا أَفْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ﴾ ﴿٨٩﴾ [سورة الأعراف/89]

قال تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ ﴿٨٥﴾ وَتَجْنَابِرَحْمَتِكَ مِنَ الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴿٨٦﴾ [سورة يونس/85-86]

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ﴿١٠٥﴾ [سورة المائدة/105]

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَحْلُوا شَعِيرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهُدَى وَلَا الْقَلْبِيدَ وَلَا ءَامِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَتَّبِعُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ ﴿٢﴾ [سورة المائدة/2].

أما بعد هذه الفاتحة التي طلعت في سماء المفاخرة، فإنك راسلتنا تزعم أنك القائم بنصرة الدين، وأنتك تدعو على بصيرة لما دعا إليه سيد الأولين والآخرين، وتحثُّ على الاقتفاء والاتباع، وتنهى عن الفرقة والابتداع، وأشرت في كتابك إلى النهي عن الفرقة واختلاف العباد، فأصبحت كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ ﴿٢٠٤﴾ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ ﴿٢٠٥﴾ [سورة البقرة/204-205].

وقد زعمت أن الناس قد ابتدعوا في الإسلام أمورًا، وأشركوا بالله من الأموات جمهورًا

في توسلهم بمشاهد الأولياء عند الأزمات، وتشفعهم بهم في قضاء الحاجات، ونذر النذور إليهم والقربات، وغير ذلك من أنواع العبادات، وأن ذلك كله إشراك برب الأرضين والسماوات، وكُفِّرَ قد استحللتم به القتل وانتهاك الحرمات، ولعمر الله إنك قد ضللت وأضللت، وركبت مراكب الطغيان بما استحللت، وشنَّعت وهوّلت، وعلى تكفير السلف والخلف عوّلت، وما نحن نحاكمك إلى كتاب الله المحكم، وإلى السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم.

أما ما أقدمت عليه من قتال أهل الإسلام، وإخافة أهل البلد الحرام، والتسلط على المعتصمين بكلمتي الشهادة، وأدتم إضرار الحرب بين المسلمين وإيقاده، فقد اشترتكم في ذلك حطام الدنيا بالآخرة، ووقعتم بذلك في الكبائر المتكاثرة، وفرقتكم كلمة المسلمين، وخلعتم من أعناقكم ربة الطاعة والدين، وقد قال الله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ كَذَلِكَ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلُ فَمَنْ بَرَّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ فَتَبَيَّنُوا إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ۝﴾ [سورة النساء/94]

وقال عليه الصلاة والسلام: "أُمرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" أي ومحمد رسول الله "فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم، إلا بحقها، وحسابهم على الله". (1)

وحيث كنت لكتاب الله معتمداً، ولعهد سنته مستنداً⁽²⁾، فكيف بعد هذا - ويحك - تستحلُّ

1 - أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الإيمان: باب (فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ) [سورة

التوبة/5]، ومسلم في صحيحه: كتاب الإيمان: باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله.

2 - أي على زعمك في ذلك.

دماء أقوام بهذه الكلمة ناطقون، وبرسالة النبي صلى الله عليه وسلم مصدقون، ولدعائم الإسلام يُقيمون، ولحوزة الإسلام يحمون، ولعبدة الأصنام يقاتلون، وعلى التوحيد يناضلون، وكيف قذفتكم أنفسكم في مهواة الإلحاد، ووقعتم في شق العصا والسعي في الأرض بالفساد؟

وأما ما تأولته من تكفيرهم بزيارة الأولياء والصالحين، وجعلهم وسائط بينهم وبين رب العالمين، وزعمت أن ذلك شنشنة الجاهلية الماضين، فنقول لكم في جوابه:

معاذ الله أن يعبد مسلم تلك المشاهد، وأن يأتي إليها معظماً تعظيم العابد، وأن يخضع لها خضوع الجاهلية للأصنام، وأن يعبدها بسجود أو ركوع أو صيام، ولو وقع ذلك من جاهل لانتفض إليه ولالة الامر والعظماء، وأنكره العارفون والعلماء، وأوضحوا للجاهل المنهج القويم، وهدوه الصراط المستقيم.

وأما ما جنحت إليه وعوّلت في التفكير عليه، من التوجه إلى الموتى وسؤالهم النصر على العدى، وقضاء الحاجات، وتفريج الكربات، التي لا يقدر عليها إلا رب الأرضين والسماوات، إلى آخر ما ذكرتم، موقدًا به نيران الفرقة والشتات، فقد أخطأت فيه خطأ مبينًا، وابتغيت فيه غير الإسلام دينًا، فإن التوسل بالمخلوق مشروع، ووارد في السنة القويمة ليس بمحظور ولا ممنوع، ومشارع الحديث الشريف بذلك مفعمة، وأدلته كثيرة محكمة، تضيق المهارق عن استقصائها، ويكلُّ اليراع إذا كُلف بإحصائها، ويكفي منها توسل الصحابة والتابعين، في خلافة عمر بن الخطاب أمير المؤمنين، واستسقاؤهم عام الرمادة بالعباس، واستدفاعهم به الجذب والبأس، وذلك أن الأرض أجذبت في زمن عمر رضي الله عنه، وكانت الريح تذرّو ترابًا كالرماد لشدة الجذب، فسميت عام الرمادة لذلك، فخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالعباس بن عبد المطلب يستسقي للناس، فأخذ

بضْبَعِيهِ وَأَشْخَصَهُ قَائِمًا بَيْنَ يَدَيْهِ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا نَتَقَرَّبُ إِلَيْكَ بِعَمِّ نَبِيِّكَ؛ فَإِنَّكَ تَقُولُ وَقَوْلُكَ الْحَقُّ: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [سورة الكهف/82]، فحفظتهما لصالح أبيهما، فاحفظ اللهم نبيك في عمه، فقد دنونا به إليك مستغفرين.

ثم أقبل على الناس وقال: استغفروا ربكم إنه كان غفارًا. والعباس عينا تنضحان يقول: اللَّهُمَّ أَنْتَ الرَّاعِي لَا تُهْمِلِ الضَّالَّةَ وَلَا تَدَعِ الْكَاسِرَ بَدَارَ مَضْيَعَةٍ، فَقَدْ ضَرَعَ الصَّغِيرَ وَرَقَّ الْكَبِيرَ وَارْتَفَعَتِ الشُّكُوى، وَأَنْتَ تَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى، اللَّهُمَّ فَأَغْثِهِمْ بَغْيَاثَكَ قَبْلَ أَنْ يَقْنَطُوا فِيهِلْكُوا، إِنَّهُ لَا يِيَّاسَ مِنْ رَوْحِكَ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ، اللَّهُمَّ فَأَغْثِهِمْ بَغْيَاثَكَ فَقَدْ تَقَرَّبَ الْقَوْمُ إِلَيْكَ بِمَكَانَتِي مِنْ نَبِيِّكَ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

فنشأت سحابة ثم تراكمت، وماست فيها ريح ثم هزت، ودرت بغيث واكف، وعاد الناس يتمسحون بردائه ويقولون له: هنيئًا لك ساقِي الحرمين.⁽¹⁾

فأخبرني - يا أخ العرب - هل تكفر بهذا التوسل **عمر بن الخطاب** أمير المؤمنين، وتكفر معه سائر من حضر من الصحابة والتابعين، لكونهم جعلوا بينهم وبين الله واسطة من الناس، وتشفعوا إليه بالعباس، وهل أشركوا بهذا الصنيع مع الله غيره، وما منهم إلا من أنهضته للدين القويم غيرة. كلا والله، وأقسم بالله وتالله، بل مكفرهم هو الكافر، والحائد عن سبيلهم هو المنافق الفاجر، وهم أهدي سبيلاً، وأقوم قبلاً، وقد قال عليه الصلاة والسلام: "اقتدوا بمن بعدي: أبي بكر وعمر"⁽²⁾.

1 - ذكر هذه القصة ابن الأثير في تاريخه "الكامل" [557/2].

2 - أخرجه الترمذي في سننه: كتاب المناقب: باب في مناقب أبي بكر وعمر رضي الله عنهما كليهما، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن". اهـ [3662]، وابن ماجه في سننه: المقدمة: باب في فضائل أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم [97].

وإذا قدحت في هذا الجمع من الصحابة الذين متهم عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وغيرهما فمن أين وصل لك هذا الدين، ومن رواه لك مُبَلَّغًا عن سيد المرسلين؟ ثم ما تصنع يا هذا في الحديث الآخر الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعًا للنبي صلى الله عليه وسلم في أويس، وأنه أخبر به عليه الصلاة والسلام وهو من أعلام النبوة⁽¹⁾، وأمر عمر بطلب الاستغفار منه، وأنه طلب منه ذلك واستغفر له، وقد قال الله تعالى عن إخوة يوسف عليه السلام: ﴿قَالُوا يَا أَبَانَا اسْتَغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا إِنَّا كُنَّا خَاطِئِينَ﴾ [سورة يوسف/97].

فالزائر للأولياء والصالحين إما أن يدعو الله لحاجته، ويتوسل بسرّ ذلك الولي في إنجاح بُغيته، كفعل عمر في الاستسقاء، أو يستمدّ من المزور الشفاعة له وإمداده بالدعاء كما في حديث أويس القرني، إذ الأولياء والعلماء كالشهداء أحياء في قبورهم⁽²⁾، إنما انتقلوا من دار الفناء إلى دار البقاء.

فأيّ حرج بعد هذا يا أيها القائم للدين في زيارة الأولياء والصالحين؟ وأي منكر تقوم بتغييره، وتقتحم شقّ العصا وإضرار سعيه؟ ولعلك من المبتدعة الذين ينكرون أنواعًا كثيرة من الشفاعة، ولا يثبتونها إلا لأهل الطاعة، كما أنه يلوح من كتابك إنكار كرامات الأولياء، وعدم نفع الدعاء، وكلها عقائد عن السنة زائغة، وعن الطريق المستقيم رائغة.

1 - أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب فضائل الصحابة: باب من فضائل أويس القرني رضي الله عنه [2543].

2 - شهداء المعركة من المسلمين أحياء عند ربهم لا تأكل الأرض أجسادهم وهذا ثابت نصًا ومشاهدة، وأيضًا ثبت في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون" صححه البيهقي في جزء حياة الأنبياء بعد وفاتهم [رقم/15]، وأورده الحافظ ابن حجر على أنه ثابت في "فتح الباري" [487/6] وذلك لما التزمه أن ما يذكره من الأحاديث شرحًا أو تنمة للحديث في متن البخاري فهو صحيح أو حسن، ذكر ذلك في مقدمة "الفتح" [ص/4]، فهذا ثابت لكل نبي، وأما غيرهم من الصالحين قد يحصل لبعضهم لكنه ليس عامًا كما حصل للتابعي الجليل ثابت البناني فقد شوهد في قبره بعد موته وهو يصلي، روى ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي في "أهوال القبور".

وقولكم: إن ما قلتموه لا يخالف فيه أحد من المسلمين. افتراءً ومينٌ وإلحاد في الدين؛ لأن أهل السنة والجماعة يشتون لغير الأنبياء الشفاعة، كالعلماء والصلحاء وآحاد المؤمنين، فمنهم من يشفع للقبيلة ومنه من يشفع للقبائل من الناس، كما ورد أيضاً أن أويساً القرني يشفع في مثل ربيعة ومضر⁽¹⁾.

وأما المعتزلة فإنهم منعوا شفاعة غير النبي صلى الله عليه وسلم وأثبتوا الشفاعة العظمى من هول الموقف، والشفاعة للمؤمنين المطيعين أو التائبين في رفع الدرجات، ولم يثبتوا الشفاعة لأهل الكبائر الذين لن يتوبوا في النجاة من النار، بناءً على مذهبهم الفاسد من التكفير بالذنوب، وأنه يجب عليها التعذيب.

وأما ما جنحت إليه من هدم ما بُني على مشاهد الأولياء من القباب، من غير تفرقة بين العامر والخراب، فهي الداهية الدهياء والعظيمة العظمى من الظلم التي أضلك الله فيها على علم: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا أُولَٰئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة البقرة/114].

وكأنك سمعت في بعض المحاضر بعض الأحاديث الواردة في النهي عن البناء على المقابر، فتلقفته مجملاً من غير بيان، وأخذته جُزافاً من غير مكيال ولا ميزان، وجعلت ذلك وليجةً إلى ما تقلدته من العسف والطغيان، في هدم ما على قبور الأولياء والعلماء من البنيان. ولو فاوضت الأئمة، واستهديت هداة الأمة، الذين خاضوا من الشريعة لجُجها، واقتحموا ثُبجها، وعالجوا غمارها، وركبوا تيارها، لأخبروك أن محل ذلك الزجر، ومطلع ذلك الفجر،

1 - أخرجه ابن عساكر في تاريخه [454/9]، وورد عن الحسن مرسلًا بلفظ "يدخل الجنة بشفاعة رجل من أمتي أكثر من ربيعة ومضر". انظر "إنحاف السادة المتقين" [124/8] للحافظ الزبيدي.

في البناء في مقابر المسلمين المعدة لدفن عامتهم لا على التعيين، لما فيه من التحجير على بقية المستحقين، ونبش عظام المسلمين.

وأما ما يبينه المسلمون في أملاكهم المملوكة لهم، ليصلوا بمن يُدفن هناك حبلهم، فلا حرج يلحقهم، ولا حرمة ترهقهم. فكما لا تحجير عليهم في بناء أملاكهم دُورًا أو حوانيت أو مساجد، كذلك لا حرج عليهم في جعلها قبابًا أو مقامات أو مشاهد.

ثم ليتك إذ تلقفت ذلك منهم، ووعيته عنهم، أن تعيد عليهم السؤال، وتشرح لهم نازلة الحال: وهل يجوز بعد النزول والوقوع هدم ما بُني على الوجه الممنوع، وهل هذا التخريب محظور أو مشروع؟ فإذا أجابوك أنه من معارك الأنظار، ومحل اختلاف العلماء والنُّظار، وأن منهم من يقول بإبقائه على حاله، رعيًا للحائز في إتلاف ماله، وأن له شبهة في الجملة تحميه، وفي ذلك البناء منفعة للزائر تقيه، ومنهم من شدد النكير، وأبى إلا الهدم والتغيير.

فإذا تحقق عندك هذا، فكيف تقدم هذا الإقدام وتخوض مزلق الأقدام، وتطلق العنان في هدم كل مقام، من غير مراعاة في الدين ولا ذمام، فإذا انفتحت لك هذه الأبواب، نظرت بنظر آخر ليس فيه ارتياب، وهو أن المنكر الذي اقتضى نظرك تغييره، ليس متفقًا عليه عند أهل البصيرة، وأنه من مدارك الاجتهاد، وقد سقط عنك القيام فيه والانتقاد.

ثم بعد الوصول إلى هذا المقام، أعد نظرًا في إيقاد نار الحرب بين أهل الإسلام، واستباحة المسجد الحرام، وإخافة أهل الحرمين الشريفين، والاستهوان بإصابة لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، فستضع لك أنك غيّرت المنكر في زعمك، وبحسب اعتقادك وفهمك، وأتيت بجمل كثيرة من المناكر، وطائفة عديدة من الكبائر، آذيت بها نفسك والمسلمين، وابتغيت بها غير سبيل المؤمنين، وتعرضت بها لإذاية الأولياء والصالحين.

وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام في حديث رواه البخاري والإمام، قال: قال رسول

الله صلى الله عليه وسلم: "إن الله عز وجل قال: من عادى لي ولياً فقد آذني بحرب".⁽¹⁾
فكفى بالتعرض لحرب الله خطراً، وقذفاً في العطب وضرراً.

وأما إنكار زيارة القبور، فأى حرج فيها أو محذور، وأي ذميمة تطرقها أو تعروها، مع ثبوت حديث: "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها".⁽²⁾، فإن هذا الحديث ناسخ لما ورد من النهي عن زيارتها، ومأخوذ لما في أول الإسلام من حماية الأمة من أسباب ضلالتها، لقرب عهدا بجاهليتها، وعبادة أصنامها وآلهتها.

وكيف تمنع من زيارتها والنبي صلى الله عليه وسلم قد شرعها، وسام رياضها وأربعها، فقد ثبت في حديث عائشة أم المؤمنين أنه صلى الله عليه وسلم زار بقيع الغرقد واستغفر فيه لموتى المسلمين⁽³⁾، وثبت أيضاً أنه زار قبر أمه آمنة بنت وهب واستغفر بها⁽⁴⁾.

وأخذ بذلك الصحابة والتابعون، ودرج عليه العلماء والسلف الماضون، فقد ثبت في الأحاديث المروية عن أئمة الهدى ونجوم الاقتداء، أن فاطمة سيدة نساء العالمين زارت عمها سيد الشهداء، وذهبت من المدينة إلى جبل أحد، ولم ينكر من الصحابة أحد، وهم إذ ذاك بالمدينة متأمرون، وعلى إقامة الدين متناصرون.

أفنجعل هؤلاء أيضاً مبتدعين، وأنهم سكتوا عن الابتداع في الدين؟ كلا والله، بل يجب

1 - أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب الرقاق: باب التواضع [6502].

2 - أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجنائز: باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل في زيارة قبر أمه [977].

3 - أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجنائز: باب ما يقال عند دخول القبور والدعاء لأهلها [974].

4 - الذي ثبت أنه صلى الله عليه وسلم استأذن ربه أن يستغفر لأمه فلم يأذن له، واستأذن أن يزور قبرها فأذن له، وهذا الحديث رواه مسلم في صحيحه: كتاب الجنائز: باب استئذان النبي صلى الله عليه وسلم ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، وأبو داود في سننه: كتاب الجنائز: باب في زيارة القبور، وابن ماجه في سننه: كتاب الجنائز: باب ما جاء في زيارة قبور المشركين، وأحمد في مسنده

[441/2].

علينا اتباعهم، ومن أدلة الشريعة إجماعهم.

وقد مضت على ذلك العلماء في جميع الأقطار، وانتدبوا بأنفسهم للاستمداد من قبور الصلحاء وقضاء الأوطار، ودونوا⁽¹⁾ ذلك في كتبهم ومؤلفاتهم، وسطروه في دواوينهم وتعليقاتهم، وقسموا الزيارة إلى أقسام، وأوضحوا ما تلخص لديهم بالأدلة الشرعية من الأحكام.

وذلك أن الزيارة إن كانت للاتعاظ والاعتبار، فلا فرق في جوازها بين قبور المسلمين والكفار، وإن كانت للترحم والاستغفار من الزائر، فلا منع فيها إلا في حق الكافر، فإن الشريعة أخبرت بعدم غفران كفره وعليه حملوا قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّا تَأْتِيكُم مِّنْهُنَّ مَاتَ أَبَدًا وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [سورة التوبة/84].

وإن كانت الزيارة لاستمداد الزائر من المزور، وتوخي المكان الذي فضله مشهور، والدعاء عند قبره لأمر من الأمور، فلا حرج فيها ولا محذور، بل هو مندوب إليه، ومرغَّب فيه، وإنه مما تشد المطي إليه، ومن خالف في هذا الحكم سبيل جمهورهم، واتبع من الشبهات مخالف منشورهم، فقد شدد العلماء في النكير عليه، وسددوا سهام النقد إليه، وأشرعوا نحوه رماح التضليل، وأرهفوا له سيوف التجهيل، واتفقت كلمتهم على بدعته في الاعتقاد، وثنوا إليه عنان الانتقاد، ومن يضل الله فما له من هاد.

وأما النهي⁽²⁾ الوارد في شد المطي لغير المساجد الثلاثة فإنما هو بالنسبة لنذر الصلاة فيها،

1 - جاء في الأصل عبارة: "وخلدوا".

2 - انظر الحديث في صحيح البخاري: كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة: باب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة [1189]، وصحيح مسلم: كتاب الحج: باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد [1397].

فإنه لا يختلف ثواب الصلاة لديها⁽¹⁾.

وأما المزارات فتختلف في التصريف مقاماتها، وتتفاوت في ذلك كراماتها، وذلك لسرٍّ في الاستمداد والإمداد لا تطلع عليه، وضرب بسور له باب بينك وبين الوصول إليه، وقد أوضح ذلك حجة الإسلام، ومن شهد له بالصدقية العلماء والأولياء العظام. وأما إدماجكم لقبور الأنبياء في أثناء النكير، والتضليل لزائرها والتكفير، فهو الذي أحفظ عليكم الصدور، وأترع حياض الكراهة والنفور، وسدد إليكم سهام الاعتراض، وأوقد شواظ بغض والارتماض.

فقل لي - يا أخا العرب - هل قمت لنصرة الدين أم لنقض عراه، وهل أنت مصدق بالوحي لنبيه أم قائل: إن هو إلا إفك افتراه؟

وما تصنع بعد اللتيّ والتي في حديث "مَنْ زَارَ قَبْرِي وَجَبَتْ لَهُ شَفَاعَتِي"⁽²⁾؟ وأخبرني هل تضلل سليمان بن داود في بنائه على قبر الخليل ومن معه من أنبياء بني إسرائيل؟ وما تقول - ويحك - في الحديث الذي رواه جهابذة الرواة، وصححه المحدثون الثقات، وهو أنه صلى الله عليه وسلم قال: "لما أسري بي إلى بيت المقدس، مرّ بي جبريل على قبر إبراهيم عليها السلام، فقال لي: انزل فصلّ هنا ركعتين، فإن ههنا قبر أبيك إبراهيم عليه

1 - وأما الحديث فمعناه الذي فهمه السلف والخلف أنه لا فضيلة زائدة في السفر لأجل الصلاة في مسجد إلا السفر إلى هذه المساجد الثلاثة، لأن الصلاة تضاعف فيها إلى مائة ألف وذلك في المسجد الحرام وإلى ألف وذلك في مسجد الرسول وإلى خمسمائة وذلك في المسجد الأقصى. فالحديث المراد به السفر لأجل الصلاة، ويبين ذلك ما رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده من طريق شهر بن حوشب من حديث أبي سعيد مرفوعاً: "لا ينبغي للمطبي أن تشد رحاله إلى مسجد يتغنى فيه الصلاة غير المسجد الحرام والمسجد الأقصى ومسجدي هذا". وهذا الحديث حسنه الحافظ ابن حجر، وهو مبنيٌّ لمعنى الحديث السابق، وتفسير الحديث بالحديث خير من تحريف ابن تيمية، قال الحافظ العراقي في ألفيته في مصطلح الحديث: وخير ما فسرته بالوارد.

2 - أخرجه الدارقطني في سننه [278/2]، والبيهقي في "شعب الإيمان" [490/3]، وحسنه الحافظ الفقيه الشيخ تقي الدين السبكي في كتابه "شفاء السقام" [ص/11-12-13].

السلام⁽¹⁾.

وعنه صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر أنه قال: "مَنْ لَمْ تُمَكِّنْهُ زِيَارَتِي فَلْيُزَرْ قَبْرَ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ عَلَيْهِ السَّلَامُ".⁽²⁾ فأين تذهب بعد هذا يا هذا؟ وهل تجد لنفسك مدخلا أو معاذًا؟ وهل أبقيت بعد تضليل جميع الأنبياء ملاذًا؟ ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ [سورة آل عمران/8].

وأما تلميحكم للأحاديث التي تتلقفونها، ولا تحسنونها ولا تعرفونها، فهيمتكم بسبب ذلك في أودية الضلالة، ولم تشيموا بها إلا بُرُوق الجهالة، وسلكتم شِعَابَهَا من غير خبير، ونحوتم أبوابها بلا تدبر ولا تدبير، فإن حديث: "لَا تَتَّخِذُوا قَبْرِي مَسْجِدًا"⁽³⁾، محمله عند البخاري على جعله للصلاة متعبداً، حفظاً للتوحيد، وحماية للجاهل من العبيد؛ لأن المصلي للقبلة يصير كأنه مصلٌ إليه⁽⁴⁾، فحمى صلى الله عليه وسلم حمى ذلك من الوقوع فيه.

1 - الذي وقفنا عليه أنه صلى في بيت لحم حيث ولد عيسى عليه السلام المسيح ابن مريم، رواه البيهقي في دلائل النبوة [356/2].

2 - لا أصل له، ما ثبت حديثاً ما ذكر موضع قبر نبي من الأنبياء إلا في موسى عليه السلام حيث قال: "عند الكتيب الأحمر".

3 - أخرجه مسلم بلفظ: "لا تتخذوا القبور مساجد": كتاب المساجد ومواضع الصلاة: باب النهي عن بناء المساجد على القبور [532].

4 - ومن بدع الروائية تحريمهم الصلاة في مسجد فيه قبر واحتجوا بحديث البخاري: "لمن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"، وفيه قول عائشة: "ولولا ذلك لأبرزوا قبره" تعني قبر رسول الله، فالجواب عن احتجاجهم بهذا الحديث: أن الحديث محمول على من يقصد الصلاة إلى القبر لتعظيمه وهذا يتصور إن كان بارزاً غير مستور وإلا فلا حرمة، وذلك بأن لا يقصد المصلي الصلاة إليه لتعظيمه أو يكون مستوراً فإنه إن لم يكن بارزاً لا يقصد بالصلاة إليه، أما مجرد وجود قبر في مسجد لم يقصده المصلي بالصلاة إليه فلا ينطبق عليه الحديث المذكور ولذلك نصت الحنابلة على أن الصلاة في المقبرة مكروهة ولا تحرم، والروائية يدعون أنهم حنابلة وما أكثر ما يخالفون الإمام أحمد في الأصول والفروع.

ويكفي في عدم حرمة الصلاة في مسجد فيه قبر قول عائشة: "ولولا ذلك لأبرزوا قبره". ولم يخالف في ذلك أحد من السلف والخلف، ولذلك يصلون في مسجد الرسول في الجهات الأربعة غربي القبر وأمامه وشرقيه وشماليه، فمن صلى شمالي القبر يكون

وأما قصده للزيارة والاستشفاع والاستمداد ببركته والانتفاع، وقصد المسلمين إياه من سائر البقاع، فما يسعنا إلا الاتباع.

وكذلك ما لوَّحَتْ به إلى شدِّ الرحال، فإنك أخطأت في الاستشهاد به في نازلة الحال، وذلك أن الحصر في المساجد، دون سائر المشاهد.

وكذلك ما لمحت إليه من حديث تعظيم القبر بإسراجه، فإنك أخطأت فيه واضح منهاجه، مع بهرجة نقده في رواجه، ومحملة - على فرض صحته - على فعل ذلك للتعظيم المجرد عن الانتفاع للزائرين، أما إذا كان القصد به انتفاع اللائذين والمقيمين، فهو جائز بلا مَيِّن.

وأما ما تدَّعونه من ذبح الذبائح والنذور، وتبالغون في شأنها التغير والتكثير، وتصف

متوجهاً إلى القبر لكن الحرمة والكراهية انتفت لكون القبر مستورا، فالوهابية في تحريمهم المطلق خالفوا إجماع المسلمين فيكونون ضللوا الأمة، وقد قال الفقهاء كالقاضي عياض وغيره: "من قال قولاً يؤدي إلى تضليل الأمة فهو مجمع على كفره"، فليعرفوا ما يؤدي إليه كلامهم.

ومما يدل على عدم التحريم والكراهية إذا لم يكن بارزاً ما ورد بإسناد صحيح أن مسجد الخيف قُبر فيه سبعون نبياً، حتى إن قبر آدم على قول هناك قرب المسجد، وهو مسجد كان يصلي فيه في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم إلى وقتنا هذا، وهذا الحديث أورده الحافظ ابن حجر في المطالب العالية، وقال الحافظ البوصيري: "رواه أبو يعلى والبخاري بإسناد صحيح".

وأما حديث: "لا تصلوا إلى القبور" فليس فيه دلالة على التحريم بل هو معمول على اختلاف أحوال القبر على التفصيل السابق.

قال الشيخ البهوتي الحنبلي في شرح منتهى الإرادات ما نصه: "[وتكره] الصلاة [إليها] - أي القبور - لحديث أبي مرشد الغنوي مرفوعاً "لا تصلوا إلى القبور ولا تجلسوا عليها" رواه الشيخان... [بلا حائل] فإن كان حائل لم تكره الصلاة [ولو] كان [كمؤخرة رجل] اهـ.

ومما يدل على ما قدمنا ما رواه ابن حبان في صحيحه عن عبيد الله بن عبد الله قال: رأيت أسامة بن زيد يصلي عند قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فخرج مروان بن الحكم فقال: تصلي إلى قبره، فقال: إني أحبه، فقال له قولاً قبيحاً ثم أدبر، فانصرف أسامة فقال: يا مروان إنك ءاذيتني وإني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: "إن الله يبغض الفاحش المتفحش"، وإنك فاحش متفحش.

ألسنتكم الكذب، وتثيرون في شأنها الهرج والشغب، فكون الذبائح المذكورة مما أُهِّلَ به لغير الله مكابرةً للعيان، وقذفٌ بالإفك والبهتان، فإننا بلونا أحوال أولئك الناذرين، فلم نر أحدًا منهم يُسمِّي عند ذبحها اسم ولي من الصالحين، ولا يُلطخ الضرائح، بدم تلك الذبائح، ولا يأتون بفعل من الأفعال، الحاكمة على تحريم الذبيحة والإهلال.

وأما نذرها لتلك المزارات، فليس على أنها من باب الديانات، ولا أن من لم يفعل ذلك يكون ناقص الدين في العادات، وإنما يقصدون بذلك مقاصد الرقي والنشر⁽¹⁾ والانتفاع في الدنيا بسر في التصديق بها استتر، ولم يدر منها إلا ما اشتهر.

والواجب علينا وعليكم الرجوع في حكم نذرها إلى العلماء الأعلام، المتصلعين من دراية الأحكام، المقيمين لقسطاسها، المرجين لنبراسها، الناقلين على أساسها، ومن لديهم محك عسجدها ونحاسها.

فإن كنتم تقيمون، ومن مخالفة الشريعة تتجرمون ﴿فَسْتَلَوْا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل/43]، ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ وَتَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِ. وَتَبْغُوهَا عِوَجًا﴾ [سورة الأعراف/86]، فإنهم يهدونكم السبيل، ويفتونكم في هذه المسألة بالتفصيل، وأن هذا الناذر إن نذر تلك الذبائح للولي المعين بلفظ الهدى والبدنة، فقد جاء بالسيئة مكان الحسنة، ولكن ما رأينا من خلع في هذا المحذور رسنه، ولا من اهتصر فتنه، وإن نذر تلك الذبائح لمحل الزيارة، بغير هاته العبارة، وكان من الذبائح التي تقبل أن تكون هديًا، فهل يلزمه أن يسعى به لذلك المزار سعيًا، أو لا يلزمه إلا التصديق به في موضعه رعيًا، خلاف في مذهب مالك شهير، قرره النحارير.

1 - النشرة بضم النون: ضرب من الرقية والعلاج، يعالج به من كان يظن أن به منًا من الجن.

وإن كان ذلك النذر مما لا يصح إهداؤه، فالقاصد للفقراء الملازمين بمحل الشيخ يلزمه بعثه وإنهاؤه، والقاصد للولي في نذره وتشريع لا يلزمه إلا التصديق به في موضعه. وإذا اتضح لديك الحال، فأى داعية للحرب والقتال؟ وهل يتميز المشروع من هذه الصور بالمحظور، إلا بالنيات التي لا يعلمها إلا العالم بها في الصدور؟ والله إنما كلفنا بالظاهر، ووكل إليه أمر السرائر. ولم يقيض بالخواطر نقيبًا، ولا جعل عليها مهيمًا من الولاة ولا رقيبًا.

وإذا التزمت سدّ الذريعة بالمنع من المشروع خوفًا من الوقوع في الممنوع، فالتزم هذا الالتزام، في سائر العبادات الواقعة في الإسلام، التي لا تفرقة فيها بين المسلم والكافر، إلا بما انطوت عليه الضمائر. فإن المصلي في المسجد يحتمل أن يقصد عبادة الحجارة، بمثل ما احتمل صاحب الذبائح والزيارة، والصائم يحتمل أن يقصد بصومه تصحيح المزاج، أو المداواة والعلاج، والمزكي يحتمل أن يقصد مقصدًا دنيويًا، أو معبودًا جاهليًا، والمُحَرَّم بحج أو عمرة، يحتمل أن ينوي ما يوجب كفره.

وإذا وصلت إلى هذا الالتزام، نقضت سائر دعائم الإسلام، والتبس أهل الكفر بأهل الإيمان، وأفضى الحال إلى هدم جميع الأركان، واستبيحت دماء جميع المسلمين، وهدمت صلواتهم ومساجدهم وصوامعهم أجمعين.

فانظر أيها الإنسان، ما هذا الهذيان، وكيف لعب بك الشيطان، وماذا أوقعك فيه من الخسران، فارجع عن هذا الضلال المين، وقل ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننَّ من الخاسرين.

وأما ما جلبتم من الأحاديث الواردة في تغيير النبي صلى الله عليه وسلم للقبور، وأنه أمر علي بن أبي طالب رضي الله عنه بطمسها وتسويتها، فقد أخطأتم الطريق في فهمها، ولم يأتكم

نبأ علمها، ولو سألتهم عن ذلك ذويه، لأخبروكم بأن محمله طمس ما كانت الجاهلية عليه، وكانت عاداتهم إذا مات عظيم من عظمائهم بنوا على قبره بناء كأطيم من أطامهم، مباهاة وفخراً، وتعاضلاً وكبراً، فبعث صلى الله عليه وسلم من يمحو من الجاهلية آثارها، ويطمس مباهااتها وفخارها، وإلا فلو كان كما ذكرتم، لكان حكم التسنيم⁽¹⁾ كحكم ما أنكرتم. وإذا استبان لكم واتضح لديكم، انقلبت الحجة التي أتيت بها عليكم، وكيف تجعلون تلك الأحاديث حجة قاضية على وجوب كون القبور ضاحية⁽²⁾، والفرق ظاهر بين البناء على القبور، وحفر القبور تحت البناء، فالأول من فعل الجاهلية الوارد فيه ما ورد، والثاني هو الذي يعوزكم فيه المستند، ولا يوافقكم على تعميم النهي أحد.

وأما ما نزعتم إليه من التهديد، وقرعتم فيه بآيات الحديد، وذكرتم "أن من لم يُجِبْ بالحجة والبيان، دعونه بالسيف والسنان". فاعلم يا هذا أننا لسنا ممن يعبد الله على حرف، ولا ممن يفر عن نصره دينه من الزحف، ولا ممن يظن بربه الظنون، أو يتزحزح عن الوثوق بقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ فَلَا يَسْتَعْجِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ﴾ [سورة الأعراف/34]، ولا ممن يميل عن الاعتصام بالله سرّاً وعلناً، أو يشك في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا﴾ [سورة التوبة/51]، وما بنا من وهن ولا فشل، ولا ضعف في النكاية ولا كسل، نتصر للدين ونحمي حماه، وما النصر إلا من عند الله.

وأما ما جال في نفوسكم، ودار في رؤوسكم، وامتدت إليه يد الطمع، وسوّلته الأمانى والخدع، من أنكم من الفئة الذين هم ومن خالفهم: لا يضرهم من خالفهم، وأنكم من الطائفة الظاهرين على الحق، وأن هذه المناقب تساق إليكم وتحق، فكلا وحاشا أن يكون لكم

1 - تسنيم القبر خلاف تسطيحه، وقبر مسنم إذا كان مرفوعاً عن الأرض.

2 - الضاحي من كل شيء البارز الظاهر.

في هذه المناقب من نصيب، أو يصير لكم إرثها بفرض أو تعصيب، فإن هذا الحديث وإن كان وارداً صحيحاً، إلا أنكم لم تُوفُّوا طريقه تنقيحاً، فإن في بعض رواياته "وهم بالمغرب" ⁽¹⁾ وهي تحجبكم عن هذه المناقب، وتبعدكم عنها بعد المشارق من المغرب. فانفض يدك مما ليس إليك، ولا تمدَّن عينيك إلى من حرَّمت عليك، فإنكاح الثريا من سهيل، أمكن من هذا المستحيل.

أما أهل هذه الأصقاع والذين بأيديهم مقاليد هذه البقاع، فهم أجدر أن يكونوا من إخواننا، وتمتدُّ أيديهم إلى إخوانها، لصحة عقائدهم السنية، واتباعهم سبيل الشريعة المحمدية، ونبذهم للابتداع في الدين، وانقيادهم للإجماع وسبيل المؤمنين.

وقد أنبأتنا في هذا الكتاب، وأعربت في طيّ الخطاب، عن عقائد المبتدعة، الزائغين عن السنة المتبعة، الراكبين مراكب الاعتساف، الراغبين عن جمع الكلمة والائتلاف، فالنصيحة النصيحة أن تنزع لباس العقائد الفاسدة وتسربل العقائد الصحيحة، وترجع إلى الله وتؤمن ببقائه، ولا تكفر أحداً بذنب اجتناه، فإن تبتم فهو خير لكم، وإن توليتم فاعلموا أنكم غير معجزى الله.

وزبدة الجواب وفذلكة الحساب، أنك إن قفوت يا أخا العرب نصحك، وأسوت بالتوبة جرحك، وأدملت بالإنابة قرحك، فمرحباً بأخي الصلاح، وحيَّلاً بالمؤازرة على الطاعة والنجاح، وجمع الكلمة والسماح، وإن أطلت في لجة الغواية سبَحَكَ وشيدت في الفتنة

1 - أخرجه البخاري في صحيحه: كتاب المناقب: باب [28]، ومسلم في صحيحه: كتاب الإمارة: باب قوله صلى الله عليه وسلم: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم". ورواه أبو نعيم في "حلية الأولياء" [96/3] بلفظ: "لا يزال أهل المغرب ظاهرين لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة". قال أبو نعيم عقبه: "هذا حديث ثابت مشهور"، قال الحافظ في "فتح الباري" [295/13]: "ورفع في بعض طرق الحديث 'المغرب' وهذا يرد تأويل 'المغرب' ب'العرب'".

صرحك، واختلت عارضاً رُحك، فإن بني عمك فيهم رماح، وما منهم إلا من يتقلد
الصفاح، ويجيل في الحرب فائز القداح.
والله تعالى يسدد سهام الأمة الساعية فيما يحبه ويرضاه، ويُحمد ضرام الفئة الباغية حتى
تفيء إلى أمر الله والسلام.

- انتهى -

نواقض النواقض

بقلم

مجموعة من العلماء والباحثين

بوقفية سمو الأمير غازي بن محمد

للفكر القرآني

بالمملكة الأردنية الهاشمية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

إنَّ الاجتهاد أمر مطلوب في الإسلام من الراسخين في العلم، مرغَّب فيه. وقال النبي ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر» (رواه البخاري).

كل كلام للبشر باستثناء كلام سيدنا رسول الله ﷺ يخيب ويصيب. وفيما يلي نتناول كتاب "نواقض الإسلام العشر" للشيخ محمد بن عبد الوهاب (ت 1206هـ / 1791م)، حيث إننا لا نعترض على ما اعترض عليه الشيخ عمومًا وفي كثير من الأحوال، لكن نعترض على رمي الناس بالكفر والشرك.

والتكفير لا بد له من تفصيل وضوابط وقيود، كما ذهب إليه علماء الأمة في القديم والحديث من الفقهاء والمحدثين والمفسرين وأهل اللغة، بحيث إنَّ هذه الأمور تؤدي إلى القتل واستباحة الدماء، وبحيث إننا لم نجد دليلًا علميًا في الكتاب والسنة لهذا التكفير قبل الشيخ.

وكان لا بد لنا أن نتناول هذا التكفير؛ لأنَّ التكفير من بعد الشيخ ربما تطوّر أكثر، فلو لم نتناول هذا التكفير من الشيخ نفسه لتعذّر علينا أن نتناول التكفير من بعده، والتكفير أحيانًا من بعده أشد وأصعب ممّا تناوله الشيخ نفسه.

فنبداً بما قاله الشيخ سليمان بن عبد الوهاب الشقيق الأكبر لمحمد بن عبد الوهاب في رده عليه وعلى أتباعه المسمّى بـ "الصواعق الإلهية في الردّ على الوهابية" (ص 7):

((وهذه التفاصيل التي تفصلون من عندكم أنّ من فعل كذا فهو مشرك وتخرجونه من الإسلام، من أين لكم هذا التفصيل؟ استنبطتم ذلك بمفاهيمكم؟ فقد تقدّم لكم من إجماع

الأمة أنه لا يجوز لمثلكم الاستنباط...)).

ثم نقول:

أولاً: التعامل مع النصوص:

وقد تقرّر في كلام العلماء أنّ هناك فرقاً بين النص، وتفسير النص، وتطبيق النص، وأنّ تفسير النصوص يحتاج إلى مجموعة من العلوم والأدوات والمناهج والمعارف، يقع المستدل في خطأ كبير إذا افتقد هذه العلوم، حيث سيفسر النص على هواه، كما أنّ هناك مجموعة أحرف العلوم يحتاجها مَنْ أراد أن يطبق هذه النصوص في واقع الناس المعيش، إذا افتقدها تعذّر عليه تحقيق المقاصد الشرعيّة والمصالح المرعيّة، وتسبب ما يفعله في فساد عظيم يفوق منفعة تطبيقه، والشرع الشريف ليس كذلك، والله عليم بما هنالك.

وتقرّر أيضاً أنّ كل حكم له شروط وقيود وحيثية وضوابط، وأنه من افتقد هذه المعرفة فإنه كمن صلى بدون طهارة أو ستر عورة أو دخول وقت، وظنّ أنّ محض حركات الصلاة من غير شروطها مقبولة عند الله تعالى أو عند الناس. إذا علّم ذلك تبين عظم ما وقع فيه من أراد أن يفسر أو يطبق مسألة التكفير والتفسيق مع تركه لكل هذه العلوم التي حمت الأمة من الضلالة والفرقة وسفك الدماء.

ثانياً: نقض هذه النواقض من جهة كليّة:

أ. يجب النظر إلى هذه النواقض في سياقها التاريخي التي كتبها الشيخ محمد بن عبد الوهاب فيه، حيث إنه لم يستوعب جميع نواقض الإيمان التي وردت في القرآن الكريم أو السنة النبويّة أو المسائل التي أجمع العلماء عليها، كما أنّ جملة ممّا ذكره الشيخ لم يعتبره العلماء أصلاً من نواقض الإيمان.

وقد ذكر الشيخ هذه النواقض على سبيل العموم، وهو أمر خالف فيه عموم العلماء الذين فصلوا في إطلاق أحكام التكفير، فإنهم لم يعدّوا من المكفّرات ما كان له وجه أو كان واقعاً في إطار الاختلاف العلمي، ولكن الشيخ محمد بن عبد الوهاب عمد إلى أبرز الأمور التي واجهه بها خصومه فأوردها ضمن نواقض الإسلام ليرميهم بها ويخرجهم من الملة.

ب. حصر الشيخ لنواقض الإسلام بعشرة تحكّم منه من غير دليل، فربما يدّعي آخر أنها عشرون، أو يقول أحدهم إنها ثمانية، فلماذا العشرة بالذات، كما أنّ بين هذه النواقض نوع تداخل كما هو الحال بين الناقض الرابع والخامس، وماذا عن النواقض الأخرى، فتمزيق المصحف أو تلطيخه بالنجاسات والعياذ بالله تعالى أليس ناقضاً؟ وشتّم الذات الإلهية، أو سبّ الرسول ﷺ أليس كذلك؟!

ثمّ أليس تكفير المسلمين بالهوى والتشهّي من غير حجة أو بيّنة عظيمة من العظائم وكبيرة من الكبائر، وقد دلّ على ذلك الحديث الذي أخرجه الطبراني عن معاذ بن جبل ؓ، وابن حبان في صحيحه عن حذيفة ؓ، ونصّه: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«إِنَّ مَا أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ قَرَأَ الْقُرْآنَ حَتَّى إِذَا رُئِيتَ بِهِجْتُهُ عَلَيْهِ وَكَانَ رِدْنًا لِلْإِسْلَامِ غَيْرُهُ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، فَانْسَلَخَ مِنْهُ وَنَبَذَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ وَسَعَى عَلَى جَارِهِ بِالسَّيْفِ وَرَمَاهُ بِالشَّرْكِ، قَالَ: قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَيُّهُمَا أَوْلَى بِالشَّرْكِ الْمَرْمِيُّ أَمْ الرَّامِي قَالَ: «بِلِ الرَّامِي».

وهناك نواقض كثيرة ذكرها العلماء غير ما ذهب إليه محمد بن عبد الوهاب، فلا داعي للحصر في عشرة أو عدد معيّن، فالدعوة إلى الله تعالى تكون أولاً بتعليم الناس الدّين وما يُدْخِل فيه للحكم بإسلامهم لا بتعليمهم الكفر وما يُخْرِج من الإسلام، فقد جاء في الصحيحين أنّ جبريل ؑ جاء يسأل النبي ﷺ عن الإيذان فقال ﷺ: «الإيذان أن تؤمن بالله وملائكته، وكتبه، وبلقائه، ورسوله وتؤمن بالبعث».

ج. جاءت هذه النواقض فيما ذكره محمد بن عبد الوهاب مجملة وعامة من غير تقييد ولا تفصيل ولا تفسير وهذا مما جعل بعض الناس يستغلونها ويطلقون أحكامهم فيكفر المسلمين ويتساهل فيه مما أدى إلى استباحة دمائهم وأموالهم وأعراضهم، وهذا لا يصح؛ لأن التكفير لا يكون إلا بعد البحث والاستفسار وانتفاء الموانع، ولا تقتصر هذه الموانع على الإكراه فقط كما ذكر الشيخ، بل إن من هذه الموانع الجهل وكذلك التأويل، فإن من كان حديث عهد بالإسلام يعذر بجهله في الأحكام جميعها حتى يعرفها، إضافة إلى أن هناك من النواقض ما يخفى على العوام، فلا يجوز التوسع فيها بالتكفير.

د. تسميتها بالنواقض فيه شيء من التوسع والاستغراق في أمر الأصل فيه الحذر الشديد؛ لأن معنى ناقض أي: أنه يخرج من الإيمان بالكلية، وهذا يترتب عليه أحكام في غاية الخطورة كالتفريق بين الزوجين، وعدم التوارث، وعدم الدفن مع المسلمين، كل ذلك مما لا بد من الثاني فيه، ولا مجال للخطأ فيه، ولذا فلا يجوز أن تنتشر هذه النواقض على عوام المسلمين حتى لا يستسهل الناس الحكم بالتكفير، فإن التكفير أمر عظيم وهو من وظيفة القضاء وليس من وظيفة العوام.

قال الإمام أبو حامد الغزالي في "الاقتصاد في الاعتقاد":

((ينبغي الاحتراز من التكفير ما وُجدَ إليه سبيلاً، فإن استباحة الدماء والأموال من المصلين إلى القبلة المصرّحين بقول لا إله إلا الله محمد رسول الله خطأ، والخطأ في ترك ألف كافر في الحياة أهون من الخطأ في سفك محجمة من دم مسلم)).

هـ. الأصل أن من نطق بالشهادتين أو أظهر شعائر الإسلام أنه مسلم تجري عليه أحكام الإسلام، وهذا أمر متفق عليه بين العلماء، والحكم بخروجه من الإسلام يجب أن يكون بيقين وليس بشك طبقاً لقاعدة (اليقين لا يزول بالشك)، وهي قاعدة متفق عليها، فأخراج المسلم

من دائرة الإسلام لا يكون إلا بعد إقامة البيئات والحجج وانتفاء الموانع، وما جاء في النواقض هو كلام عام لا يجوز إسقاطه على معيّن من المسلمين للحكم بالكفر على أعمال محتملة أو هي محل خلاف بين العلماء، قال ﷺ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا، وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته» (متفق عليه).

ثالثاً: نقض هذه النواقض من جهة تفصيلية:

الناقض الأول:

((الشرك في عبادة الله تعالى، والدليل قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ (النساء، 4: 48)، وقال تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ ۚ وَقَالَ الْمَسِيحُ يَبْنِي لِي سُرُورًا أَعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ إِنَّهُ مَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ وَمَأْوَاهُ النَّارُ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾ (المائدة، 5: 72)، ومنه الذبح لغير الله كمن يذبح للجن أو للقبر)).

معنى الناقض واقعاً: أن كل من دعا - بمعنى خاطب - غير الله تعالى أو توسل إليه بالأنبياء وغيرهم من الصالحين السابقين فهو مشرك كافر، بداية من سيدنا عمر الذي توسل بسيدنا العباس كما جاء في صحيح البخاري أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول: "اللهم إنا كنا نتوسل إليك بنبينا ففسقنا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا".

ناقض الناقض: لا بد من ملاحظة أن الشيخ محمد بن عبد الوهاب، ينطلق من المسلمات في الدين الإسلامي ثم يعمّمها بدون وجه حق على أفعال اتفق جمهور العلماء على جوازها، ثم يرميهم بأحكام شاذة تؤدي إلى اتهامهم بالشرك والكفر والعياذ بالله تعالى دون مراعاة

الشروط والضوابط التي يجب توافرها لاعتبار تحقق الناقض، فلا يختلف أحد من أهل القبلة في أن الإسلام جاء ليخرج الناس من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد، وقد اتفقت الأمة على أن الشرك من نواقض الإسلام للآيات القرآنية والأحاديث النبوية، غير أن الشيخ خصص هذا الحكم بقوله: "الشرك في عبادة الله" ولم يقل "الشرك بالله تعالى" لأن مقصوده هنا هو رمي المسلمين بهذا الشرك المزعوم، لأنهم يقومون بأعمال تعتبر في نظره من جملة الشرك في عبادة الله تعالى، كالتوسل والاستغاثة، أو بعض الأفعال التي اعتاد الناس على فعلها في زمانه كالذبح لتوزيع الصدقات عن الأموات عند المقابر، فظن أن هؤلاء يذبحون للقبور، فسارع إلى رميهم بالشرك والكفر دون أن يتحقق من أفعالهم ونواياهم، وقد قال النبي ﷺ:

«إِنَّ مَا أَتَخَوَّفُ عَلَيْكُمْ رَجُلٌ قَرَأَ الْقُرْآنَ حَتَّى إِذَا رُئِيَ بِهِجْتُهُ عَلَيْهِ وَكَانَ رِدْنًا لِلْإِسْلَامِ غَيْرُهُ إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، فَانْسَلَخَ مِنْهُ وَنَبَذَهُ وَرَاءَ ظَهْرِهِ وَسَعَى عَلَى جَارِهِ بِالسَّيْفِ وَرَمَاهُ بِالشَّرْكِ». قَالَ: قُلْتُ يَا نَبِيَّ اللَّهِ أَيُّهُمَا أَوْلَى بِالشَّرْكِ الْمَرْمِيُّ أَمْ الرَّامِي قَالَ: «بِلِ الرَّامِي» (رواه ابن حبان).

وقد صرح الشيخ محمد بن عبد الوهاب في بعض كتبه أن المقصود بالشرك في العبادة هو الاستغاثة التي حكم بجوازها جمهور علماء المسلمين، فقال في "الرسائل الشخصية":

((فمن أنواع العبادة الدعاء، وهو الطلب بقاء النداء، لأنه ينادى به القريب والبعيد، وقد يستعمل في الاستغاثة أو بأحد أخواتها من حروف النداء، فإن العبادة اسم جنس فأمر تعالى أن يدعو ولا يدعو معه غيره فقال تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (غافر، 40: 60)، وقال ﷺ: ((الدعاء هو العبادة)).

والمقصود بالحديث أن الدعاء من أفضل أنواع العبادة لا أن كل دعاء عبادة، بدليل قول

الله تعالى: ﴿إِذْ تَصْعَدُونَ وَلَا تَكُونُوا عَلَى أَحَدٍ مِنَ الرُّسُلِ يَدْعُوكُمْ فِي آخِرَتِكُمْ فَأَتْبَعَكُمْ غَمًّا بِغَيْرِ لَكِيلٍ تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (آل عمران، 3: 153). والدعاء المقصود في الآية الكريمة والحديث الشريف هو توجه العبد مخلصاً لله تعالى، أما الأخذ بأسباب الإجابة والاستعانة، فهو سنة من سنن الله تعالى في الكون، فالمريض مثلاً يذهب إلى الطبيب لعلاج مع يقينه بأن الله تعالى هو الشافي، ولا يُعد ذهابه هذا شركاً بالله تعالى، وقد قال الله تعالى:

﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة، 5: 35)، أي الأسباب الموصلة إلى رضاه جلّ وعلا، وقد ثبت في الأحاديث الصحيحة الصريحة أنّ الناس يستغيثون بالأنبياء يوم القيامة، حتى يستغيثوا بسيدنا محمد ﷺ، روى البخاري في صحيحه (1474):

«إنّ الشمس تدنو يوم القيامة، حتى يبلغ العرق نصف الأذن، فينا هم كذلك استغاثوا بآدم، ثمّ بموسى، ثمّ بمحمد ﷺ، وفي رواية فيقولون: «يا محمد أنت رسول الله وخاتم الأنبياء وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر اشفع لنا إلى ربك» (متفق عليه)، وفي نداء الناس للنبي ﷺ يوم القيامة غاية الإيمان.

فلا بد من التفريق بين الفعل الذي ظاهره العبادة إذا صرف لغير الله تعالى بنية التعبد، فإن كان بنية العبادة لغير الله تعالى فإنه يُعدّ شركاً، وإن لم يكن يقصد به عبادة غير الله تعالى فلا يكون شركاً، فقد سجد الملائكة لسيدنا آدم عليه السلام - والسجود كما هو معلوم فعل عبادي - ولم يكن بنية التعبد لسيدنا آدم عليه السلام، فلم يكن سجودهم ذلك شركاً؛ لخلوّه عن قصد التعبد، بل إنّ الله ﷻ أمرهم بذلك ولعن إبليس وطرد لعصيانه هذا الأمر، ومثل السجود لسيدنا آدم

عليه السلام سجود والدي سيدنا يوسف عليه السلام وإخوته له كما قال الله تعالى:

﴿ وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ وَخَرُّوا لَهُ سُجَّدًا وَقَالَ يَأْتِي هَذَا تَأْوِيلُ رُءْيَايَ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَعَلْتُ رَبِّي حَقًّا وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ وَجَاءَ بِكُمْ مِنَ الْبَدْوِ مِنْ بَعْدِ أَنْ نَزَغَ الشَّيْطَانُ بَيْنِي وَبَيْنَ إِخْوَتِي إِنَّ رَبِّي لَطِيفٌ لِمَا يَشَاءُ إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ (يوسف، 12: 100).

ومعلوم أيضا أن أصول العقائد وأصل الإيمان بالله تعالى وتوحيده من المحكمات التي لا تتغير أبداً، فلا يعقل أن يكون السجود جائزاً في زمن من الأزمان ثم يصبح شركاً في زمن آخر.

ولما قدم معاذ من الشام، سجد للنبي ﷺ، فقال له: «ما هذا يا معاذ؟» قال: أتيت الشام، فوافقتهم يسجدون لأسافقتهم وبطارقتهم، فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك، فقال رسول الله ﷺ: «فلا تفعلوا، فإني لو كنت أمراً أحداً أن يسجد لغير الله، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» (رواه ابن ماجه).

وفي هذا الحديث دليل على أن النبي ﷺ لم يتهم معاذاً بالشرك أو الكفر، وإنما علم ﷺ أن ما فعله معاذ كان من باب التوقير والاحترام لا من باب العبادة فلم يُطلق عليه الكفر أو الشرك.

وعليه فلا خلاف في كون الشرك ناقضاً، وإنما الخلاف في ما يصدق عليه الشرك، أي فيما جعلوه من الشرك.

وقد ذكر الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن من هذه النواقض الذبح للقبر دون أن يُفَرَّقَ بين أحوال الذابحين، فشمّل بحكمه المسلمين الذين يذبحون النذور عند المشاهد ومقامات الصالحين والتي يُقصد بها الذابح نفع الساكنين بالقرب من تلك المشاهد والقبور، حيث نص العلماء على أن هذه النذور قربة يتقرب بها صاحبها إلى الله تعالى، إذ إن هذه المشاهد والقبور

تكون في الغالب معمورة بالفقراء والمساكين والمحتاجين الذين لا يملكون من الدنيا شيئاً لابتلاءات أصابتهم، وعَلَّلَ حَلَّتْ بهم، فهم ينتظرون فضل الله تعالى وإحسانه من خلال صدقات الناس ونذورهم عند تلك المشاهد والقبور، ودفع حاجة هؤلاء الفقراء هو مقصدٌ من يذبح عند القبور وهو ما جعله محمد بن عبد الوهاب شركاً وكفراً يُعاقب عليه باستحلال الدم، ومع عدم موافقتنا - بل استنكارنا الشديد - لمسألة الذبح عند القبور لا نقول إن ذلك كفراً أو شركاً.

ولا يُتصور من أتباع الدين الذي جاء بلا إله إلا الله أن يعبد أتباعه غير الله تعالى، أو أن يجعلوا له شركاء في العبادة، وقد قال النبي ﷺ: «ألا وإن الشيطان قد آيس من أن يعبد في بلادكم هذه أبداً، ولكن ستكون له طاعة فيما تحتقرون من أعمالكم فيرضى به» (رواه الترمذي).

قال الشرواني في حواشيه على "تحفة المحتاج" (100/10):

((وأما المنذور للمشاهد التي بُنيت على قبر ولي أو نحوه، فإن قصد الناذر بذلك التنوير على من يسكن البقعة أو يتردد إليها فهو نوع قُرْبَة، وحكمه ما ذكر أي: الصحة، وإن قصد به الإيقاد على القبر، ولو مع قصد التنوير فلا)).

فنلاحظ من أقوال العلماء أنهم اشترطوا وجود النية والقصد في الذبح لغير الله تعالى أو الطواف حول القبور لاعتبار الفعل ناقضاً للإسلام، لا على إطلاقه وعمومه، كما أطلقه الشيخ محمد بن عبد الوهاب ولا يتصور أن مسلماً في هذا الزمن أو غيره يعبد غير الله تعالى. وقد ردّ عليه أخوه سليمان بن عبد الوهاب فقال في "الصواعق الإلهية في الردّ على الوهابية" (ص7):

((ولكن من أين لكم أن المسلم الذي يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله إذا

دعا غائباً أو ميتاً أو نذر له أو ذبح لغير الله أو تمسح بقبر أو أخذ من ترابه أن هذا هو الشُّرك الأكبر الذي مَنْ فعله حبط عمله وحلّ ماله ودمه؟ وأنه الذي أراد الله سبحانه من هذه الآية وغيرها في القرآن؟ فإن قلتم: فهمنا ذلك من الكتاب والسنة. قلنا: لا عبرة بمفهومكم، ولا يجوز لكم ولا لمسلم الأخذ بمفهومكم، فإن الأمة مجمعة كما تقدّم أن الاستنباط مرتبة أهل الاجتهاد المطلق، ومع هذا لو اجتمعت شروط الاجتهاد في رجل لم يجب على أحد الأخذ بقوله دون نظره)).

الناقض الثاني:

((مَنْ جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة، ويتوكل عليهم كفر إجماعاً)).

معنى الناقض واقعاً: أنه من طلب من أخيه المسلم أن يدعو له بالمغفرة فهو كافر.

ناقض الناقض: في هذا الناقض يتهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب جمهور الأمة الإسلامية بالكفر والعياذ بالله، بل يدّعي الإجماع على ذلك دون دليل أو برهان، بل اتفاق علماء الأمة الإسلامية من المذاهب الأربعة على خلافه، بخلاف من شدّ عن قولهم.

والمقصود من قول الشيخ محمد بن عبد الوهاب هو تحريم التوسّل والاستغاثة بالأنبياء والصالحين، مخالفاً ما ذهب إليه جمهور علماء المسلمين، متهماً إياهم بالكفر صراحة.

وأما التوسّل فهو التقرب إلى الغير، يقال: توسّل إلى فلان بكذا إذا تقرب إليه بشيء، والوسيلة ما يُتقرب به، ومنه قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (المائدة، 5: 35).

والاستغاثة معناها طلب التوجّه من المستغاث به إلى الله تعالى في قضاء الحاجة.

والمستغيثون والمتوسلون الذين رماهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب بالكفر هم جمهور الأمة الإسلامية، الذين يعتقدون أن النافع والضار هو الله تعالى وحده. وأن ما يفعلونه من استغاثة وتوسل هي من الأسباب التي توصل إلى الله تعالى، وهو ما وردت النصوص الشرعية بجوازه، وتواردت نصوص فقهاء المذاهب الأربعة فيه. وفيما يأتي سرد للنصوص الشرعية التي وردت في ذلك:

1- قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ (النساء، 4: 64)؛ يقول الحافظ ابن كثير في تفسير الآية الكريمة: تفسير ابن كثير (347/2):

((يرشد تعالى العصاة والمذنبين إذا وقع منهم الخطأ والعصيان أن يأتوا إلى الرسول ﷺ فيستغفروا الله عنده، ويسألوه أن يستغفر لهم، فإنهم إذا فعلوا ذلك تاب الله عليهم ورحمهم وغفر لهم، ولهذا قال: .. لَوْ جَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا.. وقد ذكر جماعة منهم: الشيخ أبو نصر بن الصباغ في كتابه "الشامل" الحكاية المشهورة عن العُتْبِيِّ، قال: كنت جالساً عند قبر النبي ﷺ، فجاء أعرابي فقال: السلام عليك يا رسول الله، سمعت الله يقول: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ وقد جئتك مستغفراً لذنبي مستشفعاً بك إلى ربي ثم أنشأ يقول:

يَا خَيْرَ مَنْ دُفِنَتْ بِالْقَاعِ أَعْظَمُهُ	فَطَابَ مَنْ طِيَّهِنَّ الْقَاعُ وَالْأَكْمُ
نَفْسِي الْفِدَاءُ لِقَبْرِ أَنْتَ سَاكِنُهُ	فِيهِ الْعَفَافُ وَفِيهِ الْجُودُ وَالْكَرَمُ
أَنْتَ الْحَبِيبُ الَّذِي تُرْجَى شَفَاعَتُهُ	عِنْدَ الصَّرَاطِ إِذَا مَا زَلَّتِ الْقَدَمُ

ثم انصرف الأعرابي فغلبتني عيني، فرأيت النبي ﷺ في النوم فقال: يا عُتْبِي، الحق الأعرابي فبشّره أن الله قد غفر له)).

وليس استدلالنا هنا بهذه القصة بمفردها وإنما بالآية الكريمة، مستأنسين بتفسير كبار العلماء - ومنهم ابن كثير - للآية وإيرادهم لهذه القصة على التوسل به ﷺ بعد وفاته وأن هذا ليس شركاً ولا كفراً عندهم.

2- الحديث الذي أخرجه الإمام البخاري: قال رسول الله ﷺ:

«إِنَّ الشَّمْسَ تَذُوقُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ ﷺ»، فقد بين الحديث حال الناس يوم القيامة عندما يسألون الأنبياء الشفاعة، وأطلق لفظ الاستغاثة، وقد عُلِمَ من سياق الحديث أن الناس لم يقصدوا عبادة غير الله تعالى، وإنما أرادوا طلب الشفاعة من أصحاب المنازل العلية وهم الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

3- حديث عثمان بن حنيف رضي الله عنه قال:

«أَنَّ رَجُلًا ضَرِيرَ الْبَصَرِ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ ادْعُ اللَّهَ أَنْ يُعَافِيَنِي قَالَ: «إِنْ شِئْتَ دَعَوْتُ لَكَ وَإِنْ شِئْتَ أَخَرْتُ ذَاكَ فَهُوَ خَيْرٌ». فَقَالَ: ادْعُهُ. فَأَمَرَهُ أَنْ يَتَوَضَّأَ فَيُحْسِنَ وُضُوءَهُ فَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ وَيَدْعُوَ بِهَذَا الدُّعَاءِ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ وَأَتَوَجَّهُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ نَبِيِّ الرَّحْمَةِ، يَا مُحَمَّدُ إِنِّي تَوَجَّهْتُ بِكَ إِلَى رَبِّي فِي حَاجَتِي هَذِهِ فَتَقْضِي لِي، اللَّهُمَّ شَفِّعْهُ فِيَّ» (رواه أحمد والترمذي).

وهذا حديث عام يفعله المسلم في حياة النبي ﷺ وبعد وفاته لأن النبي ﷺ علّمه للصحابي ولم يقيد بوقت دون آخر.

جاء في "فيض القدير" (2/ 134):

((قال الطيبي: الباء في بك للاستعانة وقوله إني توجهت بك بعد قولك أتوجه إليك فيه

معنى قوله تعالى: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ (البقرة، 2: 255)).

4- ومما يؤكد مشروعية التوسل بالنبي ﷺ بعد وفاته أن جاء النبي ﷺ ومكانته وقدره عند الله تعالى لا تختلف باختلاف أحواله، وقد ورد جواز التوسل به ﷺ عن الصحابة والسلف، فعن مالك الدار، قال: وَكَانَ خَازِنَ عُمَرَ عَلَى الطَّعَامِ، قَالَ: ((أَصَابَ النَّاسَ قَحْطٌ فِي زَمَنِ عُمَرَ، فَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اسْتَسْقِ لِأُمَّتِكَ فَإِنَّهُمْ قَدْ هَلَكُوا، فَأَتَى الرَّجُلُ فِي الْمَنَامِ فَقِيلَ لَهُ: "أَنْتَ عُمَرُ فَأَقْرِئَهُ السَّلَامَ، وَأَخْبِرْهُ أَنَّكُمْ مَسْقِيُّونَ وَقُلْ لَهُ: عَلَيْكَ الْكَيْسُ، عَلَيْكَ الْكَيْسُ"، فَأَتَى عُمَرَ فَأَخْبَرَهُ فَبَكَى عُمَرُ ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ لَا أَلُو إِلَّا مَا عَجَزْتُ عَنْهُ))، قال الحافظ ابن حجر: إسناده صحيح "فتح الباري لابن حجر" (2/ 495).

وهذا ما جاء في المذاهب الفقهية الأربعة:

ففي المذهب الحنفي: جاء في "فتح القدير" للكمال ابن الهمام (3/ 181):

((ويسأل الله تعالى حاجته متوسلاً إلى الله بحضرة نبيه عليه الصلاة والسلام، وأعظم المسائل وأهمها سؤال حُسن الخاتمة والرضوان والمغفرة، ثم يسأل النبي ﷺ الشفاعة فيقول: يا رسول الله أسألك الشفاعة، يا رسول الله أسألك الشفاعة وأتوسل بك إلى الله في أن أموت مسلماً على ملتك وستك)).

وفي المذهب المالكي: قال ابن الحاج المالكي في كتاب "المدخل" (1/ 259):

((فالتوسل به عليه الصلاة والسلام هو محل حطِّ أحوال الأوزار، وأثقال الذنوب والخطايا، لأنَّ بركة شفاعته عليه الصلاة والسلام وعظمتها عند ربه لا يتعاضدها ذنب؛ إذ إنها أعظم من الجميع، فليستبشر من زاره، ويلجأ إلى الله تعالى بشفاعة نبيه عليه الصلاة والسلام مَنْ لَمْ يَزِرْهُ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا مِنْ شَفَاعَتِهِ بِحَرَمَتِهِ عِنْدَكَ، آمِينَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَمَنْ اعْتَقَدَ

خلاف هذا فهو المحروم، ألم يسمع قول الله ﷻ: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ (النساء، 4: 64). فمن جاءه ووقف ببابه وتوسل به وجد الله تواباً رحيماً؛ لأن الله ﷻ منزّه عن خُلف الميعاد وقد وعد سبحانه وتعالى بالتوبة لمن جاءه ووقف ببابه وسأله واستغفر ربه، فهذا لا يشك فيه ولا يرتاب إلا جاحد للذين معاند لله ولرسوله ﷺ، نعوذ بالله من الحرمان)).

وفي المذهب الشافعي: قال الإمام شمس الدين الرملي: في "فتاوى الرملي" (382/4):

((الاستغاثة بالأنبياء والمرسلين والأولياء والعلماء والصالحين جائزة. وللرسل والأنبياء والأولياء والصالحين إغاثة بعد موتهم؛ لأن معجزة الأنبياء وكرامات الأولياء لا تنقطع بموتهم. أمّا الأنبياء فلأنهم أحياء في قبورهم يصلّون ويحجّون كما وردت به الأخبار وتكون الإغاثة منهم معجزة لهم. والشهداء أيضاً أحياء شوهدوا نهاراً جهازاً يقاتلون الكفار. وأمّا الأولياء فهي كرامة لهم، فإنّ أهل الحقّ على أنه يقع من الأولياء بقصد وبغير قصد أمور خارقة للعادة يجريها الله تعالى بسببهم)).

وفي المذهب الحنبلي: قال الإمام المرداوي في كتابه: "الإنصاف في معرفة الراجح من

الخلاف" (456/2):

((ومنها: يجوز التوسّل بالرجل الصالح، على الصحيح من المذهب، وقيل: يستحب. قال الإمام أحمد للمروذي: يتوسّل بالنبي ﷺ في دعائه وجزم به في المستوعب وغيره، وجعله الشيخ تقي الدين كمسألة اليمين به. قال: والتوسّل بالإيمان به وطاعته ومحبته والصلاة والسلام عليه، وبدعائه وشفاعته، ونحوه مما هو من فعله أو أفعال العباد المأمور بها في حقّه: مشروع إجماعاً، وهو من الوسيلة المأمور بها في قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ

وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٣٥﴾ (المائدة، 5: 35)).

فالذي يتحصّل من النصوص الشرعية ونصوص الفقهاء السابقين، أنّ مناط الحكم بالكفر هو اعتقاد المكلف. فإن اعتقد فيمن يستغيث بهم الخلق والإيجاد أو استحقاق العبادة فهذا كفر قولاً واحداً عند العلماء، وأمّا إذا اعتقد أنهم أسباب وأنّ الدعاء يكون عبادة لله وحده فهذا ممّا أجازته المذاهب الأربعة، ووردت النصوص الشرعية بجوازه، وهو إن دَلَّ على شيء إنما يدل على استحياء المذنب من ذنبه، وصدقه في توجهه إلى ربه، بشفاعته من يعتقد أنّ له منزلة عند الله تعالى، لعله ببركة وفضل هذه المنزلة تجاب دعوته، وهيهات أن يكون هذا من الشرك في شيء.

ثم إنّ النصوص الشرعية والأحاديث الشريفة تردّ هذا الإطلاق في الناقض المذكور، ومن ذلك ما رواه الإمام مسلم عن ربيعة بن كعب الأسلمي، قال: كُنْتُ أُبَيِّتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَتَيْتُهُ بِوُضُوئِهِ وَحَاجَّتِهِ فَقَالَ لِي: «سَلْ» فَقُلْتُ: أَسْأَلُكَ مُرَافَقَتَكَ فِي الْجَنَّةِ. قَالَ: «أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ» قُلْتُ: هُوَ ذَاكَ. قَالَ: «فَأَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ».

فالصحابي الجليل سأل النبي ﷺ مرافقته في الجنة، فهل في ذلك فعل موجب للتكفير لأنه لم يسأل الله ﷻ من دون واسطة؟! كما أنه عليه الصلاة والسلام لم ينهه، ولم يخطئه، وإنما طلب منه الإعانة بكثرة السجود، ومثل ذلك كثير. فهل في ذلك حرج؟

الناقض الثالث:

((من لم يُكفر المشركين أو شك في كفرهم، أو صَحَّحَ مذهبهم، كَفَرَ إجماعاً)).

معنى الناقض واقعاً: أنّ كل من لم يُكفر من كفرهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب فهو

كافر، ممّا يعني تكفير أصحاب المذاهب الأربعة بمن فيهم الحنابلة الموجودون في بلده.

ناقض الناقض: بعد أن قرّر الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الناقضين السابقين كفر جمهور الأمة الإسلامية، نراه في هذا الناقض يتمم ما بدأه سابقاً، ويتوسّع في دائرة التكفير ليصد أتباعه عن النظر في أدلة المخالفين، وحمل قولهم على الوجه المعقول الصحيح ضمن الضوابط الشرعية، علماً بأن جلّ المسائل التي ادّعى فيها الشيخ كفر أصحابها هي مسائل إمّا خلافية، وإمّا مسائل اتفق الجمهور فيها على خلاف رأي الشيخ. ومنطلق خطورة هذا القول هو في توسّعه في تكفير كل أحد حتى الموافقين له لمجرد مخالفة ما قرّره سابقاً من كفر مخالف فيه من المسلمين وهو ما أدّى به إلى تكفير شيوخه وأهل بلدته، وهو ما صرّح به في بعض مؤلفاته حيث قال في "الدرر السنية" (57/10):

((بأنّ العلماء الذين يخاطبهم ومشايخهم ومشايخ مشايخهم لا يفهمون دين الإسلام ولم يميّزوا بين دين محمد ﷺ ودين عمرو بن لُحي الذي وضعه للعرب، بل دين عمرو عندهم دين صحيح)).

وهذا فيه تكفير صريح لعلماء نجد وشيوخهم وشيوخ شيوخهم، ولذلك اهتمّ العلماء بتوضيح هذا الأمر غاية التوضيح، وقاموا بضبطه أتمّ ضبط، وفصلوا فيه لثلاثين موضعاً فيما وقع الشيخ فيه، وحتى لا يكون ذلك ذريعة لتكفير المسلمين وسفك دمائهم، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرٌ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا» (رواه الإمام أحمد).

وقال ﷺ:

«مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا وَاسْتَقْبَلَ قِبْلَتَنَا، وَأَكَلَ ذَبِيحَتَنَا فَذَلِكَ الْمُسْلِمُ الَّذِي لَهُ ذِمَّةُ اللَّهِ وَذِمَّةُ رَسُولِهِ، فَلَا تَخْفَرُوا اللَّهَ فِي ذِمَّتِهِ» (رواه البخاري).

فلا يجوز تكفير أحد من المسلمين الآمن ثبت كفره بدليل قطعي لا يحتمل الشك أو التأويل، وهذا يختص بالقاضي الموكل من ولي الأمر أن يتحقّق ممّا ينسب إلى أي شخص

وليس إلى رأي عامي أو داعية يفتي في ذلك. وذلك كالفرق التي حكم الله تعالى بكفرها في القرآن الكريم صراحة، وهو كفر واضح بيّن، كتكفير فرعون وأبي لهب، فمن خالف في ذلك فقد خالف صريح القرآن الكريم، وأنكر ما فيه، وهذا كفر بلا ريب.

لكن تكفير غير من حكم الله تعالى بكفرهم فهذا أمر يختص بالعلماء ويخفى على العوام فلا يجوز أن يثبت الأمام القضاء.

وهذا الناقض الذي ذكره الشيخ محمد بن عبد الوهاب إنما يتعلق في أصله برّد النصوص الشرعية القطعية في ثبوتها ودالاتها وتكذيبها.

فيجب تقييد هذا الناقض الذي ذكره الشيخ بقيد ضروري ومهم جداً، وهو أنه يكفر من لم يُكْفَرْهُمْ إن ثبت كفرهم بنص صحيح صريح من الله تعالى ورسوله ﷺ. وهناك أمر آخر، وهو أنه ليس بيد العوام تكفير من لم يُكْفَرْ الكفار أو المرتدين فقد يكون توقف الشخص عن تكفير الكفار الأصليين المتفق على كفرهم ناتجاً عن قصور في العلم أو لشبهة رأها، أو غير ذلك من موانع التكفير، كالجهل، والخطأ، والإكراه، والتأويل. فلا بد من التأكد من خلوها جميعها في هذا المعين. فمن خالف بعد ثبوت الحجّة عليه فقد كفر. وأما قبل قيام الحجّة فإنه يُعذّر بالجهل.

وبهذا الكلام يتبين لنا أنه لا يجوز بحال تكفير من تسمّى بالإسلام أو ظاهره الإسلام، ولا يجوز التكفير على المسائل الخلافية، أو التي فيها شبهة، أو المسائل التي اختلف العلماء في التكفير عليها. فكيف يُكْفَر مَنْ لم يُحْكَمْ عليه بالكفر أصلاً أو اختلف في المسائل التي يعتقدونها.

وأخيراً، فإنّ التكفير والحكم بالردة أمر خطير، وله آثار تمتد لتشمل التفريق بين الزوجين، وانقطاع التوارث بين المرتد وورثته، والحكم بقتل المرتد، وعدم الصلاة عليه، وغيرها، فلا

ينبغي أن يُقدم عليه المسلم، بل لا يكون ذلك إلا للراسخين في العلم ممن بيدهم الفصل والقضاء شرعاً.

ثم مَنْ هو الكافر في نظر الشيخ وما هو مراده بهذا الناقض، لا شك أن الشيخ قد توسّع من خلال ما سبق من النواقض في التكفير والحكم على البعض من المسلمين بالكفر وإخراجهم من الملة، فساق هذا الناقض ليؤيد مذهبه وكلامه في حمل الناس على موافقته وتكفير من لم يكفر من كفره هو.

ونتساءل ما الفائدة التي يجنيها المسلمون في حمل الناس على التكفير والتوسّع فيه بتكفير من لم يكفر من يراه كافراً؟! وكيف سيقف بين يدي الله تعالى يوم القيامة.

قال الشيخ سليمان بن عبد الوهاب راداً على أخيه في هذا في كتابه: "الصواعق الإلهية في الردّ على الوهابية" (ص 9) بعد أن ذكر مسألة في النذر نقلها عن الشيخ تقي الدين: ((فانظر كلامه هذا وتأمله، هل كفر فاعل هذا أو كفر مَنْ لم يُكفره أو عدّ هذا في المكفّرات هو أو غيره من أهل العلم كما قلتُم أنتم وخرقتم الإجماع؟!...)).

الناقض الرابع:

((من اعتقد أن غير هدي النبي ﷺ أكمل من هديه، أو أن حكم غيره أحسن من حكمه، كالذي يفضل حكم الطواغيت على حكمه فهو كافر)).

معنى الناقض واقعاً: مَنْ لم يعتقد أن منهج محمد بن عبد الوهاب هي السنّة الصحيحة، أو خالفه في منهجه، أو في تضعيف حديث، أو تقويته، فهو كافر. فجعل مَنْ لم يوافق مذهبه كأنه لم يوافق هدي النبي ﷺ.

ناقض الناقض: يعود الشيخ هنا إلى إسقاط قاعدة عامّة مقررة شرعاً ومعلومة من الدّين بالضرورة على مخالفيه من أصحاب الفرق والمذاهب المخالفة لما يذهب إليه، وكذا على أهل

مذهبه من أهل نجد. وقد شمل تكفيره في هذا الناقض عامة المسلمين وعلماءهم من المذاهب الأربعة من قبله باستثناء ابن تيمية وأمثاله، مما يسوغ لمن يعتقد بهذا القول الخروج على الحكّام ومقاتلتهم لعدم التزامهم بوجهة نظر محدّدة يراها الشيخ. يقول الشيخ محمد بن عبد الوهاب في كتبه:

((والطاغوت ما عبد من دون الله أو الشيطان والكهانة والمنجم، ومن يحكم بغير ما أنزل الله، وكل متبوع مطاع)).

فالأصل أنّ هذا الناقض لا ينطبق إلّا على غير المسلمين. وهذا الاعتقاد لا يصدر إلّا من كافر، لأنّ المسلمين بإطلاقهم يعتقدون أن هديه ﷺ أكمل الهدى وخيره وأفضله. فكلام الشيخ في هذا الناقض لا يصح على إطلاقه؛ لأنّ الاعتقاد أمر قلبي لا سبيل للجزم به للإنسان. فمن أين لنا أن نعرف ما في قلوب البشر؟! فمجرّد صدور قول أو فعل من المكلف لا يكفي لإصدار حكم التكفير.

ومما هو معلوم في ذلك أنّ القول أو الفعل في غالب الأحيان يخضع للتأويل والاحتمال، لا سيّما الفعل. والاحتمالات التي تخرج الفعل من الكفر إلى الحرمة كثيرة، بل إنّ بعض الحالات تخرج الفعل إلى الندب.

وقول مَنْ قال بتكفير حكّام المسلمين ووصفهم بالطواغيت استنادًا إلى أنهم يحكمون بغير هدي النبي ﷺ مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة، 44).

فإنه يفسّر ذلك بقوله: إنّ الحكم اليوم قائم في جميع بلاد المسلمين هو حكم كافر، والمجتمعات في هذه البلاد كلّها مجتمعات جاهليّة، بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا

﴿٤٤﴾ وَأَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴿٤٥﴾ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ

﴿٤٥﴾ وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤٦﴾

ولم ينظروا إلى كون الدولة تتبنى الفكر الإسلامي في دساتيرها وتبني المساجد وتعلم الدين، بل اعتبروا ذلك تحقيراً للإسلام، وانتقاصاً منه ودليلاً على كفر الحاكم والمجتمع على حد سواء.

وقد أجاب العلماء عن هذه الشبهة بأن الألفاظ الثلاثة وردت في غير المسلمين خاصة كما أخبر بذلك النبي ﷺ في قوله بعد ذكر هذه الآيات فقال: «هِيَ فِي الْكُفَّارِ كُلِّهَا» (رواه مسلم). وقول ابن عباس: "هو كفر دون كفر" (تفسير الطبري).

كما أن هذه الآيات لا تأتي بمقصودها إذا اعتبرناها بمعنى واحد وحملناها على غير المحمل المراد منها، لأن الأصل فيها أن كل لفظ وضع لمعنى مقصود لذاته، فسياق الآيات في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ ﴿٤٤﴾ يتحدث عن أصول الاعتقاد ووجوب الإيمان بالله تعالى وكتبه ورسوله بدليل قوله تعالى:

﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَحْبَارُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِي وَلَا تَشْتَرُوا بِإِيمَانِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ (المائدة، 5: 44).

وتتحدث الآيات عن تحريف بني إسرائيل لهذه الآيات، ومن المعلوم من الدين أن مَنْ يُحَرِّفُ آيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى وَيَكْفُرُ بِعِبَادَتِهِ وَأَنْبِيَائِهِ كَافِرٌ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ، فَنَاسِبُ ذِكْرُ الْكَفْرِ فِي هَذِهِ الْآيَاتِ.

ولا ينطبق هذا الحكم على مَنْ لا يتمكن من تطبيق كامل الأحكام الشرعية الواردة في كتاب الله تعالى لسبب من الأسباب. وقد ورد عن عمر بن الخطاب أنه أوقف العمل بحدّ السرقة في عام الرمادة لسبب مشروع خارج عن إرادته.

وقد فتح هذا القول للشيخ محمد بن عبد الوهاب باب التكفير واسعاً، لا سيما في هذا الزمن حيث جاء مَنْ كَفَرَ أكثر من 90٪ من الأمة الإسلامية استناداً إلى هذا القول من غير دراية أو بصيرة في الدين.

ويترتب على ذلك أيضاً تكفير من ابتكر أي أمر ولو كان موافقاً لنصوص الشريعة بدايةً بأبي بكر رضي الله عنه الذي جمع المصحف ووحدّه، وعمر بن الخطاب رضي الله عنه الذي جمع الناس على صلاة التراويح، وعثمان بن عفان رضي الله عنه الذي جعل مصحفاً إماماً وحرّق بقية النسخ، وعلي بن أبي طالب رضي الله عنه الذي شهد على ذلك ووضع علم النحو، وجميع النحويين والصرفيين من بعدهم، وكل من قرأ مصحفاً أو تعلّم الصّرف بمن فيهم الشيخ محمد بن عبد الوهاب نفسه الذي قرأ المصحف ودرس النحو، حيث إنّ النحو والصرف لم يرد بتعلّمه نصّ شرعي ولم يأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بتعلّمه.



الناقض الخامس:

((مَنْ أَبْغَضَ شَيْئًا مِمَّا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ وَلَوْ عَمِلَ بِهِ كَفَرًا)).

معنى الناقض واقعاً: تكفير عموم الصحابة رضي الله عنهم لقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (البقرة، 2: 216). وهذا يعني أيضاً بالطبع تكفير المسلمين الذين يستصعبون أي أمر في الدين ولو أرغموا أنفسهم عليه، فنعتقد هنا أنّ هذا يعني تكفير

(99.9%) من المسلمين.

ناقض الناقض: وهذه المسألة كسائر النواقض السابقة لا بد من التفصيل فيها، وما قرره الشيخ مخالف للقرآن ولما ورد عن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، وبيان ذلك:

إن الذين كرهوا ما أنزل الله تعالى فمتين، فئة كافرة أنكرت الحق وكفرت بربها، وفئة كرهت ما أنزل الله تعالى مع اعتقادها أنه حق وصواب من الله تعالى.

فكون الإنسان يحب ويتمنى مثلاً أن الله ﷻ ما شرع هذا الشيء، مع اعتقاده وثقته بأن ما شرعه الله ﷻ هو الحق، وهو الصواب، وهو الذي فيه النجاح، والموافق للعلم والحكمة، فهذا ليس من الكفر في شيء، ولا يدخل في الناقض السابق؛ ذلك أن المقصود بالكراهة هو اعتقاد النقص، وعدم الحكمة، في التشريع الرباني، وهذا لا شك ناقض من نواقض الإيمان.

وقد قال الله تعالى حاكماً بكفر من كره ما أنزل الله على رسوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسَاهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ ۝٨ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ۝٩﴾ (محمد، 47: 8-9).

يقول البيضاوي في تفسير الآية:

﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أُنْزِلَ اللَّهُ فَاحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ ۝٩﴾ ؛ لما فيه من التوحيد والتكاليف المخالفة لما ألفوه واشتهته أنفسهم، وهو تخصيص وتصريح بسببية الكفر بالقرآن للتعس والإضلال، فأحبط أعمالهم كرهه إشعاراً بأنه يلزم الكفر بالقرآن ولا ينفك عنه بحال))

"تفسير البيضاوي" (120/5).

وهذا الناقض المزعوم من نواقض الإسلام جاء بصياغة عامة مجملة، و يحتمل أفهاماً مختلفة ومتباينة، ما جعل الباب مفتوحاً على مصراعيه لتأويله بحسب قارئه، فمن كان جانحاً نحو التكفير فإنه سيجد فيه ما يسند توجهه، ويغذي نزعة التكفيرية تلك.

والمسلمون جميعاً يعرفون أن الكفار والمشركين الذين أرسل الله لهم الأنبياء والرسل هم

الذين يكرهون ما أنزل الله تعالى، كما قال سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالُهُمْ﴾ (٨) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ (٩) (محمد، 47: 8-9)، وأن أتباع الرسل من المسلمين والمؤمنين أحبوا ما أنزل الله تعالى، ولا يجوز حمل الآيات التي نزلت في الكفار والمنافقين على المؤمنين من أهل الإسلام ووصمهم بالكفر والشرك والضلال.

لكن هناك أمور تكرهها النفس وتعملها انقياداً لأمر الله تعالى، ولا تخرج بذلك عن باب الإيثار كما في قوله ﷺ: «حُفَّتِ الْجَنَّةُ بِالْمَكَارِهِ وَحُفَّتِ النَّارُ بِالشَّهَوَاتِ» (رواه مسلم)، ومثال ذلك موقف الصحابة رضوان الله عليهم وخاصة عمر بن الخطاب في صلح الحديبية، كيف أنه ﷺ، لم تقبل نفسه ذلك في بادئ الأمر، والقصة وردت في الصحيحين وغيرهما، وجاء فيها ما رواه البخاري قال: ((فَجَاءَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَسْنَا عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ؟ فَقَالَ: «بَلَى». فَقَالَ: أَلَيْسَ قِتْلَانَا فِي الْجَنَّةِ وَقِتْلَاهُمْ فِي النَّارِ؟ قَالَ: «بَلَى»، قَالَ: فَعَلَّامٌ نُعْطِي الدِّينَةَ فِي دِينِنَا، أَنْزِجُ وَلَمَّا يَحْكُمِ اللَّهُ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ الْخَطَّابِ، إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَنِي اللَّهُ أَبَدًا»، فَانْطَلَقَ عُمَرُ إِلَى أَبِي بَكْرٍ فَقَالَ لَهُ مِثْلَ مَا قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ، وَلَنْ يُضَيِّعَهُ اللَّهُ أَبَدًا، فَزَلَّتْ سُورَةُ الْفَتْحِ فَقَرَأَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى عُمَرَ إِلَى آخِرِهَا، فَقَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْفَتْحَ هُوَ؟ قَالَ: «نَعَمْ»)).

فَبِمَ يُفْسَرُ مَنْ يَقُولُ بِهَذَا النَّاْقِصِ عَلَى إِطْلَاقِهِ مَوْقِفَ عُمَرَ ﷺ.

وفي قول الله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَرِهُونَ﴾ (الأنفال، 5: 8)، نرى الآية الكريمة قد أثبتت الكراهة مع الإيثار، فهذا أمر فطري لمن كان على الحق أن يكره أي موقف يجبره على الخنوع أو التنازل، وليس هذا من الكفر في شيء، بل هو الأمر الطبيعي.

قال الإمام ابن كثير في تفسيره عن ابن عباس:

((لما شاور النبي ﷺ في لقاء العدو، وقال له سعد بن عباد ما قال وذلك يوم بدر، أمر

الناس فعبثوا للقتال، وأمرهم بالشوكة، فكره ذلك أهل الإيمان: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ ۝ يُجَادِلُونَكَ فِي الْحَقِّ بَعْدَ مَا بَيَّنَّ كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ ۝﴾ (الأنفال، 8: 5-6)).

فما تأويل قول ابن عباس "فكره ذلك أهل الإيمان" إلا ما قلناه بأن ذلك حبًا للحق، ثم إن كثيرًا من الشباب المسلم يتأقل من بعض الأحكام وقد يكره شيئًا من ذلك، والتكليف ثقيل على النفس، فهل هذا كفر؟!

ومما ينبغي التنبيه إليه أن كثيرًا من الناس لا يقبل أمرًا من أمور الدين بسبب سوء تصرف ممن يطلب هذا الأمر أو يعرضه عليه أو بسبب عداوة بينه وبين من يعرضه، لا أنه جاحد منكر لهذا الأمر، فكيف يُحكم عليه بالكفر، والله تعالى أمرنا بالدعوة إليه بالحكمة والموعظة الحسنة.

والحق أن الواجب قبل إطلاق كلمة الكفر على أي إنسان من وضع ضوابط، فهذه الأحكام لا تُلقى جزافًا دون دليل، ولا بد قبل الحكم بكفر الإنسان التمهّل، فمن أبغض شيئًا مما جاء به الرسول الكريم عليه أفضل الصلاة والسلام، يجب التأكد من قصده ومراده، وهل هذا البغض على سبيل الانتقاص، والاعتقاد بعدم صلاح هذا التشريع، فمن كان يستثقل ما جاء به النبي عليه الصلاة والسلام، ويتمنى عدم تشريعه، مع اعتقاده الجازم بصحته وصلاحه لكل زمان ومكان، فهذا يلفت نظره إلى خطورة فعله، وينبه عليه ولا يحكم بكفره.

الناقض السادس:

((من استهزا بشيء من دين الرسول ﷺ، أو ثواب الله، أو عقابه، كفر والدليل قوله

تعالى:

﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِإِلَهِهِ وَءَايَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴿٦٥﴾ لَا تَعْنِدُوا قَدْ كَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ إِنْ نَعَقَّ عَنْ طَآئِفَةٍ مِّنْكُمْ نَعَذَّبُ طَآئِفَةً بِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجْرِمِينَ ﴿٦٦﴾﴾ (التوبة، 9: 65-66)).

معنى الناقض واقعاً: أن من استهزا بمحمد بن عبد الوهاب وبما جاء به من أفكار فهو

كافر.

ناقض الناقض: لا خلاف بين المسلمين أن من استهزا بالنبي ﷺ وبما جاء به عليه والصلاة والسلام أنه كافر. والظاهر من هذا الناقض أنه كان موجهاً إلى مخالفي الشيخ الذين قاموا بالاستهزاء بدعوته في تلك البلاد لاعتبارهم إياها دعوة شاذة لم يتبناها أحد، وهو ما أورده الشيخ في بعض كتبه حين قال في أحد رسائله يخاطب بها أحد فقهاء الحنابلة في بلده: ((وأنت وأبوك مُقرَّان أنكما لا تعرفان كلام الله ورسوله لكن تقولان نعرف كلام صاحب الإقناع وأمثاله؟ وأنا أذكر لك كلام صاحب الإقناع، أنه مكفرٌ ومكفرٌ أباك في غير موضع من كتابه: الأول: أنه ذكر في أول سطر من أحكام المرتد أن الهازل بالدين يكفر وهذا مشهور عنك، وعن ابن أحمد بن نوح الاستهزاء بكلام الله ورسوله وهذا كتابكم فيه كفركم))، الرسالة الرابعة والثلاثين (137/8).

ومثل هذه المواضع التي يتهم بها الآخرين بالاستهزاء بما جاء به كثير في كتبه، وهذا يدلنا أن قصد الشيخ محمد بن عبد الوهاب ليس الحكم بكفر المستهزئ بما جاء به النبي ﷺ، وإنما الحكم بكفر من استهزا بدعوته وبما جاء به وكان مخالفاً لاعتقاده.

والأصل أن هذه الآيات نزلت في مناسبة خاصة وواقعة معينة فلا يجوز تعميمها وحملها على المسلمين لتكفيرهم وإخراجهم من الملة، فالإسلام لم يأت لتصيّد الناس بها صدر عنهم من غير قصد ليحكم بكفرهم وإخراجهم من الملة.

كما أن الدليل الذي استدلّ به صاحب النواقض نزل بالمنافقين كما ورد في تفسير البغوي حيث قال: ((وسبب نزول هذه الآية على ما قال الكلبي ومقاتل وقتادة: أن النبي ﷺ كان يسير في غزوة تبوك وبين يديه ثلاثة نفر من المنافقين اثنان يستهزئان بالقرآن والرسول، والثالث يضحك. قيل: كانوا يقولون: إن محمدا يزعم أنه يغلب الروم ويفتح مدائنهم ما أبعد من ذلك)).

الناقض السابع:

((السَّحَرُ - وَمِنَهُ: الصَّرْفُ وَالْعَطْفُ -، فَمَنْ فَعَلَهُ أَوْ رَهِيَ بِهِ كَفَرَ، وَالذَّلِيلُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا نَزَّلْنَا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَنٌ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنٌ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ (البقرة، 2: 102)).

معنى الناقض واقعاً: إن كل من تبارك في تعليق قرآن أو وفق لحماية نفسه من السحر فهو كافر.

ناقض الناقض: وقصد الشيخ من هذا أن من نواقض الإيمان وموجبات الكفر عمل السحر المشتمل على صرف الإنسان عما يحبه، مثل أن يصرف الرجل عن محبة زوجته حتى يبغضها، أو عكس ذلك بأن يرد الإنسان إلى محبة شيء لا يحبه أصلاً.

وهذه القاعدة من القواعد العامة في الشريعة الإسلامية التي ساقها الشيخ محمد بن عبد

الوهاب ليحكم من خلالها على كفر أهل عصره دون مراعاة الضوابط الشرعية التي قررها العلماء. فمعلوم عند علماء المسلمين حرمة عمل السحر بالمطلق، وكفر من فعل أمورًا تحتقر آيات القرآن الكريم، أو كتب أقوالاً كفرية لعمل السحر، وأما ما ذهب إليه الشيخ فهو الحكم بكفر ما اشتهر عند عوام الناس في عصره، من تعليق التهائم والرقي والأوراق التي تحوي على آيات وذكر الله تعالى، وهو ما ذهب إلى جوازه جمهور أهل العلم لقول الله تعالى: ﴿وَنُزِّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ (الإسراء، 82: 17). لذلك قال محمد بن عبد الوهاب لبعض علماء بلده مثل ابن سحيم في الرسائل الموجهة لهم: "الوجه الثالث: إن تعليقهم التهائم من الشرك بنص رسول الله ﷺ".

قال ابن حجر:

((هذا كله في تعليق التهائم وغيرها مما ليس فيه قرآن ونحوه، فأما ما فيه ذكر الله فلا نهي فيه، فإنه إنما يجعل للتبرك به والتعوذ بأسمائه وذكره، وكذلك لا نهي عما يعلق لأجل الزينة ما لم يبلغ الخيلاء أو السرف)) (فتح الباري 210/9).

وروى الدارمي في السنن (1175) بسند صحيح عن عطاء في المرأة الحائض في عنقها التعويذ أو الكتاب، قال:

((إن كان في أديم فلتزرعه، وإن كان في قصبة مصاغة من فضة فلا بأس إن شاءت وضعت وإن شاءت لم تفعل)). قيل لعبد الله: تقول بهذا؟ قال: نعم.

وروى ابن أبي شيبه في مصنفه (40/5): أن سعيد بن جبير: "كان يكتب التعويذ لمن أتاه".

كما يجب التنبيه إلى أن الجمهور من فقهاء الحنفية والمالكية والحنابلة قالوا بكفر تعلم السحر الذي يشتمل على عمل الأمور المكفرة على تفصيل مذكور في كتبهم.

وذهب الشافعية إلى أن الأصل في السحر أنه حرام وليس بكفر، ولا يكفر فاعله إلا إذا اعتقد ما هو كُفر، أو استباح السحر. كما أجاز العلماء "النُشْرة" وهي فكُّ السحر عن المسحور، فقال ابن الجوزي:

((النُشْرة حلّ السحر عن المسحور ولا يكاد يقدر عليه إلا من يعرف السحر، وقد سئل أحمد عمن يُطلق السحر عن المسحور فقال: لا بأس به، وهذا هو المعتمد، ويُجاب عن الحديث والأثر بأنّ قوله: «النُشْرة من الشيطان» إشارة إلى أصلها ويختلف الحكم بالقصد، فمن قصد بها خيراً كان خيراً وإلا فهو شرٌّ)) (فتح الباري 10/ 233).

والتحقيق أنه ليس كل ما يسميه الناس سحراً يكفر به على مذهب الجمهور، فهو أنواع كثيرة يدخل فيها السحر الحقيقي والخداع والألعاب، كما قد يدخل فيها الكفر وغير الكفر. وقد ذكر هذه الأنواع الإمام الفخر الرازي في تفسيره (628/3) والإمام القرافي في فروقه، وبين الإمام الرازي أن ليس كل تعلم أو تعليم سحر كفر بالمطلق فقال في تفسير قوله تعالى:

﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَنَ ۖ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ ۚ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ ۖ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ ۚ وَمَا هُمْ بِضَارِينَ بِهِ مِنَ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ۚ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ ۚ وَلَقَدْ عَلَّمُوا لِمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ (البقرة، 2: 102).

قال الفخر الرازي:

((نحن نحمل هذا السحر الذي هو كفر على النوع الأول من الأشياء المسماة بالسحر، وهو اعتقاد إلهية الكواكب والاستعانة بها في إظهار المعجزات وخوارق العادات، فهذا

السحر كفر، والشیاطین إنما كفروا لإتيانهم بهذا السحر لا بسائر الأقسام)).

نقل ابن عابدين عن إمام الهدى أبي منصور الماتريدي:

((أنّ القول بأنّ السحر كفر على الإطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقته، فإن كان في

ذلك رد ما لزم في شرط الإيمان فهو كفر وإلا فلا)) (رد المحتار 4 / 240).

وقال الإمام القرافي المالكي في "الفروق" (4 / 135):

((أطلق المالكية وجماعة معهم الكفر على الساحر، وأنّ السحر كفر، ولا شكّ أن هذا

قريب من حيث الجملة، غير أنه عند الفتيا في جزئيات الوقائع يقع فيه الغلط العظيم المؤدّي

إلى هلاك المفتي، والسبب في ذلك أنه إذا قيل للفقيه ما هو السحر، وما حقيقته؟ حتى يقضى

بوجوده على كفر فاعليه يعسر عليه ذلك جدّاً فإنك إذا قلت له: السحر والرقى والخواص

والسيميا والهيما وقوى النفوس شيء واحد وكلها سحر أو بعض هذه الأمور سحر وبعضها

ليس بسحر. فإن قال: الكل سحر. يلزمه أن سورة الفاتحة سحر، لأنها رقية إجماعاً)).

وقد ذكر الإمام الرازي ثمانية أنواع للسحر وفصل ما هو كفر منها، وما ليس بكفر "انظر:

مفاتيح الغيب للرازي" (3/625).

فالذي تحصّل أنّ موضوع السحر يستبعد من أبواب نواقض التوحيد، ولا يكفر الساحر

إلا إذا اعتقد مكفراً أو فعله أو تكلم به أو استباح فعل السحر، وهذا هو الموافق لمذهب

الشافعية، وهو الأولى والأحوط في باب التكفير، وهو الموافق للواقع؛ لأنّ السحر أنواع

كثيرة، ولا يستطيع المرء الجزم بكفر مرتكبها جميعاً، ومعرفتها ممّا يتعسر على المفتي الإحاطة

به لا سيّما أنّ السحر أنواع كما ذكرنا ومنها ما هو عبارة عن ألعاب وخفة يد لا يجوز الحكم

بكفره.

الناقض الثامن:

((مظاهرة المشركين ومعاونتهم على المسلمين، والدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فإِنَّهُمْ مِنْهُمْ إِنَّا اللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾ (المائدة، 5: 51)).

معنى الناقض واقعاً: أن جميع من ناصر الأعداء كفار وهو بذلك يحكم بكفر بعض الصحابة كحاطب بن أبي بلتعة وهو من أهل بدر الذين قال فيهم رسول الله ﷺ: «لعل الله اطلع على أهل بدر فقال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم» (رواه البخاري ومسلم). ومقصود الشيخ محمد بن عبد الوهاب أن جميع من ناصر مخالفه كفار يجوز له أن يستحل دمائهم وأموالهم.

ناقض الناقض: وهذا من النواقض التي وضعها الشيخ محمد بن عبد الوهاب لإرهاب مخالفه من أهل العلم ومنع الناس من معاونتهم والانتصار لهم، فالمشركون الذين قصدتهم في ناقضه هذا هم العلماء المخالفون له كما ذكر ذلك في الرسالة الرابعة والثلاثين من الرسائل التي أرسلها إلى الفقيه الحنبلي سليمان بن سحيم، حيث قال له: "معاند للحق والإيمان ومن أعوان أهل الشرك والطغيان" (موسوعة مؤلفات ابن عبد الوهاب 8 / 134). وبالإضافة إلى أن هذا الناقض موجه في الأصل إلى مخالفه من العلماء فهو أيضاً بحاجة إلى تقييد وتفصيل ولا يصح على إطلاقه. وهذا الناقض الذي ذكره ابن عبد الوهاب كعادته في بيان كل النواقض ذكره بصيغة العموم، وصيغة العموم كما قال العلماء لا تصلح لأن تكون حكماً على الأعيان.

وما ورد في قصة الصحابي الجليل حاطب بن أبي بلتعة التي أخرجها الشيخان وغيرهما دليل جلي واضح على أن هذا الناقض لا يصح على إطلاقه، والقصة كما وردت في صحيح

البخاري قال:

((عن عُبَيْدُ اللَّهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ، قَالَ: سَمِعْتُ عَلِيًّا عليه السلام، يَقُولُ: بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم أَنَا وَالزُبَيْرُ، وَالْمِقْدَادُ بْنُ الْأَسْوَدِ، قَالَ: «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ، فَإِنَّ بِهَا ظِعِينَةً، وَمَعَهَا كِتَابٌ فَخُذُوهُ مِنْهَا»، فَاْنْطَلَقْنَا تَعَادَى بِنَا خَيْلُنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى الرَّوْضَةِ، فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ، فَقُلْنَا أَخْرِجِي الْكِتَابَ، فَقَالَتْ: مَا مَعِيَ مِنْ كِتَابٍ، فَقُلْنَا: لَتُخْرِجَنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُلْقِيَنَّ الشَّيْبَ، فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا، فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَإِذَا فِيهِ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى أَنَاكِسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ يُجْبِرُهُمْ بِبَغْضِ أَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «يَا حَاطِبُ مَا هَذَا؟»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَا تَعْجَلْ عَلَيَّ إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ هُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنَ النَّسَبِ فِيهِمْ، أَنْ أَتَّخِذَ عِنْدَهُمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي، وَمَا فَعَلْتُ كُفْرًا وَلَا ارْتِدَادًا، وَلَا رِضًا بِالْكَفْرِ بَعْدَ الْإِسْلَامِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَقَدْ صَدَقَكُمْ»، قَالَ عُمَرُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ دَعْنِي أَضْرِبْ عَنْقَ هَذَا الْمُنَافِقِ، قَالَ: «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَذْرًا، وَمَا يُذْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَذْرِ فَقَالَ: اخْمَلُوا مَا شِئْتُمْ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»)).

فهذا نص جلي في أن حاطبًا عليه السلام ما فعل ذلك معتقدًا جوازه، وإنما حمله على ذلك تحقيق مصلحة له في قريش، وهي حفظ أهله لقاء المعروف الذي يسديه لقريش، وقوله: "وما فعلت ذلك كفرًا ولا ارتدادًا"، وفي رواية أخرى: "ما لي أن لا أكون مؤمنًا بالله ورسوله؟ ولكنني أردت أن يكون لي عند القوم يد يدفع بها عن أهلي ومالي"، وفي رواية مسلم: "ولم أفعله كفرًا ولا ارتدادًا عن ديني، ولا رضا بالكفر بعد الإسلام".

وفي تصديق النبي صلى الله عليه وسلم لحاطب في أنه لم يكفر ولا رضي بالكفر بعد الإسلام، دليل على أن مجرد معاونة الكافرين ومساعدتهم لا تُعدُّ كفرًا ولا تخرج من الملة إلا إذا كانت عن كفر

وارتداد عن الدين. وهذا الناقض الذي ذكره الشيخ ابن عبد الوهاب هو توسع في التكفير، واستدل به البعض لتكفير كثير من المسلمين وإخراجهم من الملة لا سيما في هذا الزمن.

الناقض التاسع:

((من اعتقد أن بعض الناس يسعه الخروج عن شريعة محمد ﷺ كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى عليه السلام فهو كافر)).

معنى الناقض واقعاً: أن كل من خالفه حتى من سقط عنه التكليف وفقد عقله فقد كفر، والشيخ ربما لم يقصد بعض هذا بالضبط وإنما قصد من خرج عن طريقته ومذهبه من أصحاب الفرق الصوفية. ولكن هنا نؤكد أن "التصوف الصحيح" (ونعني هنا تصوف زهد الأئمة الأربعة وتصوف الجنيد والغزالي من بعدهم) هو نفسه يقر ضلال من خالف الشريعة أو خرج عنها بشيء.

ناقض الناقض: وضع الشيخ محمد بن عبد الوهاب هذا الضابط بهدف إخراج أصحاب الطرق الصوفية وأتباع المذاهب من الملة بتكفيرهم، وهو من جملة ما انتهجه من وضع أصل عام بهدف تعميم حكم التكفير على مخالفه، وقد ورد في (الرسالة السنية) التي أرسلها إلى طائفة من أهل العبادة يتسبون إلى بعض الصالحين، ويغلون فيه: ((... ومن اعتقد أن لأحد طريقاً إلى الله غير متابعة محمد ﷺ، أو لا يجب عليه اتباعه أو أن لغيره خروجاً عن اتباعه، أو قال أنا محتاج إليه في علم الظاهر دون علم الباطن، أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة، أو قال إن من العلماء من يسعه الخروج عن شريعته كما وسع الخضر الخروج عن شريعة موسى كفر في هذا كله)).

قال الإمام الغزالي رحمه الله تعالى في "الإحياء" (1/ 100):

((من قال: إنّ الحقيقة تخالف الشريعة أو الباطن يناقض الظاهر فهو إلى الكفر أقرب منه إلى الإيمان)).

ويحتوي كلام الشيخ محمد بن عبد الوهاب على خطأ في الاستدلال، فلا يجوز اعتقاد أنّ الخضر عليه السلام خرج عن شريعة سيدنا موسى عليه السلام، لأنه لم يكن مأموراً باتباعه أصلاً، إذ لا تعمّه شريعة سيدنا موسى عليه السلام، لأنّ الخضر عليه السلام كان نبياً على الراجح من أقوال العلماء، فالتشبيه غير صحيح، وبناء الحكم على ذلك مغالطة، وكل نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كان يرسل لأناس معينين، والرسول الذي كان مرسلاً للعالمين هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وهذا من خصائصه صلى الله عليه وسلم، بل إنّ سيدنا موسى عليه السلام كان معاصراً لقوم يعبدون الأصنام، وقد مرّ عليهم هو ومن تبعه.

ولا يوجد مسلم يعتقد أنه يسعه الخروج عن شريعة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم وإنما جاء هذا الناقض ليتوسّع في التكفير وليسوّغ إخراج الناس من الدين والحكم بكفرهم.

الناقض العاشر:

((الإعراض عن دين الله تعالى لا يتعلّمه ولا يعمل به، والدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ، ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ (السجدة، 32: 22)).

معنى الناقض واقعاً: تكفير العامة من الناس والجهلة منهم.

ناقض الناقض: إنّ جعل مجرد الإعراض عن دين الله كفراً ناقضاً للإيمان نفسه بدون الضوابط والقيود التي ذكرها العلماء فهو أمر غير صحيح، ومخالف لما عليه أهل السنة والجماعة أصلاً، لقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة» (رواه البخاري ومسلم).

وهذا يستلزم أن كثيراً من الناس المنهمكين في دنياهم وكسبهم وتفضيل العمل الدنيوي على الآخروي، وتفضيل المال على العبادة والعلم، محكوم عليهم بالكفر. وهذا أمر لم يقم عليه الدليل من الكتاب والسنة، بل هؤلاء مع انشغالهم بما ينشغلون به، بل مع تلبسهم بالمعاصي والكبائر معترفون بالله رباً وبالإسلام ديناً، وبالقرآن إماماً، وبسيدنا محمد ﷺ نبياً ورسولاً، غاية أمرهم أنهم وقعوا في الغفلة أو المعصية أو الجهل، وليس شيء من ذلك بمكفر في دين الله تعالى.

فالإعراض قسمان: إعراض غفلة ومعصية، وإعراض جحود وكفر، فالإعراض أعم مطلقاً من الجحود والإنكار، فقد يعرض المعرض بدون جحود وقد يعرض مع الجحود، فكل جحود إعراض، وليس كل إعراض جحود، فالجاحد معرض ضرورة.

فإعراض الغفلة والمعصية لم يقل أحد بأنه كفر مخرج من الملة وهذا التعميم من الشيخ هو توسع في التكفير، وقد وصف الله تعالى من أعرض غافلاً بالمؤمنين في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أُولَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ نَعَرُّوهُ فَإِنَّ اللّٰهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ (النساء، 4: 135).

كما لا يجوز إعطاء الأعم حكم الأخص، كما هو معلوم عند أهل الاستدلال، وأما محمد بن عبد الوهاب فقد جعل كل إعراض جحوداً وكفراً.

ولذا ينبغي التفرقة بين هذين النوعين من الإعراض فيما ورد في النصوص الدينية الشريفة، فإن الإعراض الذي يكون كفراً يقترن بدلالة السياق والقرائن الحالية والمقالية التي تدل على أنه إعراض جحود، وقد ورد في القرآن الكريم كلاً من النوعين، فتارة يكون الإعراض كفراً إن اقترن بمكفر، وتارة يكون إعراضاً لغوياً لا يستلزم كفراً.

أما الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾ (السجدة، 32: 22). فينبغي حمل الآية على الإعراض استكباراً وجحوداً، لا مطلق الإعراض، والمجرمون المذكورون في الآية هم المشركون، وليسوا عصاة المؤمنين، وهذا ما تشهد به كتب التفسير.

وجاء في تفسير البغوي (3 / 602): "﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا إِنَّا مِنَ الْمُجْرِمِينَ مُنْقِمُونَ﴾" (السجدة، 32: 22).

فاتهام المخالفين بأنهم معرضون عن شرع الله تعالى لأنهم لا يوافقونه - أي محمد بن عبد الوهاب - في مسأله التي يُكفّر بها الآخرين، وإنزال الآيات التي نزلت في الكفار والمشركين على المؤمنين خطأ يّين، وأمر لا يوافق عليه، لأن علماء الإسلام وأئمتهم السابقين المشهورين المشهود لهم بالعلم والإخلاص لم يسلكوا هذا السبيل، والنبي ﷺ ما كان يأمر بقتل الناس ورميهم بالشرك والكفر.

خاتمة

وقد بينّا أنّ هذه "النواقض العشر" التي جاء بها محمد بن عبد الوهاب خطيرة وتؤدي إلى الفتنة، وسفك دماء المسلمين، وفساد في الأرض، وخراب الدين والدنيا. وأقل ما يقال فيها أن هذه النواقض التي أوردناها محلّ اختلاف عند العلماء، فينبغي لمن اتّبع هدي سيدنا محمد ﷺ أن يأخذ بالأرحم والأيسر بعباد الله تعالى إن تساوت درجة الأقوال. وقد اشتهر عن العلماء قولهم: "لا إنكار في مسائل الاختلاف". فكيف إذا كانت المسائل التي جاء بها الشيخ محمد بن عبد الوهاب تتدرّج بين مخالفتها لرأي جمهور العلماء من قبله، وبين ما هو ضعيف شاذ عن قولهم لا دليل عليه بالإطلاق من الكتاب والسنة.



رد الشيخ الذهبي على جماعات التكفير

**د. محمد حسين الذهبي (ت 1997م)
وزير الأوقاف الأسبق**

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم إلى يوم الدين ... وبعد:

فقد ظهرت في هذه الأيام، وفي محيط شبابنا جماعة أطلقت على نفسها: أهل الكهف، أو جماعة الهجرة، وغالب الظن أن هذه الجماعة ليست إلا فئة من الشباب يُنشد التدين في أسمى صورته، وأبعدها عن مظاهر فساد الخلق، وانحراف السلوك.

ويبدو أن فريقًا من المتطرفين الذين يسعون في الأرض فسادًا، ولا يريدون لمصر استقرارًا، قد استغلوا في هذا الشباب حماس الدين، فأتوهم من هذا الجانب، وصوروا لهم المجتمع الذي يعيشون فيه بأنه مجتمع كافر، تجب مقاومته، ولا تجوز معاشته، فلجأ منهم من لجأ إلى القوة والعنف، واعتزل منهم من اعتزل جماعة المسلمين، وأووا إلى المغارات والكهوف، ورفض هؤلاء وأولئك المجتمع الذي ينتمون إليه؛ لأنه في نظرهم مجتمع كافر!...

والرأي عندي: أن هذا الشباب ضحية الإهمال والتقصير في التوعية الدينية، فشبابنا بطبيعته شباب طيب القلب، نقي السريرة، فإذا نحن تعهدناه بالتربية الدينية السليمة من أول الأمر، نمينا فيه عاطفة الدين والتدين، فإذا به وقد أقبل على ربه بقلب سليم، ومضى على الجادة في سلوكه دون أن يلوي على جهالة.

وإذا نحن أهملناه، تلقته جماعة السوء، فأفسدوا عليه دينه باسم الدين، وزيفوا مفاهيم الإسلام حتى يرى حسنًا ما ليس بالحسن!...

وواجبنا -أيضًا- أن نتولى هذا الشباب منذ نشأته بالتوجيه الصحيح، وأن نتعهد به التربية الدينية الجادة؛ حتى تكون لديه المناعة التي تحميه من مثل هذه الانحرافات الهدامة، والحصانة التي تصونه من كل ما يفسد عليه دينه وعقله.

وعلى أئمة المساجد، ووعاظ الأزهر تقع المسئولية العظمى في ذلك، وهم -والحمد لله-

علماء أجلاء، وفي استطاعتهم أن يبرزوا مفاهيم الإسلام في صورها النقية، وأن يزيلوا عنها كل ما ألصق بها من زيف وفساد، وأن يصححوا للشباب عقيدته، ويعودوا به إلى فطرته السليمة.

وعلى المنزل والمدرسة -أيضاً- نصيب كبير في توعية هذا الشباب توعية دينية صحيحة. وعلى كل وسائل الإعلام أن تساعد بنصيبها في هذه التوعية، وألا تعرض من جانبها ما يثير غرائز الشباب، أو يثير مشاعرهم على المجتمع الذي يعيشون فيه! ... ولا بد لكل وسائل التوعية الدينية من إدراك صحيح لمفاهيم الإسلام، وإمام تام بمحاسنه، حتى يلقنوها للناس على صفائها ونقاها. ولا بد لهم -مع ذلك- من المعرفة بكل مشاكل الشباب، وعلاجها، حتى يجنبوهم مسالك الفتن، ومزالق الأخلاق.

ومعلوم أن الفكر السقيم لا يعالج إلا بفكر سليم، وأن الشبهة الزائفة لا تقاوم إلا بالحجة الدامغة.

ولقد أدرك القائمون على الدعوة الإسلامية في وزارة الأوقاف من أول ما ظهر قرن الفتنة: أنه لا سبيل أمامهم إلا أن يقذفوا بالحق على الباطل حتى يضمحل ويذهب، فجمعوا ما شاء الله لهم أن يجمعوا من شبهات المضلين وأباطيل المنحرفين، ثم كروا عليها بالحجة الدامغة، والمنطق السليم، فإذا بالشبهات وقد تبددت وبالأباطيل وقد زهقت، وإذا الحق أبلج والباطل لجلج! ...

والله أسأل أن يبصرنا بواجبنا نحو شبابنا، وأن يتولانا وإياهم بلطفه ورحمته.

﴿رَبَّنَا آتِنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً وَهَيِّئْ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا﴾

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

دكتور محمد حسين الذهبي

تقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين ... أما بعد:

فهذه دراسات حول بعض الآراء التي تظهر من حين لآخر بين الشباب المؤمن الذي يحتاج إلى مزيد من الدراسة والنظر والتعمق والمعرفة الكاملة لحقيقة الإسلام ومنهجه. ولما لم يكن وجه الحق في هذه الآراء واضحاً بالنسبة لهم، رأينا أن نعرض لها بالتحقيق والتمحيص، والرد إلى كتاب الله العزيز، وإلى سنة رسوله ﷺ، ليظهر الحق واضحاً جلياً، ويتميز غيره عنه، فلا يقع أحد في شبهة.

ولينظر من يطلب الحق إلى ما وافق كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، فيلتزم به صحيحاً لا غبار عليه، وينظر فيما حاد عن كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وليس له ما يسانده ويثبت صحته، فينبذه ولا يلتفت إليه، بل يؤمن ببطلانه، ويعمل على تغييره.

وفي هذه الدراسات، نلتزم أصولاً لا نحيد عنها قيد شعرة، ولا نعتقد أنها موضع خلاف أو جدال بين أحد المسلمين:

الأصل الأول:

الرد إلى الله ورسوله ﷺ، لقد أمرنا عز وجل بهذا فقال: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾⁽¹⁾. وقال: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾⁽²⁾.

(1) سورة الشورى آية 10.

(2) سورة النساء آية 59.

ومن البديهيات أن الرد إلى الله تعالى مقصود به الرد إلى ما أوحاه الله إلى نبيه ﷺ، من الذكر المتلو المتعبد بتلاوته وهو القرآن الكريم.

وإن الرد إلى الرسول ﷺ مقصود به الرد إلى ما أوحاه الله إليه من ذكر غير متلو، وهو الأحاديث الثابتة عنه ﷺ.

الأصل الثاني:

هو أن كل قول لا يقوم الدليل على صحته لا يلزمنا، وليس حجة علينا، وعلى من قال به أن يأتي بالدليل المثبت لصحة قوله، ونحن لا نكلف بإقامة البرهان على فساد، وما لم يقيم الدليل على صحته فلا علم لنا به، وقد نهانا الله عن اتباعه قال تعالى: ﴿إِنَّهُمْ فِتْيَةٌ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَاهُمْ هُدًى ۝١٣ وَرَبَطْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ ۚ إِلَهًا لَقَدْ قُلْنَا إِذَا شَطَطًا ۝١٤ هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ ۚ إِلَهَةً لَوْلَا يَأْتُواكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ بَيِّنٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ۝١٥﴾^(١). فأثنى الله عز وجل على هؤلاء الفتية في إنكارهم قول قومهم، إذ لم يقيم قومهم على قولهم حجة بينة.

وقال تعالى: ﴿قُلْ مَكَاتُوا بِرَهْنَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾^(٢). فأوجب الله تعالى على من يزعم صدق دعواه، أن يأتي بالبرهان على صحته، وإن لم يأت بالبرهان فلا صحة لقوله.

الأصل الثالث:

عمل العقل محدود بفهم النصوص، وليس من وظيفة العقل أن يتدخل في إيجاب شريعة بأمر أو نهي أو إباحة، وبرهان صحة هذا الأصل قوله تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ

1 - سورة الكهف آيات: 13، 14، 15.

2 - سورة النمل آية: 64.

فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴿١﴾. وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ ﴿٢﴾.

والقول بأن الله تعالى أمر بكذا، أو حرم كذا، أو أباح كذا بدون سند شرعي موحى به منه تعالى هو قول على الله بغير علم.

الأصل الرابع:

أن كل مخلوق فيما عدا المعصوم ﷺ يؤخذ من قوله ويترك، يؤخذ من قوله ما قام البرهان الصحيح على أنه حق، ويرد من قوله ما لم يقم عليه ذلك.

1- سورة الشورى آية: 10.

(2) سورة الأعراف آية: 33.

معنى الإيمان والإسلام

1- الإيمان:

لغة: التصديق، وشرعاً: تصديق الرسول ﷺ فيما جاء به عن ربه.

وكما جاء في حديث جبريل المشهور: "الإيمان: أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَبِلِقَائِهِ، وَرُسُلِهِ وَتُؤْمِنَ بِالْبَعْثِ" (1).

وهو قول وفعل، ويزيد وينقص، قال تعالى: ﴿لِيَزِدَادُوا إِيمَانًا مَعَ إِيمَانِهِمْ﴾ (2). وقال:

﴿وَزِدْنَاهُمْ هُدًى﴾ (3). وقال: ﴿وَيَزِيدُ اللَّهُ الَّذِينَ اهْتَدَوْا هُدًى﴾ (4). وقال: ﴿وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا

زَادَهُمْ هُدًى وَآلَهُمْ تَقْوَاهُمْ﴾ (5). وقوله تعالى: ﴿وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ (6).

قال السلف.. إن الإيمان هو اعتقاد في القلب، ونطق باللسان، وعمل بالأركان، وأرادوا بذلك أن الأعمال شرط في كماله، ومن هنا نشأ لهم القول بالزيادة والنقص.

كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي: "إِنَّ لِلْإِيمَانِ فَرَائِضَ وَشَرَائِعَ وَحُدُودًا وَسُنَنًا فَمَنْ اسْتَكْمَلَهَا اسْتَكْمَلَ الْإِيمَانَ، وَمَنْ لَمْ يَسْتَكْمِلْهَا لَمْ يَسْتَكْمِلْ الْإِيمَانَ، فَإِنْ أَعِشَ فَسَأُيِّنْهَا لَكُمْ حَتَّى تَعْمَلُوا بِهَا، وَإِنْ أُمْتُ فَمَا أَنَا عَلَى صُحْبَتِكُمْ بِحَرِيصٍ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ ﷺ: ﴿وَلَكِنْ لِيُطْمِئِنَّ قُلُوبِي﴾ (7) (1).

1- أخرجه البخاري في صحيحه ج 1 ص 19 ح 50.

2- سورة الفتح آية: 4.

3- سورة الكهف آية: 13.

4- سورة مريم آية: 76.

5- سورة محمد آية: 17.

6- سورة الأحزاب آية: 22.

7- سورة البقرة آية: 260.

والإسلام لغة: الانقياد، والإذعان.

وشرعاً كما أجاب ﷺ جبريل حين سأله بقوله: "الإسلام: أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَتُؤَدِّيَ الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومَ رَمَضَانَ" (2).

وفي حديث عبد الله بن موسى قال.. أَخْبَرَنَا حَنْظَلَةُ بْنُ أَبِي سُفْيَانَ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ: شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ" (3).

وآمنت بالله. أى: عرفته معرفة بلغت حد اليقين، وأسلمت له. أى: خضعت لحكمه عن طواعية وانقياد، فحقيقة الإسلام تتضمن أداء العبادات المطلوبة، فهي تصديق بالله وتنفيذ لأمره، وحقيقة الإيمان تنطوي على المعرفة الصحيحة، والقيام بحقوقها، وقد اعتبرت كلمة الإسلام علماً على الدين الذي جاء به صاحب الرسالة العظيمى محمد بن عبد الله ﷺ، وتعارفت أنه الدين الذي يقوم على اتباع القرآن الكريم والسنة المطهرة، ويدخل فيه من شاء من بابه الكبير المعروف بكلمة التوحيد أو شهادة أن لا إله إلا الله. محمد رسول الله، ثم يؤدي بعد ذلك ما يفرض عليه من تكاليف وفروض شتى (4).

2. ومعنى الشهادة.

في اللغة: الحضور والمعاينة، وما يتج من ذلك في النفس من علم وتيقن.

(1) أخرجه البخاري معلقاً ج 1 ص 10 باب قول النبي ﷺ: "بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ".

(2) أخرجه البخاري في صحيحه ج 1 ص 19 ح 50.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه ج 1 ص 11 ح 8.

(4) عقيدة المسلم... لفضيلة الشيخ محمد الغزالي ص 136 - 137 (بتصرف).

فالشهادة ما يتلفظ به المرء للإخبار بما علم ... فإذا شهادة أن لا إله إلا الله. لفظة ينطقها المرء للإخبار بما وقع في نفسه من يقن وجود ذات الله، وأنه تعالى أحد لا إله سواه.

3. حكم الناطق بالشهادتين.

وحكم الناطق بشهادتي أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله أن نعتبره مسلمًا تجري عليه أحكام الإسلام، وليس لنا أن نبحث في مدى صدق شهادته، إذ أن ذلك مرتبط بما استشعره بقلبه، وهو أمر لا سبيل للكشف عنه، أو الشبث منه .. ولكن ذلك من شأن الذي يعلم السر وأخفى، ودليل ما قدمناه:

أ- قول الرسول ﷺ فيما حدث به أبو هريرة رضي الله عنه: " أَقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي، وَبِمَا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَاهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ " ⁽¹⁾، والمجمع عليه من أهل الإسلام أن الذي يُعصم ماله ودمه بالشهادتين هو المسلم.

ب- قول الرسول ﷺ فيما حدث به أنس رضي الله عنه: " يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مَا يَزِنُ مِنَ الْخَيْرِ ذَرَّةً " ⁽²⁾. وقال تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ ﴾ ⁽³⁾. فعلمنا يقينًا أن من قال لا إله إلا الله، وكان في قلبه مثقال ذرة من خير ليس مشركًا، والكافر والمشرک سواء.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه ج 1 ص 52 ح 21.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه ج 9 ص 121 ح 7410.

(3) سورة النساء آية : 48.

ج- وحديث المقداد بن عمرو الكندي رضي الله عنه، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، أَنَّهُ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنِّي لَقَيْتُ كَافِرًا فَاقْتُلْنَا، فَضَرَبَ يَدِي بِالسَّيْفِ فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لَازَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، وَقَالَ: أَسَلَمْتُ لِلَّهِ، أَقْتُلْهُ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا تَقْتُلْهُ» قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ طَرَحَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ مَا قَطَعَهَا، أَقْتُلْهُ؟ قَالَ: «لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ تَقْتُلْهُ، وَأَنْتَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتُهُ الَّتِي قَالَ»⁽¹⁾.

د- وحديث أسامة بن زيد بن حارثة رضي الله عنهما قال: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِلَى الْحَرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، قَالَ: فَصَبَّحْنَا الْقَوْمَ فَهَزَمْنَاهُمْ، قَالَ: وَلَحِقْتُ أَنَا وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، قَالَ: فَلَمَّا غَشِينَاهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ: فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، فَطَعَنَتْهُ بِرُيْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، قَالَ: فَلَمَّا قَدِمْنَا بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: فَقَالَ لِي: «يَا أُسَامَةُ، أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا، قَالَ: «أَقَتَلْتَهُ بَعْدَ مَا قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» قَالَ: فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ، حَتَّى تَمَيَّيْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسَلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ»⁽²⁾.

ه- وحديث أبي ذر الغفاري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال في حديث طويل ... (ذلك جبريل أتاني فقال: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ " قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ»⁽³⁾.

فهذه النصوص الثابتة عن سيدنا رسول الله ﷺ قاطعة على صحة الحكم الذي قلنا به، أن نعتبر من نطق بالشهادتين مسلماً تجرى عليه أحكام المسلمين، وأن نعامله بمقتضى الشريعة الإسلامية باعتباره مسلماً، وأن نكل سريره إلى الله عالم السرائر جل شأنه.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ج 9 ص 3 ح 6865.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه ج 9 ص 4 ح 6872، ومسلم في صحيحه ج 1 ص 97 ح 96.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه ج 8 ص 60 ح 6268، ومسلم في صحيحه ج 1 ص 94 ح 94.

4- الرد على القول باشتراط العلم بمفهوم الشهادتين حتى يصبح مسلماً

نقول: إنه لم يرد شرعاً ما يفيد الربط بين ضرورة العلم بمفهوم الشهادتين، وبين قبول شهادة من شهد أن لا إله إلا الله. وأن محمداً رسول الله، وقول الرسول ﷺ، وفعله المعتبر شريعة لازمة على خلاف ذلك.

فقد قبل ﷺ إسلام الناس الذين دخلوا في دين الله أفواجا من العرب، ومن الأرقاء، دون إجراء يفيد ضرورة التأكد أن كل فرد منهم قد فهم معنى الشهادتين، بل ثبت لديه ﷺ أن بعض العرب كانوا يجهلون حقيقة معنى بعض الألفاظ، بل يجهلون بعض معاني شهادة أن لا إله إلا الله، وهذه واقعة تؤكد ما نقول به: أورد الشاطبي في كتابه الاعتصام: أنه ورد في الصحيح⁽¹⁾ عن أبي واقد الليثي - رضي الله عنه قال: "خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبْلَ خَيْبَرَ وَنَحْنُ حَدِيثُ عَهْدٍ بِكُفْرٍ، وَلِلْمُشْرِكِينَ سِدْرَةٌ يَغْكُفُونَ حَوْلَهَا وَيَنْوُطُونَ بِهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ هَذَا ذَاتُ أَنْوَاطٍ فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا هُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ. فَقَالَ هُمُ النَّبِيُّ ﷺ: "اللَّهُ أَكْبَرُ" هَذَا كَمَا قَالَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ ﴿اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ لَتَرْكَبَنَّ سَنَنَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِيرٍ، وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حَتَّى لَوْ سَلَكَوْا جُحْرَ ضَبٍّ لَسَلَكَتُمُوهُ، قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: الْيَهُودَ، وَالنَّصَارَى؟ قَالَ: "فَمَنْ"⁽²⁾.

فدل عمله ﷺ على أن جهل العباد، ومفهوم الشهادتين، وغير ذلك من الأحكام الشرعية لا يضر إسلام المسلمين شيئاً، وليس بمانع من الحكم بإسلامهم.

وما كان ﷺ غافلاً عن أنه مبعوث إلى الناس كافة عربيهم وأعجميهم، وقد نزل عليه قوله

(1) أخرجه الترمذي في جامعه ج 4 ص 475 ح 2180 وقال حديث حسن صحيح، ابن حبان في صحيحه ج 15 ص 94 ح 6702.

(2) انظر: الاعتصام للشاطبي ج 1 ص 45، وآخر هذا الحديث أخرجه البخاري في صحيحه ج 4 ص 169 ح 3456.

سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا﴾ (1).

وهذا حكم الله نزل به القرآن وعمل به وطبقه رسول الله ﷺ، ولو كان النطق بالشهادتين يختلف شأنه وحكمه بين الناطقين بالضاد وبين غيرهم، أو يلزم إجراء آخر في حق الناطق به من العرب أو غير العرب، حتى يحكم بإسلامه ما سكت رسول الله ﷺ عن بيان ذلك. ومن أحدث تلك التفرقة، وأشترط ضرورة الفهم لمعنى الشهادتين حتى يحكم بإسلامه، فقد أتى بشرط زائد، وخالف هدى رسول الله ﷺ، واليقين الثابت من عمله، واستحدث في الدين ما لم يرد به نص من كتاب أو سنة، ونزید هذا الأمر وضوحاً فنقول ...

لقد فتح المسلمون على عهد الصحابة والتابعين ومن بعدهم بلاد الشام، وفارس، والعراق، ومصر، وشمال أفريقيا، والسودان، والأندلس، وتركيا. وكلها بلاد لم تكن تعرف العربية، وكان إجماع الصحابة والتابعين المنقول إلينا متواتراً. قبول أهل تلك البلاد في الإسلام بالشهادتين، وعصمت بها دماؤهم، وأجريت عليهم أحكام الإسلام، ثم عملوا شيئاً فشيئاً ما كانوا يجهلون من أحكام وتشريعات، وما ذهب قائل قط إلى عدم قبول إسلامهم، حتى يتحقق شرط الفهم المضاف إلى شهادتهم التي نطقوا بها.

5. بطلان القول باشتراط العمل:

نقول للذي اشترط أن تكون أعمال الشخص مصدقة لشهادته حتى يحكم بإسلامه: أن حكم الله تعالى. أن نعتبر الشخص مسلماً في ذات اللحظة التي ينطق فيها بالشهادتين، وأنه حال نطقه بهما يلزمنا اعتباره مسلماً، فمن أين جاء الشرط الذي تقول به من وجوب عمل ما، وتعليق حكم إسلام من نطق بالشهادتين، حتى يأتي بعمل يعتبر مصدقاً لشهادته؟

(1) سورة سبأ آية: 28.

والدليل من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ على صدق ما نقول:

أ- لقد كان أبو طالب يحضر على فراش الموت والرسول ﷺ إلى جواره، يلح عليه أن ينطق لا إله إلا الله محمد رسول الله حتى يشهد له بها عند الله⁽¹⁾، فما جدوى هذه الشهادة، وما قيمتها، وما الداعي لأن يطلبها الرسول ﷺ من عمه أن كانت بذاتها لا تخرج قائلها من الكفر وتدخل به في الإسلام.

ب- روى البخاري في صحيحه عن أنس رضي الله عنه قال: "قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ، فَمَرَضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمَ»، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ: أَطِيعْ أَبَا الْقَاسِمِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ»⁽²⁾.

أما الاحتجاج في هذا المقام بالحديث "ليس الإيمان بالتمنى ولكن ما وقر في القلب وصدقه العمل"⁽³⁾، فلا حجة فيه؛ لأنه على فرض نسبة هذا الحديث إلى رسول الله ﷺ... فإنه ﷺ قد سمى النطق بالشهادتين عملاً، جاء هذا في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن الرسول ﷺ سُئِلَ: أَيُّ الْعَمَلِ أَفْضَلُ؟ فَقَالَ: «إِيمَانٌ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ». قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قِيلَ: ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: «حَجٌّ مَبْرُورٌ»⁽⁴⁾.

وحديث ابن عباس رضي الله عنهما إِنَّ وَفَدَ عَبْدَ الْقَيْسِ لِمَا أَتَوْا النَّبِيَّ ﷺ فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّا لَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَأْتِيكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، وَبَيْنَنَا وَبَيْنَكَ هَذَا الْحَيُّ مِنْ كُفَّارٍ مُضَرٍّ، فَمُرْنَا

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ج 5 ص 52 ح 3884، ومسلم في صحيحه ج 1 ص 54 ح 24.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه ج 2 ص 94 ح 1356.

(3) هذا القول للحسن البصر = انظر: مصنف ابن أبي شيبة ج 7 ص 189 ح 35211.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه ج 1 ص 14 ح 26.

بِأَمْرِ فَضْلٍ، نُخْبِرُ بِهِ مَنْ وَرَاءَنَا، وَنَدْخُلُ بِهِ الْجَنَّةَ، وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِيَةِ: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ، أَمَرَهُمْ: بِالْإِيمَانِ بِاللَّهِ وَحْدَهُ، قَالَ: «أَتَذَرُونَ مَا الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَحْدَهُ» قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ: «شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصِيَامُ رَمَضَانَ، وَأَنْ تُعْطُوا مِنَ الْمَغْنَمِ الْخُمْسَ» وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنِ الْحَتَمِ وَالذُّبَاءِ وَالنَّقِيرِ وَالْمَرْفَتِ "، وَرُبَّمَا قَالَ: «الْمَقِيرَ» وَقَالَ: «أَحْفَظُوهُمْ وَأَخْبِرُوا بِهِنَّ مَنْ وَرَاءَكُمْ»⁽¹⁾.

وهكذا عرف رسول الله ﷺ الإيمان بالله وحده بأنه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله.

وهكذا سمي ﷺ النطق بالشهادتين عملاً.

وبذلك يكون الثابت يقيناً من الأحاديث مجتمعة أن من شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله. مخلصاً من قلبه، فإنه يكون قد أتى عملاً مصداقاً لما وقر في قلبه .. وأن حكم الله أنه بذلك قد آمن وأسلم.

والإخلاص فعل النفس والقلب الذي لا يطلع عليه إلا عالم السرائر جل شأنه، وليس لنا نحن البشر إلا أن نعامل الناس بما ينطقون به بالسنتهم.

قال خالد بن الوليد لرسول الله ﷺ: " وَكَمْ مِنْ مُصَلٍّ يَقُولُ بِلِسَانِهِ مَا لَيْسَ فِي قَلْبِهِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنِّي لَمْ أَوْمَرْ أَنْ أَنْقُبَ عَنْ قُلُوبِ النَّاسِ وَلَا أَشُقُّ بُطُونَهُمْ»⁽²⁾.

وليس في وجوب الحكم بإسلام من نطق بالشهادتين ما يتعارض مع كون المسلم مكلفاً

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ج 1 ص 20 ح 53، ومسلم في صحيحه ج 1 ص 47 ح 17.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه ج 5 ص 163 ح 4351، ومسلم في صحيحه ج 2 ص 742 ح 1064.

بعد النطق بها بفرائض أخرى هي من الإيمان كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والدعوة إلى الله.

والإيمان يزيد بزيادة الطاعة قال تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَزَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾

(1)

ثم نقول للذي يشترط العمل؟

حدد لنا العمل الذي تريد أن تجعله مصداقاً لقول الناطق بالشهادتين حتى نحكم بإسلامه، وحدد لنا صفة ذلك العمل ومقداره؟. ولا سبيل إلى ذلك أبداً إلا أن تأتي بتشريعة جديدة من عندك لم يأذن بها الله، وحذار من ذلك.

ونحن لا نقول بأن من نطق بالشهادتين يلزمنا الحكم بإسلامه أيّاً ما قال، أو عمل بعد النطق بهما، ونحن لا نقول أيضاً أن المسلم لا يرتد مهما قال أو عمل. فلا شك أن شريعة الله قد حددت أقوالاً وأعمالاً إذا قالها المسلم أو عملها خرجت به عن الإسلام، وأرشدت بها إلى الكفر.

هذه الأقوال والأعمال التي حددها الله عز وجل، ووضحها الرسول ﷺ ليس لنا أن نزيد فيها أو ننقص منها.

ولا يتبادر إلى ذهن المسلم أننا بهذا نقلل من قيمة العمل، أو نغض منه، فهذا ما لم يتبادر إلى الذهن أبداً.

قلب الإسلام هو العمل الجاد المثمر للدين والدنيا وصدق الله العظيم ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُولَٰئِكَ هُمُ

(1) سورة التوبة آية: 124.

الصَّٰدِقُونَ ﴿١﴾. وقال الله تعالى: ﴿وَالصَّٰبِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ (٢).

ولكننا نرد فقط على من يجعل من ضرورات وشروط الإسلام العمل ويخرج من لم يعمل من الإسلام.

مرتكب الكبيرة ليس بكافر

الكفر لغة: التغطية والستر، ومعناه شرعاً: أن يجحد الشخص شيئاً مما فرض الله تعالى عليه الإيمان به بعد قيام الحجة عليه، وبلوغ الحق إليه.

ومعنى الكبائر - الكبائر جمع كبيرة - قال ابن عباس: الكبيرة كل ذنب ختمه الله بنار، أو غضب، أو لعنة أو عذاب ... قال القرطبي: كل ذنب عظم الشرع التوعد عليه بالعقاب وشده، أو عظم ضرره في الوجود، فهو كبيرة وما عداه صغيرة (٣).

وقال طاووس: قيل لابن عباس: الكبائر سبع. قال: هي إلى السبعين أقرب، وقال سعيد بن جبیر: قال رجل لابن عباس الكبائر سبع. قال: هي إلى السبعمائة أقرب منها إلى السبع. غير أنه لا كبيرة مع استغفار، ولا صغيرة مع إصرار (٤).

وروى عن ابن عمر هي تسع: "قتل النفس، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، ورمى المحصنة، وشهادة الزور، وعقوق الوالدين، والفرار من الزحف، والسحر، والإلحاد في

(١) سورة الحجرات آية: ١٥.

(٢) سورة البقرة آية: ١٧٧.

(٣) الإمام القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ١٥٩، ص ١٦١.

(٤) المرجع السابق ج ٥ ص ١٥٩.

البيت الحرام⁽¹⁾.

بهذا يظهر الفرق بين الكفر والكبائر، فإذا قال قائل: أن المعاصي على وجه العموم يكفر بها مسلم، قلنا له: إن مذهباً شاذاً من غير أهل السنة⁽²⁾ قد قال قديماً بمثل ذلك، ونقول له: أنت من الآن لست على الطريق؛ لأن الحق أن المسلم لا يكفر بالمعصية أبداً إلا إذا أستحلها. ثم نقول: إن أهم ما أحتج به من جواز تكفير المسلم بالمعصية ما يأتي:

أولاً: أن إبليس -أعاذنا الله منه- لم يجحد الله عز وجل، وإنما هو عصي، وأصر على المعصية، فحكم الله بكفره.

ثانياً: قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً﴾⁽³⁾، فقاتل النفس عمداً لم يجحد الله، وإنما هو مرتكب لكبيرة فحكم الله بخلوده في النار.

ثالثاً: ما حدث به أبو هريرة رضي الله عنه من أن رسول الله ﷺ قال: "لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْخَمْرَ حِينَ يَشْرِبُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَتْتَهَبُ نُهْبَةً، يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ، وَهُوَ مُؤْمِنٌ"⁽⁴⁾.

قالوا: لقد ارتفع الإيمان بنص الحديث، ومن ارتفع عنه فهو كافر، ونحن نرد على هذا الفهم بالدليل فنقول:

أما القول: بأن إبليس -لعنه الله- لم يجحد الله عز وجل فهو خطأ واضح يتن، لأن إبليس

(1) المرجع السابق ج 5 ص 160.

(2) وهم: الخوارج.

(3) سورة النساء آية: 93.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه ج 8 ص 157 ح 6772، ومسلم في صحيحه ج 1 ص 76 ح 57.

جادل في صواب حكم الله تعالى، فقال معترضاً على أمره له بالسجود: ﴿قَالَ لَمْ أَكُنْ لِأَسْجُدَ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ، مِنْ صَلَاصِلٍ مِنْ حَمَلٍ مَسْنُونٍ﴾⁽¹⁾. فعاب اللعين على الله عز وجل أن يأمره بالسجود لآدم عليه السلام فخطأ بهذا، فهو بذلك جحد صواب حكم الله، ومن توهم الخطأ في جانب الله عز وجل، فقد نفى عنه تعالى الكمال - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - وجعل من نفسه نداً لله عز وجل، يصوب ويخطئ من أحكام الله تعالى ما يرى، وهذا هو الشرك بعينه.

أما موقف آدم عليه السلام فيختلف عن ذلك تماماً، فلم يجادل في صواب حكم الله، ولكنه سارع إلى الإقرار بخطيئته إذ نسي ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽²⁾.

وهذا هو الفرق الذي يجب أن نتنبه إليه بين من يأتي بالمعصية وهو مقر بحكم الله معترف بتقصيره، ومن يستحل مخالفة أوامر الله تعالى والخروج على شرعه.

ولا خلاف بين المسلمين أن من استحل المعاصي فقد جحد أمر الله، وأنه من زمرة إبليس - لعنه الله - وهذا هو المراد من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكُرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَيُوحُونَ إِلَى أَوْلِيَآئِهِمْ لِيُجْنِدُواكُمْ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾⁽³⁾. فمن يجادل في صواب حكم الله فهو كافر مشرك.

أما الاحتجاج بخلود قاتل النفس المؤمنة عمداً في النار فهو احتجاج مردود من وجوه:

أولاً: لأن النص خاص بفعل معين، وهو: قتل النفس المؤمنة عمداً، وقد وضع الله

(1) سورة الحجر آية: 33.

(2) سورة الأعراف آية: 23.

(3) سورة الأنعام آية: 121.

الجزاء المنصوص عليه في الآية لتلك المعصية على وجه التحديد، وليس النص عامًا فيها عداها من الكبائر حتى يحتج به، لإطلاق القول بأن مرتكب الكبيرة كافر مشرك.

ثانيًا: أن المقابلة بين النصوص تدل على أن الخلود المعني في الآية الكريمة ليس هو الخلود الأبدى في النار الذي هو جزاء الكافر المشرك. حدث عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: "أَخَذَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا أَخَذَ عَلَى النَّسَاءِ: أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَسْرِقَ، وَلَا نَزْنِيَ، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا يَغْضَةَ بَعْضُنَا بَعْضًا، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَتَى مِنْكُمْ حَدًّا، فَأَقِيمَ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَفَّارَتُهُ، وَمَنْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ" (1).

وأخرج مسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال: "كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي مَجْلِسٍ، فَقَالَ: «تُبَايِعُونِي عَلَى أَنْ لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَسْرِقُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، فَمَنْ وَفَى مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَعُوقِبَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ فَسَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ، إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ" (2).

ودلالة الحديثين واضحة على أن المعاصي المذكورة فيهما. ومنها القتل أن أقيم الحد على مرتكبها فهو كفارة له، وأن ستر الله عليه فأمره إلى الله تعالى، أن شاء عذبه، وأن شاء غفر له. ولا يدخل في المشيئة كافر مشرك. إذ أخبرنا الله عز وجل بسبق مشيئته. ألا يغفر لكافر مشرك، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء.

وعلى هذا الضوء نستطيع أن نوضح المراد من قوله تعالى: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ج 1 ص 12 ح 18.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه ج 3 ص 1333 ح 1709.

يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا
وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٣﴾ وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ، يُدْخِلْهُ نَارًا
خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ ﴿١٤﴾.

يقول القرطبي في تفسيره: "أي: هذه أحكام الله بينها لكم لتعرفوها وتعملوا بها.
﴿وَمَنْ يُطِيعُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ في قسمة الموارث فيقر بها ويعمل بها كما أمره الله تعالى
﴿يُدْخِلُهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ جملة في موضع نصب على النعت
لجنان. قوله: ﴿وَمَنْ يَعِصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ يريد في قسمة الموارث فلم يقسمها ولم يعمل
بها ﴿وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ﴾. أي: يخالف أمره ﴿يُدْخِلُهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا﴾ والعصيان إن أريد
به الكفر فالخلود على بابه، وإن أريد به الكبائر وتجاوز أوامر الله تعالى فالخلود مستعار لمدة
ما" (2).

أما الاحتجاج بارتفاع الإيمان عن الزاني، والسارق، وشارب الخمر، والغال، والمنتهب،
فإن الأحاديث الواردة عن الرسول ﷺ هي أحاديث صحيحة تامة الأسانيد وهي تفيد نصاً -
كما قال ﷺ - انتفاء الإيمان عن الزاني حين يزني، والسارق حين يسرق، وشارب الخمر حين
يشربها، والمنتهب، والغال.

ولكن لما كان الثابت أيضاً بالأسانيد التامة المتواترة أنه ﷺ قد أتى له الزاني والزانية،
والسارق، والغال، والمنتهب، وشارب الخمر، فلم يعتبرهم كفاراً، ولم يقم عليهم حد الردة،
وهو القائل ﷺ فيما رواه عنه سيدنا عثمان بن عفان ؓ: " لَا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِإِحْدَى

(1) سورة النساء آية: 13، 14.

(2) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج 5 ص 82.

ثَلَاثٌ: زِنَا بَعْدَ إِحْصَانٍ، أَوْ ارْتِدَادٍ بَعْدَ إِسْلَامٍ، أَوْ قَتْلَ نَفْسٍ بَغَيْرِ حَقٍّ يَقْتُلُ بِهِ⁽¹⁾.

من ذلك يتبين أنه ﷺ لم يعن بذهاب الإيمان المذكور في الأحاديث ذهاب التصديق.

وكل قول تكذبه الضرورة فهو قول متعين السقوط، فصح بطلان القول أن الإيمان الذي جاء النص بذهابه هو التصديق. وثبت يقيناً أن الإيمان المزاييل⁽²⁾ لمرتكب هذه الأفاعيل عند ارتكابه لها أنها هو الطاعة لله فقط، وهذا أمر مشاهد باليقين؛ لأن الزنا، والقتل، والغلول، والنهب، وشرب الخمر، ليس فيها طاعة لله، فليست إيماناً: ففاعلها ليس مؤمناً. أى: ليس مطيعاً إذ لم يفعل الطاعة، لكنه عاص فاسق⁽³⁾.

يؤكد ذلك قول الرسول ﷺ الذي رواه أبو ذر ﴿ مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ : لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ ﴾ قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» قُلْتُ :
وَأِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ» قُلْتُ : «وَإِنْ زَنَى
وَأِنْ سَرَقَ عَلَى رَغَمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ »(4).

وقال تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَيَشْهَدَ عِدَابُهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ ٢٠﴾ الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً وَالزَّانِيَةُ لَا يَنْكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ ﴿٥﴾. ففرق الله تعالى: بين الزاني والمشارك، والزانية والمشاركة، وجعل لكل منهما وصفا خاصا.

(1) أخرجه الحاكم في المستدرک علی الصحيحین ج 4 ص 390 ح 8028.

(2) المزاييل. أى: المقارن.

(3) ابن حزم - المحلى ج 11 ص 111، 112 بتصرف.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه ج 7 ص 149 ح 5827، ومسلم في صحيحه ج 1 ص 95 ح 94.

(5) سورة النور الأيتان: 2، 3.

وقال تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ﴾ (1).

فصح يقيناً أن الزاني والزانية، والسارق والسارقة لكل منهما عقوبة غير عقوبة المرتد الذي عقوبته القتل وفراق الزوجة ومصادرة الأموال. وهذا الذي قلنا به هو ما اتفقت عليه مذاهب أهل السنة.

قال الإمام الطحاوي: "وَنُسَمَّى أَهْلَ قِبَلَتِنَا مُسْلِمِينَ مُؤْمِنِينَ، مَا دَامُوا بِمَا جَاءَ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُعْتَرِفِينَ، وَلَهُ بِكُلِّ مَا قَالَهُ وَأَخْبَرَ مُصَدِّقِينَ ... وَنَرْجُو لِلْمُحْسِنِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْ يَغْفُو عَنْهُمْ وَيُدْخِلَهُمُ الْجَنَّةَ بِرَحْمَتِهِ ... وَالْإِيمَانُ: هُوَ الْإِقْرَارُ بِاللِّسَانِ، وَالتَّصْدِيقُ بِالْجَنَانِ، وَجَمِيعُ مَا صَحَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الشَّرْعِ وَالْبَيَانِ كُلُّهُ حَقٌّ، وَالْإِيمَانُ وَاحِدٌ، وَأَهْلُهُ فِي أَصْلِهِ سَوَاءٌ، وَالتَّفَاضُلُ بَيْنَهُمْ بِالْخَشْيَةِ وَالتَّقَى، وَتُخَالِفَةُ الْهَوَى ... وَأَهْلُ الْكِبَائِرِ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي النَّارِ لَا يُخْلَدُونَ، إِذَا مَاتُوا وَهُمْ مُوَحِّدُونَ، وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا تَائِبِينَ، بَعْدَ أَنْ لَقُوا اللَّهَ عَارِفِينَ. وَهُمْ فِي مَشِيئَتِهِ وَحُكْمِهِ إِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ وَعَفَا عَنْهُمْ بِفَضْلِهِ، كَمَا ذَكَرَ عَزَّ وَجَلَّ فِي كِتَابِهِ: ﴿وَنَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ وَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ فِي النَّارِ بِعَذْلِهِ، ثُمَّ يُخْرِجُهُمْ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ وَشَفَاعَةِ الشَّافِعِينَ مِنْ أَهْلِ طَاعَتِهِ، ثُمَّ يَبْعَثُهُمْ إِلَى جَنَّتِهِ.

ثم يقول: "وَنَرَى الصَّلَاةَ خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَعَلَى مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ ... وَلَا نُتْرَلُ أَحَدًا مِنْهُمْ جَنَّةً وَلَا نَارًا ... وَلَا نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ بِكُفْرٍ وَلَا بِشِرْكٍ وَلَا بِنِفَاقٍ، مَا لَمْ يَظْهَرْ مِنْهُمْ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ، وَنَذَرُ سَرَائِرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى" (2). بتصرف.

وقال الإمام ابن حزم - إمام أهل الظاهر -: "أَوَّلُ مَا يَلْزَمُ كُلَّ أَحَدٍ، وَلَا يَصِحُّ الْإِسْلَامُ إِلَّا

(1) سورة المائدة الآية: 38.

(2) الإمام الطحاوي - شرح العقيدة الطحاوية ط 3 منشورات المكتب الإسلامي.

بِهِ أَنْ يَعْلَمَ الْمُرءُ بِقَلْبِهِ عِلْمَ يَقِينٍ وَإِخْلَاصٍ لَا يَكُونُ لِشَيْءٍ مِنَ الشَّكِّ فِيهِ أَثَرٌ وَيَنْطِقَ بِلِسَانِهِ، وَلَا بُدَّ بِأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ. بُرْهَانُ ذَلِكَ قول رسول الله ﷺ: "أُقَاتِلُ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي، وَيَمَّا جِئْتُ بِهِ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ، وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا، وَحَسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ"⁽¹⁾، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾⁽²⁾...⁽³⁾.

قال: "وَالْمُعَاصِي: كَبَائِرُ فَوَاحِشٍ، وَسَيِّئَاتُ صَغَائِرُ وَلَمَمٌ، وَاللَّمَمُ مَغْفُورٌ جُمْلَةً، فَالْكَبَائِرُ الْفَوَاحِشُ هِيَ مَا تَوَعَّدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِالنَّارِ فِي الْقُرْآنِ أَوْ عَلَى لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ فَمَنْ اجْتَنَبَهَا غُفِرَتْ لَهُ جَمِيعُ سَيِّئَاتِهِ الصَّغَائِرِ. بُرْهَانُ ذَلِكَ قول الله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبِيرَ الْإِثْمِ وَالْفَوَاحِشِ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ﴾⁽⁴⁾. وقال تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نَكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾⁽⁵⁾.

وَاللَّمَمُ: هُوَ الْهَمُّ بِالشَّيْءِ، وَهُوَ مَغْفُورٌ جُمْلَةً، وقال ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ تَجَاوَزَ لِأُمَّتِي مَا حَدَّثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا، مَا لَمْ يَتَكَلَّمُوا، أَوْ يَعْمَلُوا بِهِ"⁽⁶⁾... وَمَنْ لَمْ يَجْتَنِبِ الْكَبَائِرَ حُوسِبَ عَلَى كُلِّ مَا عَمِلَ، وَوَازَنَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ بَيْنَ أَعْمَالِهِ مِنَ الْحَسَنَاتِ وَبَيْنَ جَمِيعِ مَعَاصِيهِ الَّتِي لَمْ يَتَّبِعْ مِنْهَا، وَلَا أُقِيمَ

(1) سبق تخريجه.

(2) سورة آل عمران الآية: 85.

(3) ابن حزم - المحلى ج 1 ص 2.

(4) سورة النجم الآية: 32.

(5) سورة النساء الآية: 31.

(6) أخرجه مسلم في صحيحه ج 1 ص 116 ح 127.

عَلَيْهِ حَدُّهَا، فَمَنْ رَجَحَتْ حَسَنَاتُهُ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ، وَكَذَلِكَ مَنْ سَاوَتْ حَسَنَاتُهُ سَيِّئَاتِهِ" (1).
 ثم يقول في موضع آخر: "فَمَنْ عَجَزَ لِحُجَّتِهِ أَوْ عَتَمَتِهِ، عَنْ مَعْرِفَةِ كُلِّ هَذَا فَلَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَعْتَقِدَ بِقَلْبِهِ، وَيَقُولَ بِلسَانِهِ حَسَبَ طَاقَتِهِ بَعْدَ أَنْ يُفَسِّرَ لَهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ كُلُّ مَا جَاءَ بِهِ حَقٌّ وَكُلُّ دِينٍ سِوَاهُ بَاطِلٌ" (2)... وَمَنْ ضَيَّعَ الْأَعْمَالُ كُلَّهَا فَهُوَ مُؤْمِنٌ عَاصٍ نَاقِصُ الْإِيمَانِ لَا يَكْفُرُ؛ لقول الرسول ﷺ: "فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ" حَتَّى إِذَا فَرَّغَ اللَّهُ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، أَمَرَ الْمَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ، مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، يَمُنُّ أَنَّ اللَّهَ أَنْ يَرْحَمَهُ، يَمُنُّ بِشَهْدِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ" (3)... (4).
 ثم يقول: "وَأَمَّا التَّوْبَةُ فَلَا خِلَافَ فِي أَنَّهَا تُسْقِطُ الذُّنُوبَ ... وَمَنْ رَجَحَتْ سَيِّئَاتُهُ بِحَسَنَاتِهِ فَهُمْ الْخَارِجُونَ مِنَ النَّارِ بِالشَّفَاعَةِ عَلَى قَدْرِ أَعْمَالِهِمْ ... وَالنَّاسُ فِي الْجَنَّةِ عَلَى قَدْرِ فَضْلِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَأَفْضَلُ النَّاسِ أَعْلَاهُمْ فِي الْجَنَّةِ دَرَجَةً ...
 وَالتَّوْبَةُ مِنَ الْكُفْرِ وَالزُّنَى وَفِعْلِ قَوْمٍ لُوطٍ وَالْحُمْرِ، وَأَكْلِ الْأَشْيَاءِ الْمُحَرَّمَاتِ كَالْخَنزِيرِ وَالْدَّمِ وَالْمَيْتَةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ تَكُونُ بِالنَّدَمِ وَالْإِقْلَاعِ وَالْعَزِيمَةِ عَلَى أَنْ لَا عَوْدَةَ أَبَدًا، وَاسْتِغْفَارِ اللَّهِ تَعَالَى.
 هَذَا إِجْمَاعٌ لَا خِلَافَ فِيهِ.
 وَالتَّوْبَةُ مِنَ ظُلْمِ النَّاسِ فِي أَعْرَاضِهِمْ وَأَبْشَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ لَا تَكُونُ إِلَّا بِرَدِّ أَمْوَالِهِمْ إِلَيْهِمْ، وَرَدِّ كُلِّ مَا تَوَلَّدَ مِنْهَا مَعَهَا أَوْ مِثْلَ ذَلِكَ إِنْ فَاتَ ...
 وَلَا بُدَّ لِلْمَظْلُومِ مِنَ الْإِنْتِصَافِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَوْمَ يُقْتَصَصُ لِلشَّاةِ الْجَمَاءِ مِنَ الْقَرَنَاءِ. وَالتَّوْبَةُ

(1) ابن حزم - المحلى ج 1 ص 41، 42.

(2) المرجع السابق ج 1 ص 28.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه ج 9 ص 128 ح 7437، ومسلم في صحيحه ج 1 ص 163 ح 182..

(4) ابن حزم - المحلى ج 1 ص 40.

مِنَ الْقَتْلِ أَعْظَمُ مِنْ هَذَا كُلِّهِ، وَلَا تَكُونُ إِلَّا بِالْقِصَاصِ فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ فَلْيُكْثِرْ مِنْ فِعْلِ الْخَيْرِ لِيُرَجَّحَ مِيزَانُ الْحَسَنَاتِ" (1).

ونحن عندما نقرر ما قلنا به لا نستعين بمعصية كبيرة كانت أم صغيرة - حاشا لله من ذلك - إن ما قلناه هو حكم الله تعالى يتعين التسليم به والانقياد إليه، وطاعة الله عز وجل في كل أمر أمر به، والأصل في المسلم التزام طاعة الله لا يستعين بصغيرة ولا يجترئ على كبيرة.

تكفير المسلم فسوق:

مما قدمنا نستطيع أن نقول أن مرتكب الكبيرة لا يكون كافراً، وليس لأي كائن من الناس أن يخرج عن إيمانه، فقد روى أنس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال: "ثَلَاثٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا نُكْفِّرُهُ بِذَنْبٍ، وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ... " (2).

فالذين يوزعون الإيمان والكفر على الناس، أو حسب خطيئهم في فهم كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ يجب أن يراجعوا أنفسهم مرات ومرات، وإلا باءوا بأثم ما رموا به غيرهم. فعن أبي ذر رضي الله عنه أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: "لَا يَزِمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسُوقِ، وَلَا يَزِمِيهِ بِالْكُفْرِ، إِلَّا ارْتَدَّتْ عَلَيْهِ، إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ" (3)، وعن ابن عمر -رضي الله عنهما- عن النبي ﷺ قال: "أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ، فَقَدْ بَاءَ بِهِ أَحَدُهُمَا" (4).

وإذا كان الإسلام حريصاً على عزة المسلم وكرامته، وعدم الإعتداء عليه، فقد بين أن

(1) ابن حزم - المحلى ج 1 ص 42، وما بعدها .. بتصرف.

(2) أخرجه أبو داود في السنن ج 3 ص 18 ح 2532.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه ج 8 ص 15 ح 6045.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه ج 8 ص 26 ح 6103.

سبابه كقتله. عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "سَبَابُ الْمُسْلِمِ أَخَاهُ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ، وَحُرْمَةُ مَالِهِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ" (1).

وإذا فليحذر الواهمون الذين يوزعون الكفر على المسلمين من غير بينة، ويتهمونهم بالخروج على الإيمان من غير دليل، سيما بعد أن شهدوا شهادة الحق، ونطقوا بكلمة التوحيد. يقول سبحانه وتعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ضَرَبْتُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَتَبَيَّنُوا وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا﴾ (2).

يقول الإمام الغزالي: "واعلم أن شرح ما يكفر وما لا يكفر يستدعي تفصيلات طويلة، فاقنع الآن بوصيته وقانونه.

أما الوصية: فهي أن تكف عن أهل القبلة ما داموا قائلين "لا إله إلا الله محمد رسول الله" غير مناقضين لها. والمناقضة تكون بتجويز الكذب على رسول الله ﷺ.

أما القانون: فهو أن تعلم أن النظريات قسمان: قسم يتعلق بأصول العقائد، وقسم يتعلق بالفروع.

وأصول الإيمان ثلاثة: هي الإيمان بالله، والإيمان بالرسول ﷺ، والإيمان باليوم الآخر، وما عدا ذلك ففروع.

واعلم أنه لا تكفير في الفروع إلا في مسألة واحدة هي: أن ينكر حكماً ثبت عن النبي ﷺ بالتواتر القاطع، وأجمعت عليه الأمة بسائر طوائفها. كإنكار وجوب الصلوات الخمس، أو صوم رمضان، أو أي ركن ثبت بطريق التواتر، وكذا لو قال قائل: أن البيت الذي بمكة ليس

(1) أخرجه أحمد في المسند ج 7 ص 296 ح 4262.

(2) سورة النساء الآية: 94.

هو الكعبة التي أمر الله بالحج إليها. فهذا كفر؛ لأنه قد ثبت تواتراً عند جميع الخلق الذين بلغتهم دعوة النبي ﷺ خلاف ما يقوله هذا المدعي، فإذا كان الرجل مؤمناً بالله جل شأنه ومؤمناً برسوله ﷺ ومقدساً لكل حرف من القرآن الكريم، وغيوراً على الإسلام، ولكن عقله فهم حكماً من الأحكام. فقل فيه ما شئت إلا أنه كافر أو فاسق⁽¹⁾.

الحكم بما أنزل الله

مما تقدم نستطيع أن نقول: أن كل مسلم بلغه حكم الله في أي أمر من الأمور يجب عليه أن يتبعه، ولا يجوز أن يتخطاه إلى غيره.

يقول الله سبحانه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْدِمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾⁽²⁾. أما من لم يبلغه حكم الله في قضية من القضايا، فأخذ بغيره جاهلاً حكم الله غير مدرك له، فليس بكافر ولا فاسق، ولكن علينا أن نبين له حكم الله، وأن نبليغه إليه، وأن نعرفه به.

فإذا أصر على ما عنده بعد بلوغ الأمر إليه، وبيان الحق له في وضوح لا شبهة فيه، فقد جحد حكم الله عز وجل. يقول تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَى إِلَى الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَاكَمُوا إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ ۚ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا ۖ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ رَأَيْتَ الْمُنَافِقِينَ يَصُدُّونَ عَنْكَ صُدُودًا ۝﴾⁽³⁾.

على هذا نستطيع أن نفهم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ

(1) الشيخ محمد الغزالي - دفاع عن العقيدة والشرعية ضد مطاعن المستشرقين ص 286.. 289 بتصرف.

(2) سورة الحجرات آية: 1.

(3) سورة النساء آية: 60، 61.

الْكَافِرُونَ ﴿الظَّالِمُونَ﴾ ﴿الْفَاسِقُونَ﴾ (1).

يقول القرطبي: في تفسيره: نزلت كلها في الكفار. فأما المسلم فلا يكفر وإن ارتكب كبيرة.

وقال الشعبي: هي في اليهود خاصة. وأختاره النحاس قال: ويدل على ذلك ثلاثة أشياء:

- 1- منها أن اليهود قد ذكروا قبل هذا في قوله "لِلَّذِينَ هَادُوا" فعاد الضمير عليهم.
- 2- ومنها أن سياق الكلام يدل على ذلك، ألا ترى أن بعده "وَكَتَبْنَا عَلَيْهِمْ" فهذا الضمير لليهود بإجماع.
- 3- وأيضاً فإن اليهود الذين أنكروا الرجم والقصاص (2).

ثم يقول: "في الكلام إضمار: أي ومن لم يحكم بما أنزل الله ردّاً للقرآن وجحدًا لقول الرسول ﷺ فهو كافر.

قال ابن مسعود والحسن: فالآية عامة في كل من لم يحكم بما أنزل الله من المسلمين واليهود والكفار. أي: معتقداً ذلك ومستحلاً له، فأما من فعل ذلك وهو معتقد أنه راكم محرم فهو من فساق المسلمين، وأمره إلى الله تعالى أن شاء عذبه وأن شاء غفر له (3).

ويقول المراغي: في تفسيره. "أي: وكل من رغب عن الحكم بما أنزل الله وأخفاه وحكم بخيره كحكم اليهود فأولئك هم الكافرون.

قال الرازي: نقلاً عن عكرمة: إن الحكم بالكفر على من حكم بغير ما أنزل الله إنما يكون ممن أنكر بقلبه وجحد بلسانه، أما من عرف بقلبه كونه حكم الله، إلا أنه أتى بما يضاده فهو

(1) سورة المائدة الآيات: 44، 45، 47.

(2) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج 6 ص 191.

(3) المرجع السابق نفس الجزء والصفحة.

حاكم بما أنزل الله، ولكنه تارك له، فلا يدخل تحت هذه الآية.

وأخرج ابن جرير عن أبي صالح قال: الثلاث آيات التي في المائدة ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾... إلخ. ليس في الإسلام منها شيء هي في الكفار.

ويقول أيضًا: وخلاصة المعنى: ومن لم يحكم بما أنزل الله مستهينًا به منكرًا له كان كافرًا لجحوده به واستخفافه بأمره⁽¹⁾.

وقال علي بن أبي طلحة عن ابن عباس قوله: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾. قال: "من جحد ما أنزل الله فقد كفر، ومن أقر به، ولم يحكم به، فهو ظالم فاسق"⁽²⁾.

ويقول الامام محمد عبده: وَإِذَا تَأَمَّلْتَ الْآيَاتِ أَدْنَى تَأَمَّلٍ، تَظْهَرُ لَكَ نُكْتَةُ التَّغْيِيرِ بِوَصْفِ الْكُفْرِ فِي الْأُولَى، وَبِوَصْفِ الظُّلْمِ فِي الثَّانِيَةِ، وَبِوَصْفِ الْفُسُوقِ فِي الثَّالِثَةِ، فَإِلَّا لَفَاطُ وَرَدَتْ بِمَعَانِيهَا فِي أَصْلِ اللُّغَةِ مُوَافَقَةً لِاضْطِلَاحِ الْعُلَمَاءِ. فَبِالْآيَةِ الْأُولَى كَانَ الْكَلَامُ فِي التَّشْرِيعِ وَإِنْزَالِ الْكِتَابِ مُشْتَمِلًا عَلَى الْهُدَى وَالنُّورِ وَالتَّزَامِ الْأَنْبِيَاءِ وَحُكْمَاءِ الْعُلَمَاءِ الْعَمَلِ وَالْحُكْمِ بِهِ، وَالْوَصِيَّةِ بِحِفْظِهِ. وَخَتَمَ الْكَلَامُ بَيَانًا أَنَّ كُلَّ مُعْرِضٍ عَنِ الْحُكْمِ بِهِ لِعَدَمِ الْإِذْعَانِ لَهُ، رَغْبَةً عَنْ هِدَايَتِهِ وَنُورِهِ، مُؤَثِّرًا لِغَيْرِهِ عَلَيْهِ، فَهُوَ الْكَافِرُ بِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ، لَا يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ لَمْ يَتَّفِقْ لَهُ الْحُكْمُ بِهِ، أَوْ مَنْ تَرَكَ الْحُكْمَ بِهِ عَنْ جَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ إِلَى اللَّهِ، وَهَذَا هُوَ الْعَاصِي بِتَرْكِ الْحُكْمِ، الَّذِي يَتَحَامَى أَهْلُ السُّنَّةِ الْقَوْلَ بِتَكْفِيرِهِ، وَالسِّيَاقُ يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّعْلِيلِ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّانِيَةُ فَلَمْ يَكُنِ الْكَلَامُ فِيهَا فِي أَصْلِ الْكِتَابِ الَّذِي هُوَ رُكْنُ الْإِيمَانِ وَتَرْجُمَانُ

(1) أحمد مصطفى المراغي - تفسير المراغي: ج 6 ص ١٢٢.

(2) ابن كثير - تفسير القرآن العظيم ج ٢ ص 61.

الَّذِينَ، بَلْ فِي عِقَابِ الْمُعْتَدِينَ عَلَى الْآنْفُسِ أَوِ الْأَعْضَاءِ بِالْعَدْلِ وَالْمُسَاوَاةِ، فَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِذَلِكَ فَهُوَ الظَّالِمُ فِي حُكْمِهِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَأَمَّا الْآيَةُ الثَّالِثَةُ فَهِيَ فِي بَيَانِ هِدَايَةِ الْإِنْجِيلِ، وَأَكْثَرَهَا مَوَاعِظُ وَأَدَابٌ وَتَرْغِيبٌ فِي إِقَامَةِ الشَّرِيعَةِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يُطَابِقُ مُرَادَ الشَّارِعِ وَحِكْمَتَهُ، لَا بِحَسَبِ ظَوَاهِرِ الْأَلْفَاظِ فَقَطْ، فَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهَذِهِ الْهِدَايَةِ، مِمَّنْ خُوْطِبُوا بِهَا، فَهُمْ الْفَاسِقُونَ بِالْمَعْصِيَةِ وَالْخُرُوجِ مِنْ مُحِيطِ تَأْدِيبِ الشَّرِيعَةِ.

وَقَدْ اسْتَحْدَثَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الشَّرَائِعِ وَالْأَحْكَامِ نَحْوَ مَا اسْتَحْدَثَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ، وَتَرَكُوا بِالْحُكْمِ بِهَا بَعْضَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فَالَّذِينَ يَتْرَكُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ مِنَ الْأَحْكَامِ، مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ يَعْتَقِدُونَ صِحَّتَهُ، فَإِنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِمْ مَا قَالَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْآيَاتِ الثَّلَاثِ، أَوْ فِي بَعْضِهَا، كُلٌّ بِحَسَبِ حَالِهِ، فَمَنْ أَعْرَضَ عَنِ الْحُكْمِ بِحَدِّ السَّرِقَةِ أَوْ الْقَذْفِ أَوْ الزِّنَا غَيْرَ مُدْعٍ لَهُ؛ لِاسْتِقْبَاحِهِ إِيَّاهُ، وَتَفْضِيلِ غَيْرِهِ مِنْ أَوْضَاعِ الْبَشَرِ عَلَيْهِ، فَهُوَ كَافِرٌ قَطْعًا، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِهِ لِإِعْلَافٍ أُخْرَى فَهُوَ ظَالِمٌ، إِنْ كَانَ فِي ذَلِكَ إِضَاعَةُ الْحَقِّ، أَوْ تَرْكُ الْعَدْلِ وَالْمُسَاوَاةِ فِيهِ، وَإِلَّا فَهُوَ فَاسِقٌ فَقَطْ" (1).

بعد هذا العرض لأقوال المفسرين نرى أن المطلوب من كل مسلم أن ينفذ حكم الله في كل ما يعرض في حياته، وفرض عليه أن يعرف دينه، ويتعلم شريعة الله وأحكامه، فإن عجز عن الوصول إلى حكم الله لجهل، أو كان متأولاً أو مكرهاً، فلا نعتبره كافراً، بل نعلمه ما جهل، ونفقهه في الدين.

أما من ترك حكم الله فيما نزل به مستحلاً خلافاً لما بحكم الله في الأمر طالباً لغيره،

(1) تفسير المنارج 6 ص 404، 405.

فهذا هو الكافر الخارج على دين الإسلام. قال تعالى: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ (١). ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ (٢).

الجهل والخطأ والإكراه

بعض الناس لا يضع في حسبانته هذه الأعذار الثلاثة حين ينظر إلى الآخرين ليصدر عليهم الأحكام.

فقد زعموا -خطأ- أن الناس جميعاً يجب أن يكونوا على درجة واحدة من العلم والمعرفة في أحكام الدين، وأن الحق بتفاصيله قد بلغ للجميع، وأنه لا عذر لأحد بالجهل ولا بالخطأ ولا بالإكراه، ونحن نقول: إن الله عز وجل لم يخلق عباده على درجة واحدة من الفهم أو الذكاء أو العلم، أو قوة التمييز، وسعة الإدراك ونفاذ البصيرة، بل إن الناس فيهم المفرط في الذكاء والمفرط في الغباء -وما بين ذلك- وفيهم قوي التمييز وضعيف، والعالم المتسع الأفق ذو التجربة والخبرة، والجاهل قليل الفهم، والامي، وساكن البادية، والقاطن بالمدينة. ومن كابر في ذلك وعاند فقد جحد الواقع الملموس في كافة المجتمعات في كل العصور في جميع الأقطار والأزمان.

وليس يصح في الأذهان شيء *** إذا احتاج النهار إلى دليل

فالحكم على أن المسلمين في هذا الزمان الذي نعيش فيه قد خرج أكثرهم من الإسلام؛ لأنهم جهلوا معظم التشريعات التي فرضها الله عليهم لتنظيم حياتهم، حكم جائر، وكان ينبغي التحرز عنه.

ومن أجل ذلك وجب علينا أن نبين نظرة الإسلام إلى هذه الأعذار الثلاثة، ونبدأ بالأول

(١) سورة الشورى الآية: ١٠.

(٢) سورة الشورى الآية: ٢١.

وهو:

١- الجهل:

إن أحكام الشريعة لا تلزم أحداً قبل أن تبلغه، ويعلم بها، وتقوم عليه الحجة بوجوبها .. أما قبل ذلك فالجاهل بها معذور بجهله، فليس بكافر ولا فاسق ولا عاص .. يستثنى من ذلك ما ورد به النص صراحة، وأجمع عليه المسلمون من أنه لا يسمى مسلماً، ولا يعامل معاملة المسلمين، إلا من شهد أن لا اله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ولذا قالوا هذا معلوم من الدين بالضرورة، أذ من جهله لا يعتبر في هذه الدنيا مسلماً.

ولقد شاءت إرادة الله عز وجل أن يرسل إلينا رسلاً مبشرين منذرين؛ ﴿لِتَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا﴾ (١).

ولقد جاءت الشريعة الإسلامية خاتمة للرسالات فأمرت بإقامة شعائر محددة، ونهت، وأحلت، وحرمت، ونظمت العلاقات بين الناس بعضهم مع بعض. هذه الأعمال التي جاءت بها الشريعة لا تعرف إلا بوصول البلاغ إلى الناس، فمن بلغته وعرفها لزمته الحجة، ولزمه التسليم بحكم الله تعالى فيما بلغه، ولزمه العمل بما بلغه من الشريعة. أما من لم يبلغه، فهو معذور بجهله، فليس بكافر ولا فاسق ولا عاص.

جاء في حديث قتادة عن الأسود بن سريعن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: يأتي أربعة يوم القيامة: رجل أصم لا يسمع شيئاً، ورجل أحمق، ورجل هريم ورجل مات في فترة، فأما الأصم فيقول: رب لقد جاء الإسلام وما أسمع شيئاً، وأما الأحمق فيقول: رب لقد جاء الإسلام والصبيان يخذفوني بالبعر، وأما الهريم فيقول: رب لقد جاء الإسلام وما أعقل شيئاً، وأما الذي مات في الفترة فيقول: رب ما أتاني لك من رسول، فيأخذ موثقهم ليطيعه.

(1) سورة النساء الآية: 165.

فَيُرْسَلُ إِلَيْهِمْ أَنْ ادْخُلُوا النَّارَ قَالَ: فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَوْ دَخَلُوهَا لَكَانَتْ عَلَيْهِمْ بَرْدًا وَسَلَامًا⁽¹⁾.. "فصح أنه لا يكلف أحد بما ليس في وسعه، وليس في وسع أحد علم الغيب، وأن يعرف شريعته قبل أن تبلغ إليه، فصح يقيناً أن من لم تبلغه الشريعة لم يكلفها"⁽²⁾.

نتائج خطيرة

والحق أن القول بأن من غابت عنه الأوامر، وجهل التشريعات يكون فاسد العقيدة مقتضاه الحتمي: فساد عقيدة جميع المسلمين سوى المعصوم ﷺ الذي علم الشرائع كلها، فإنه ما من مسلم ... على وجه الأرض من حين البعثة إلى يومنا هذا إلا غاب عنه شيء من أحكام الشريعة، وبعض من أوامر الله، والذي يدعى هذه الدعوى إنما يتبع هواه؛ لأن الثابت بالبرهان الصحيح من حديث رسول الله ﷺ أنه يكفي في الإيمان النطق بالشهادتين، والتصديق بما جاء به ﷺ جملة، وأما ما زاد على ذلك، فلو جهله المرء فهو معذور بجهله غير كافر، ولا فاسق ولا عاص.

٢ - الخطأ:

أما فيما يتعلق بقولهم: "بأن الخطأ في معرفة حكم الله، أو الخطأ المؤدي إلى العمل بغير حكم الله يخرج المسلم من الإسلام مهما صحت نيته".

نقول: هذا كلام خطير يترتب عليه أنه ما وجد أحد غير مخطئ سوى المعصوم ﷺ.

ونقول: ما من أحد بعد المعصوم ﷺ من الصحابة الأجلاء، وأئمة المسلمين، وفقهائهم المأمورين بالتبليغ والإنذار والاجتهاد، إلا وقد أخطأ في حكم ما من أحكام الشريعة، فليس بعد المعصوم ﷺ معصوم، وعامة الناس أقل علماً وفقهاً، وأقل قدرة على النظر في الأدلة،

(1) أخرجه أحمد في مسنده ج 26 ص 228 ح 16301.

(2) ابن حزم - الإحكام في أصول الأحكام ج 1 ص 10.

وأكثر خطأ في فهم النصوص، واستنباط الأحكام، بل جلهم عاجز عن النظر في الأدلة جاهل بمعرفة كيفية إقامة البراهين. فماذا تقول في شأنهم؟؟.

حدث هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب قال: « توفي عبد الرحمن بن حاطب وأعتق من صلى من رقيقه وصام، وكانت له نوبة قد صلت وصامت، وهي أعجمية لم تفقه، فلم يرعه إلا حبلها وكانت ثيبا فذهب إلى عمر رضي الله عنه فزعا فحدثه، فأرسل إليها فسألها، فقال: أحبلت؟ قالت: نعم. من مرعوش بدرهمين، وإذا هي تستهل - تستعلن - بذلك لا تكتمه، فصادف عنده عليا، وعثمان، وعبد الرحمن بن عوف، فقال: أشيروا علي، وكان عثمان جالسا فاضطجع، فقال علي وعبد الرحمن: قد وقع عليها الحد، فقال: أشر علي يا عثمان، فقال: قد أشار عليك أخواك. قال: أشر علي أنت. قال: عثمان أراها تستهل به كأنها لا تعلمه، وليس الحد إلا على من علمه، فقال عمر لعثمان: صدقت، والذي نفسي بيده ما الحد إلا على من علمه، ثم أمر عمر رضي الله عنه بجلدها مائة جلدة وتغريبها عامًا، تأديبا لها لقعودها عن السؤال عما يلزمها من أمر دينها⁽¹⁾.

وهذه الحادثة تتضمن الآتي:

- 1- اتفاق عمر وعثمان بحضرة علي وعبد الرحمن بن عوف على أن الجاهل معذور بجهله، ولا حد عليه فيما اقترفه غير عالم بتحريمه.
- 2- خطأ علي وعبد الرحمن بن عوف فيما حكما به من استحقاق الجارية الحد دون ملاحظة جهلها.
- 3- أن هذه الأعجمية كانت من الجهل وعدم القدرة على الفهم حتى أنها لم تدرك أن

(1) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ج 7 ص 403 ح 13644. الشورى، آية ٢١.

الزنا محرم، وهي بعد محكوم بإسلامها، ولم يمتحنها أحد منهم ليعرف مدى فهمها لمعنى الشهادتين.

4- لم يقل أحد من الصحابة الأربعة الكرام أنها ارتدت عن الإسلام لارتكابها الزنا، أو لجعلها حكماً عاماً مشهوراً من أحكام الشريعة.

لما بلغ عمر بن الخطاب رضي الله عنه القول بوفاة الرسول ﷺ قام قائلاً: والله ما مات رسول الله ﷺ، ولا يموت حتى يكون آخرنا، ثم قرئت عليه ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ﴾ فسقط السيف من يده، وخر إلى الأرض وقال: "كأنني والله لم أكن قرأتها ألبتة"... ثم توجه من الغداة إلى المسجد، وقد اجتمع الناس لمبايعة أبي بكر الصديق رضي الله عنه فلما استوى أبو بكر على المنبر قام عمر فشهد قبله، ثم قال: أما بعد فإنني قلت لكم بالأمس مقالة، وإنها لم تكن كما قلت، وإني والله ما وجدت المقالة التي قلت لكم في كتاب الله، ولا في عهد عهده إلى رسول الله ﷺ، ولكنني كنت أرجو أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يدبرنا، فاختر الله لرسوله الذي عنده على الذي عندكم، وهذا الكتاب الذي هدى الله به رسوله فخذوا به تهتدوا" (1).

فهذا عمر رضوان الله عليه في مسجد رسول الله ﷺ وفي حضور جميع الصحابة يعلن ويعترف: أنه قال قولاً ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ، وحكم حكماً ليس فيهما، وأنه أخطأ فيما قال، ولم ينكر ذلك أحد من الصحابة.

قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ (2).

وهذه السحاحة مردها إلى أن سحاحة الإسلام أنه لا يعنت الناس بها لا يستطيعون إن

(1) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ج 4 ص ١٨١. بتصرف.

(2) سورة الأحزاب آية: 5.

اجتهدوا فلم يصيبوا. يقول الرسول ﷺ: "إِذَا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ فَأَصَابَ كَانَ لَهُ أَجْرَانِ، وَإِذَا اجْتَهَدَ فَأَخْطَأَ كَانَ لَهُ أَجْرٌ" (1).

حد الخطأ من التأويل:

وبدهي أنه لا يكون متأولاً من لا علم له بالشرعية، ولا باللغة التي نزل بها القرآن، فذلك من قال في دين الله بجهله وهو عالم بجهله، وأنه لا قدرة له على فهم النصوص، واستنباط الأحكام من مختلف الآيات والأحاديث، فإنه يكون خائضاً في دين الله بغير علم، وقائلاً على الله بما لا يعلم.

وبدهي أيضاً أن التأويل الذي يعذر من قال به هو ما يكون له وجه تسمح به لغة القرآن، وفيما هو خارج عما وقع فيه الإجماع.

وهذا المتأول ينبغي إقامة الحجة عليه، وإظهار خطئه، وإعلامه الحق، فإذا فاء بسطت عليه الحجة الظاهرة التي لا محل لجدل فيها، فإن تمادى على ما هو عليه، فإنه يكون جاحداً لما افترض الله عليه الإيمان به.

3- الإكراه:

أما فيما يتعلق بقولهم: "أن المكره لا يعذر بإكراهه"، فنقول: قال الله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (2).

قال أبو عبد الله القرطبي في تفسيره: "أن هذه الآية نزلت في عمار بن ياسر، في قول أهل التفسير. قال ابن عباس: أخذوه المشركون وأخذوا أباه وأمه سمية وصهيياً وبلاًلاً وخباباً

(1) أخرجه الدارقطني في سنته ج4 ص204 ح8.

(2) سورة النحل الآية: 106.

وسالمًا فعذبوهم، ورُبِطت سمية بين بعيرين ووجيء قبلها بحربة، وقيل لها إنك أسلمت من أجل الرجال، فقُتلت، وقتل زوجها ياسر، وهما أول قتيلين في الإسلام. وأما عمار فأعطاهم ما أرادوا بلسانه مكرها، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال له رسول الله ﷺ: "كيف تجد قلبك؟" قال: مطمئن بالإيمان. فقال رسول الله ﷺ: "فإن عادوا فعد" (1).

وروى القرطبي أيضًا "أن عيونًا لمسيلمة أخذوا رجلين من أصحاب النبي ﷺ فذهبوا بهما إلى مسيلمة، فقال لأحدهما: أتشهد أن محمدًا رسول الله؟ قال: نعم. قال: أتشهد أني رسول الله؟ قال نعم. فخلى عنه. وقال للآخر: أتشهد أن محمدًا رسول الله؟ قال: نعم. قال: وتشهد أني رسول الله؟ قال: أنا أصم لا أسمع، فقدمه وضرب عنقه. فجاء هذا إلى النبي ﷺ فقال: هلكت! قال: "وما أهلكك؟" فذكر الحديث، قال: "أما صاحبك فأخذ بالثقة، وأما أنت فأخذت بالرخصة على ما أنت عليه الساعة" قال: أشهد أنك رسول الله. قال: "أنت على ما أنت عليه" (2)، وفي رواية "أما صاحبك فمضى على إيمانه. وأما أنت فأخذت بالرخصة وأنت على ما أنت عليه الساعة" (3).

واستطرد القرطبي قائلا: "لما سمح الله عز وجل بالكفر به، وهو أصل الشريعة عند الإكراه، ولم يؤاخذ به، حمل العلماء عليه فروع الشريعة كلها، فإذا وقع الإكراه عليها لم يؤاخذ به، ولم يترتب عليه حكم.

وذهبت طائفة من العلماء إلى أن الرخصة في القول. أما الفعل فلا رخصة فيه مثل: الإكراه

(1) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج 10 ص 180.

(2) المرجع السابق ج 10 ص 189.

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ج 6 ص 473 ح 33037.

على السجود لغير الله، أو الصلاة لغير القبلة، أو قتل مسلم، أو ضربه، أو أكل ماله، أو الزنا، أو شرب الخمر.

وذهبت طائفة أخرى من العلماء منهم عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ومكحول، ومالك، وطائفة من أهل العراق إلى أن الإكراه في الفعل والقول سواء بسواء إذا أسر الإيمان ⁽¹⁾. ثم قال القرطبي: "أجمع العلماء على أن من أكره على الكفر فاختر القتل. أنه أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة.

واختلفوا فيمن أكره على غير الكفر من فعل ما لا يحل له، فقال أصحاب مالك: الأخذ بالشدة في ذلك واختيار القتل والضرب أفضل عند الله من الأخذ بالرخصة ⁽²⁾. **حد الإكراه:**

قال القرطبي: "اختلف العلماء في حد الإكراه فروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ليس الرجل آمن على نفسه إذا أخفته، أو أوثقته، أو ضربته. وقال ابن مسعود: ما كلام يدرأ عني سوطين إلا كنت متكلياً به. وقال الحسن: التقية جائزة للمؤمن إلى يوم القيامة، إلا أن الله تبارك وتعالى ليس يجعل في القتل تقية. وقال النخعي: القيد إكراه، والسجن إكراه. وهذا قول مالك ⁽³⁾.

والحق أن النصوص من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ جاءت مطلقة، وعامة، وشاملة، ومقررة لأصل عام في الشريعة كلها، مقتضاه رفع الإثم عن المكره قال تعالى: ﴿وَقَدْ فَصَّلَ

(1) القرطبي - الجامع لأحكام القرآن ج 10 ص 181.

(2) المرجع السابق ج 10 ص 188.

(3) المرجع السابق ج 10 ص 190.

لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ ﴿١﴾. وقال ﷺ: "إِنَّ اللَّهَ قَدْ تَجَاوَزَ عَنْ أُمَّتِي الْخَطَأَ، وَالنَّسْيَانَ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ" (٢).

إن الإكراه لا سلطان له على القلب. أي: التصديق واطمئنان النفس. قال تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْثَرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ (٣). فقطع النص بأن تحول القلب غير معفو عنه. وتحول القلب، وانسراح النفس، وما تخفي الصدور لا يطلع عليه ولا يعلم حقيقته إلا الله، ولا سبيل لنا للتثبت من حقيقة ما في قلب الغير. فيجب علينا ألا نؤثم المكره على قول أو فعل، إلا ما ورد نص أو إجماع باستثنائه، وسريته موكولة إلى الله جل شأنه.

الصبر في مجال الدعوة:

لقد بين لنا ربنا في كتابه الكريم فضل الصابرين، وثوابهم فقال: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ (٤).

وإذا كان الصبر تارة يكون على الطاعة، وأخرى عن المعصية، كما يكون على البلاء، فإن قمة الصبر: الصبر على الدعوة إلى الله، فالداعية الكيس كالمقاتل المغوار يغير موقعه من مكان إلى آخر، كما يغير المقاتل أسلوب قتاله من طريقة إلى أخرى، فالحرب خدعة، والمؤمن كيس فطن.

وهو في كل هذا اذا حرص على حياته فإنما يحرص عليها حرصه على أن يبقى للدعوة

(١) سورة الأنعام: الآية ١١٩.

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ١ ص ٦٥٩ ح ٢٠٤٣.

(٣) سورة النحل: الآية ١٠٦.

(٤) سورة الزمر: الآية ١٠.

جندياً أميناً، فالحياة عنده لا تطلب لذاتها، وإنما لأنها وعاء لجهاده من أجل دينه، ولهذا يجب عليه أن لا يمكن أعداء الإسلام من إزهاق حياته، ويتذرع لذلك بكثير من الحكمة.

وقد يضطر تحت ظروف ضاغطة إلى لون من حسن التصرف، ولباقة القول كما في الحديث

"إِنَّ فِي الْمُعَارِضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ"⁽¹⁾.

ولكنه ليس نفاقًا ولا مدهانة وإنما هو توسل إلى البقاء في الميدان حتى لا يخلو الجو لدعاة الكفر والفسوق، ومحاولة لاستلال ما في قلوب الأعداء من أحقاد أملًا في أن يغيروا ما بأنفسهم فيغير الله حالهم إلى الهداية والرشاد، ثم هو إذا صمت فإنها ينكر ويخطط ويستعد لجولات أخرى حتى لا يقر لأعداء الله في أرض الله قرارًا.

ولقد امتدحهم الله وأعلن أنه معهم فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ إِنَّ
اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ (2). وقال عز وجل مثنيًا على ثبات الصحابة وعلى ثقتهم بالله: ﴿الَّذِينَ قَالَ
لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ فَاخْشَوْهُمْ فَزَادَهُمْ إِيمَانًا وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ
فَأَنقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ إِلَىٰ دِيَارِهِمْ فَأَتَىٰ خِيَابَ الْمَدِينَةِ فَبَاحِثًا فِي السَّالِمِينَ فَسَبَّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَكُنُوزُهُمْ
فِي السَّالِمِينَ فَدَخَلُوا خِيَابَهُمْ فَأَنقَلَبُوا بِنِعْمَةِ رَبِّهِمْ﴾ (3).

(1) أخرجه البخاري في الأدب المفرد ج 1 ص 297 ح 857 موقوف على عمران بن حصين، وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج 10 ص 199 ح 20631 موصول عن عمران بن الحصين، ثم قال: والصحيح أنه موقوف .

(2) سورة البقرة الآية 153.

(3) سورة آل عمران الآيات: 173، 174.

النهج القويم في الدعوة إلى الله

معنى الدعوة:

الدعوة: من الدعاء إلى الشيء بمعنى الحث على قصده: ومنه قوله عز وجل: ﴿قَالَ رَبِّ السَّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾⁽¹⁾. أي: من الوقوع في الفاحشة التي تذهب بخيري الدنيا والآخرة، وقوله جال ثناؤه: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُوا إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾⁽²⁾. أي: السلامة من كل المكار، والأمن من جميع المخاوف، وهي الجنة. ومثلها الدعاية، وفي كتاب هرقل "فَإِنِّي أَدْعُوكَ بِدَعَايَةِ الْإِسْلَامِ"⁽³⁾. أي: بدعوته، وهي كلمة الشهادة التي يدعي إليها أهل الملل الكافرة. وفي الشرع: حث الناس على الخير والهدى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ ليفوزوا بسعادة العاجل والأجل⁽⁴⁾.

الأسس التي تقوم عليها الدعوة إلى الله

الأساس الأول: الحكمة.

وهي معرفة أفضل الأشياء بأفضل العلوم، ويقال لمن يحسن دقائق الصناعات ويتقنها: حكيم، وأحكم الأمر: أتقنه، والحكيم: المتقن للأمور⁽⁵⁾، فالحكمة لها ركنان أساسيان:

1 - الفقه والمعرفة.

٢ - العلم بطبائع الناس وأحوالهم.

(1) سورة يوسف الآية: 33.

(2) سورة يونس الآية: 25.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه ج 6 ص 35 ح 4553، ومسلم في صحيحه ج 3 ص 1393 ح 1773.

(4) انظر: هداية المرشدين، ص ٧.

(5) لسان العرب ج ١٢ ص ١٨١ بتصرف.

هذان الركنان لا بد منهما لمن يتصدى لدعوة الخلق إلى الله تعالى، فواجب الداعية أن يكون فقيهاً في دين الله عليماً به، والفقه في دين الله لا يعني مجرد حفظ الكتاب والسنة، واستظهارهما فحسب، بل يعني فوق ذلك فهم أسرارهما وفوائدهما على قدر الطاقة البشرية، فالفقه في دين الله هو علم يفيضه الله على قلب عبده المؤمن الذي أحسن صلته به عن طريق الكتاب والسنة، فأقبل عليهما علماً وعملاً، وتفاعل بما فيهما عقلاً وجسماً وروحاً.

الركن الأول : الفقه . وهو درجة وراء مجرد التحصيل والحفظ، " مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ " (1).

والفقيه في دين الله يحس بتناسق عجيب وانسجام تام في كل ما أوحاه الله تعالى لنبيه ﷺ، وتتبدى له المعاني الحقة من خلال الألفاظ، ويصبح لكل كلمة في قلبه تأويلاً دون أن يكدر عقله أو يجهد ذهنه، قال الإمام مالك رحمه الله: "والحكمة المعرفة بالدين والفقه والتأويل الذي هو سجية ونور من الله تعالى" (2).

وقال الإمام محمد عبده: "الحكمة هي العلم الصحيح. يكون صفة محكمة في النفس حاكمة على الإرادة توجهها إلى العمل، ومتى كان العمل صادراً عن العلم الصحيح كان هو العمل الصالح النافع المؤدي إلى السعادة" (3).

فأساس هذه الحكمة أولاً هو القرآن والسنة، كما ذكرنا، فهما وعملاً إذ هما السبيل إليها، فمن أراد الفقه في دين الله فعليه أن يكون موصولاً بالكتاب والسنة، وأن يتوسل إليها بالعلوم التي تتصل بهما مباشرة كعلوم القرآن والسنة واللغة ونحوها، عن طريق أهلها

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ج 1 ص 25 ح 71، ومسلم في صحيحه ج 2 ص 719 ح 1037.

(2) الجامع لأحكام القرآن ج 2 ص 121.

(3) تفسير المنارج ج 2 ص 70.

وذويها.

ومن أتصل بالقرآن والسنة على هذا النهج فقد حصل الأساس الأول للدعوة إلى الله تعالى، وهو العلم النافع والهادي إلى صراط رب العالمين.

قال تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾⁽¹⁾.

الركن الثاني: العلم بطبائع الناس وأحوالهم.

فلكي ينهض الداعية بتبعية الدعوة، ويصل بها إلى قلوب الناس، يجب أن يكون خبيراً بطبائع النفوس، عليمًا بأحوال المجتمع الذي ينشر فيه دعوته، حتى يستطيع أن يصيب هدفه من أقرب طريق، وهذا يتطلب منه دراسة جادة للبيئة التي يعيش فيها، وفهمًا للثقافات التي تمتلئ بها عقول المدعوين، والأهواء التي تموج في قلوبهم، فعلى الداعية أن يتعلم من العلوم الإنسانية والكونية، والملل والنحل ما يستطيع أن يصل به إلى نفوس المدعوين، ويستميلهم إلى غرضه، ويأتيهم من الطرق التي يعرفونها ويحبونها.

إن الداعية إلى الله عليه أن يتحسس أدواء المجتمع، وينصت لشكاياته، ولا يضيق به، ولا يئأس من علاجه، كما يتحسس الطبيب علة مرضاه، ويأخذهم برفق إلى احتساء الدواء وإن كان مرًا، فما الداعية إلا طبيب للنفوس عليه أن يتلمس أسباب الشفاء، وأن يستخدم جميع الوسائل التي تقضي على العلة، ومن ثم فإن فراره من الميدان هروب من الواجب، وتلك نقيصة لا تقبل في أصحاب الدعوات، وجريمة في حق المجتمع لا يرضى عنها الله.

ولسوف يجد الداعية النفور من دعوته والأعراض عنه، سيما إذا لم يعرف العاصي قبح ما هو عليه أو يحس بخطورة علقته؛ لذلك سيكذب الداعي، أو يقف منه موقفًا لا اكتراث فيه؛

(1) سورة الشورى الآية: 52.

لأنه لا يدرك ما عند الداعية من هدى ورشاد. قال تعالى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ كَذَّابٌ كَذَّابٌ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَنظَرْنَاهُمْ كَيْفَ كَانَتْ عَقِيبَةُ الظَّالِمِينَ﴾ (1).

ولن يعرف قيمة ما في الدعوة من هدى إلا إذا أحس بعلمته، فأقبل على هدى الله، وذاق أول جرعة من دواء الإيمان، فأحس معها طعم الهدى والرشاد.

ووسيلة الداعية في هذا الجانب هو الصبر على هذه النفوس الجامحة والطبائع الشاردة، والاستعانة على ذلك باللجوء إلى الله ومواصلة العبادة، وهو جل شأنه لا يتخلى أبداً عن أوليائه وخاصته، وذلك كفيل بأن يبدد غمته، ويزيل كربته. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّكَ يَضِيقُ صَدْرُكَ بِمَا يَقُولُونَ ۚ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ۝ ١٨ وَأَعْبُدْ رَبَّكَ حَقَّ يَأْتِيكَ الْيَقِينُ﴾ (2).

وبذلك يكون اعتزال أصحاب الدعوات المجتمع أو الفرار منه خروجاً على مقتضى الواجب في التأسي برسول الله ﷺ، والافتداء بأصحابه، وبسلفنا الصالح، وعن الذين أسهموا في بناء أمتهم، وكانوا قوة إيجابية تنشر الخير، وتسعد الإنسانية بما تقدم لها من زاد روحي ومادي، وكانت أمة الإسلام بهم خير أمة أخرجت للناس، قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ (3).

إن التناكر لهذا المنهج الذي رسمه لنا القرآن واتبعه الرسول ﷺ والمسلمون، ومحاولة تغيير وجه الحياة الإسلامية لهذه الصورة الكالحة، والانسحاب من ميدان الدعوة بين يدي قوى

(1) سورة يونس الآية 39.

(2) سورة الحجر الآيات ٩٧، ٩٨، ٩٩.

(3) سورة آل عمران الآية 110.

الشر التي تريد أن تصيب بسهامها الإسلام في مقتله، وتوهن قوة هذه الأمة أمام أعدائها، شر كبير وإثم خطير، والله عز وجل يقول: ﴿وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا بُيِّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾⁽¹⁾.

الأساس الثاني: الموعظة الحسنة.

معنى الموعظة: الموعظة في اللغة التذكير والنصح. قال ابن سيده: هي تذكير الإنسان بما يلين قلبه من ثواب أو عقاب⁽²⁾.

والموعظة الحسنة لون من ألوان الحكمة، ومظهر من مظاهرها. إنها إيقاظ الإنسان من غفلته، وتنبيهه إلى عاقبته، فالإنسان كثيرًا ما ينسى ما فيه خيره، ويوغل في الغفلة والنسيان، حتى إذا به لا يكاد ينتبه، وتحت وطأة هذه الغفلة يأتي ما يأتي من أخطاء، ويرتكب ما يرتكب من معاصي، فالموعظة لون من ألوان القول يخترق أستار الغفلة، ويدخل على القلب بغير إذن، فيوقظه من غفلته، ويصحح له فكرته، ويزيل عنه ما علق من الوهم والغفلة، ويضعه وجهًا لوجه أمام العواقب، فيلين لذلك القلب ويرق، وتنبعث فيه الرغبة إلى العمل الصالح. قال صاحب المنار: "الوعظ: النصيح والتذكير بالخير والحق على الوجه الذي يرق له القلب وتنبعث فيه الرغبة إلى العمل الصالح"⁽³⁾.

ويختلف الناس في درجات الغفلة التي تصيبهم، فمنهم من هو دائمًا يقظ القلب متصل الذكر، لا تلم به الغفلة إلا لما سريعا، فاذا ما دخل في الغفلة أناب، وهؤلاء هم الأتقياء قال

(1) سورة النساء الآية: 115.

(2) لسان العرب ج ٧ ص 4٩٩.

(3) تفسير المنار ج ٢ ص 404.

تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِّنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ﴾⁽¹⁾.
وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا الذُّنُوبَ بِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ ذُنُوبَكُمْ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾⁽²⁾.

ومن الناس من رانت على قلبه حجب الغفلة بسبب بعده عن مصادر ذكر الله، وتورطه في عبادة المادة، وانغماسه في المعاصي والذنوب، وهؤلاء مصدر شقاء للمجتمع وبلاء للدعاة، وعلى الداعية إلى الله أن يصبر على أذاهم، وألا يكف عن نصحتهم وتذكيرهم قال تعالى: ﴿فَاعْرِضْ عَنْهُمْ وَعِظْهُمْ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾⁽³⁾.

ومعنى ذلك ألا ينخرط في سلوكهم، وأن يكون إيجابيًا في تغيير ما هم عليه وتطهير قلوبهم من دنس الغفلة عن ربهم، بالموعظة التي تذكّرهم، والحجة البينة التي تعنفهم، والمقالة الحسنة التي تستهويهم، وتملك مشاعرهم، وتحبب إليهم الإيمان، وتزينه في قلوبهم.

الأساس الثالث: القدوة.

من الأسس التي تقوم عليها الدعوة إلى الله القدوة، فعلى الداعية أن يدرك أنه لا يدعو الناس إلى دين الله بالكلمة فقط، بل إنه يدعوهم بسلوكه، وتصرفه، وحركته، وسكوته، وعبارته، وإشارته، فعلى قدر قربيه أو بعده من دعوته سلوكًا وخلقًا يكون حظه من النجاح أو الفشل.

ولا يحتاج الداعية في عصرنا الراهن لشيء قدر حاجته لهذا الجانب الدقيق الخفي الشاق.

(1) سورة الأعراف الآية: 201.

(2) سورة آل عمران 135.

(3) سورة النساء الآية 63.

إن هذا الجانب يحتاج إلى رياضة نفسية، وصلابة خلقية أمام مغريات الحياة، حتى يقترب من الصورة الحقيقية للإسلام.

ويحسن للداعي أن يتحلى بأمور منها: الورع، واتقاء الشبهات، والبعد عن مواضيع الريبة، ومسالك التهمة، فإن ذلك أبر لدينه، وأسلم لعرضه، وأهون على الإقبال عليه، وأدعى إلى الانقياد له؛ لأن حال الداعي يؤثر في القلوب أكثر منفعاله، وهكذا كانت صفة الرسول ﷺ والسلف الصالح من الصحابة والتابعين والهداة المرشدين رضي الله عنهم أجمعين⁽¹⁾.

لقد كان الرسول الداعي ﷺ صورة صادقة للإسلام، وأمر الله صحابة الرسول ﷺ بالتأسي به قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾⁽²⁾.

فتأسى الصحابة برسول الله ﷺ وكانوا أقرب الناس إلى الصورة الحقيقية للإسلام، ودعوا الناس إلى دين الله، فسرت دعوتهم في النفوس كما يسري الماء في الأرض التي شققها الظمأ، وأماتها العطش، فاهتزت لدعوتهم القلوب، وأثمرت من صنوف الخير والبر ما صار حديث العالمين، فالداعية إلى الله عليه أن يلزم نفسه بأصول دعوته، ويتحقق بما فيها من الأخلاق والآداب. يقول الإمام الغزالي: "يجب على المعلم إن يكون عاملاً بعلمه؛ لأن العلم يدرك بالبصائر، والعمل يدرك بالأبصار، وأرباب الأبصار أكثر، فإذا ما خالف العمل العلم منع الرشد، وكل من تناول شيئاً وقال للناس لا تناولوه فإنه سم مهلك سخر الناس منه، واتهموه، وزاد حرصهم على ما نهوا عنه"⁽³⁾.

(1) هداية المرشدين ص 111.

(2) سورة الأحزاب الآية: ٢١.

(3) إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين ج ١ ص 346.

الأساس الرابع: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

إن وظيفة الأمة الإسلامية التي أخرجها الله من أجلها هي الدعوة إلى الخير والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽¹⁾. هذه الوظيفة ما وجدت أمة الإسلام إلا بها. قال تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾⁽²⁾. ودلالة النص على أمرين:

- أمة تدعو إلى الخير وترشد إليه.
 - وسلطة تأمر وتنهى، فكل منهما يكمل الآخر، ويعينه على أداء هذه المهمة.
- ورسالة الإسلام ليست مجرد وعظ وإرشاد وبيان، فهذا شطر، أما الشطر الآخر فهو القيام بسلطة الأمر والنهي على تحقيق المعروف وطرده المنكر من حياة الأمة.
- والدعوة إلى الخير ليست بالأمر الهين، بل هي تكاليف شاقة، إذا نظرنا إلى طبيعة تعرض الداعية لأهواء الكثيرين من الناس وتقاليدهم، التي يحرصون عليها، ولذلك يقول الله لنا: ﴿وَجَاهِدُوا فِي اللَّهِ حَقَّ جِهَادِهِ ۚ هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ ۚ مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ۚ هُوَ سَمَّاكُمُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ قَبْلُ وَفِي هَذَا لِيَكُونَ الرَّسُولُ شَهِيدًا عَلَيْكُمْ وَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾⁽³⁾. ويقول: ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ وَجِئْنَا بِكَ عَلَى هَؤُلَاءِ شَهِيدًا﴾⁽⁴⁾.

(1) سورة آل عمران الآية: ١١٠.

(2) سورة آل عمران الآية: 104.

(3) سورة الحج الآية: 78.

(4) سورة النساء الآية: 41.

هذه الآيات تشير إلى الدور الخطير الذي كلف الله به هذه الأمة. فبقدرته أخرجها للناس في الوقت المناسب، لتكون طليعة وقائدة - وشاء الله عز وجل أن تكون القيادة في الأرض للخير لا للشر.

إن الأمة الإسلامية يجب أن تعرف دورها وتذكر حقيقتها، فهي دائماً تعطي من الرصيد الرباني الذي تملكه تعطي للعالم كله اعتقاداً صحيحاً، ونظاماً دقيقاً، وخلقاً عالياً، وعلماً سليماً، وفكراً حراً... وهذا هو واجبها بما أنها في الطليعة، وفي مركز القيادة.

بيان مراتب الدعوة ومن يقوم بكل مرتبة منها

للدعوة إلى الله ثلاث مراتب:

1- دعوة الأمة الإسلامية غيرها من الأمم إلى الإسلام بحكم أنها حاملة لشريعة الله. مؤتمنة على تبليغ رسالته. حيث آلت شرائع الله إليها في كتابه المحفوظ وهو القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

2- دعوة المسلمين بعضهم بعضاً إلى الخير، وأمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وهذه قسمان:

أ. دعوة عامة كلية كبيان طرق الخير، وتطبيق ذلك على أحوال الناس، وضرب الأمثال المؤثرة في النفوس، وإظهار أسرار الشريعة وكنوزها لينتفع الناس بها ويقبلوا عليها.

ب. دعوة جزئية خاصة إلى أحكام الشريعة الظاهرة التي يعرفها المسلمون، ويستوى في العلم بها العالم والجاهل. كحض الناس بعضهم بعضاً على إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة. وتناهيهم عن الخمر والميسر ونحو ذلك.

والمرتبتان الأوليان: أعني دعوة الأمة الإسلامية غيرها من الأمم، ودعوتهم دعوة كلية عامة. هي وظيفة العلماء الفاهقين لدين الله كما هو ظاهر من قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾⁽¹⁾. ومن قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾⁽²⁾.

3- أما المرتبة الثالثة: وهي دعوة المسلمين دعوة جزئية خاصة فهي مستفادة من قوله تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ ﴿٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا

(1) سورة آل عمران الآية: 104.

(2) سورة التوبة الآية: ١٢٢.

بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ⁽¹⁾.

عاقبة التقصير في هذه المهمة :

في السنة طائفة من التوجيهات الكريمة التي تحذرننا من التقصير في هذا الواجب نقطف

منها ما يلي:

1- عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَى نَبِيِّ إِسْرَائِيلَ، كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ، فيَقُولُ: يَا هَذَا، اتَّقِ اللَّهَ وَدَعْ مَا تَصْنَعُ، فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْغَدِ، فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيهَهُ وَقَعِيدَهُ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ"، ثُمَّ قَالَ: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ (٧٨) كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ⁽²⁾ " (3).

2- وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: "مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُّونَ، وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِذَا تَخَلَّفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةُ خَرْدَلٍ"⁽⁴⁾.

3- بل أن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يقطع الصلة بين العبد وربه. روي عن

(1) سورة العصر كلها.

(2) سورة المائدة الآيات: 78، 79.

(3) أخرجه أبو داود في سننه ج 4 ص 121 ح 4336.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه ج 1 ص 69 ح 50.

ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: "أيها الناس أن الله يقول لكم: مُرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَانْهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ قَبْلَ أَنْ تَدْعُوا اللَّهَ فَلَنْ يَسْتَجِيبَ لَكُمْ وَقَبْلَ أَنْ تَسْتَغْفِرُوا فَلَنْ يَغْفِرَ لَكُمْ، إِنَّ الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لَا يُفَوِّتُ أَجَلًا، وَإِنَّ الْأَخْبَارَ مِنَ الْيَهُودِ وَالرُّهْبَانِ مِنَ النَّصَارَى لَمَّا تَرَكُوا الْأَمْرَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْمُنْكَرِ لَعَنَهُمُ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ أَنْبِيَائِهِمْ ثُمَّ عَمَّهُمُ الْبَلَاءُ"⁽¹⁾.

ولقد قال علي عليه السلام: "لَا يَسْأَلُ الْجُهْلَاءُ لِمَ لَمْ يَتَعَلَّمُوا، حَتَّى يَسْأَلَ الْعُلَمَاءُ لِمَ لَمْ يُعَلِّمُوا"⁽²⁾.

(1) أخرجه أبو نعيم في الحلية ج 8 ص 287.

(2) انظر: زهرة التفاسير للشيخ أبو زهرة ج 1 ص 480.

المنهج الصحيح في تأويل آيات الذكر الحكيم

لعلك يا أخي قد لمست فيما تقدم مدى الخطر الذي يتعرض له بعض الشباب أحياناً من محاولة لتفسير القرآن الكريم، واستخراج الأحكام منه من غير من يؤهل نفسه لأن يكون أهلاً لذلك، وهذه مسئولية خطيرة، ولقد تخرج بعض السلف من هذا رغم علمهم وفقهم لكتاب الله وسنة رسول الله ﷺ. روى شعبة عن سليمان عن عبد الله بن مرة عن أبي معمر قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه: "أَيُّ أَرْضٍ تُقْلِنِي، وَأَيُّ سَمَاءٍ تُظِلُّنِي، إِذَا قُلْتُ فِي الْقُرْآنِ مَا لَا أَعْلَمُ" (1).

وعن أنس عن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر ﴿وَفِكْمَةً وَأَبًا﴾ (2). فقال هذه الفاكهة قد عرفناها فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: "أن هذا هو التكلف يا عمر" (3). وكان سعيد بن المسيب: لا يتكلم إلا في المعلوم من القرآن.

فهذه الآثار الصحيحة دليل على تخرج الصحابة عن القول في كتاب الله بغير علم، ومن هنا يكون كلام البعض: "وإن العربي كان يسمع الآية من القرآن فيعمل بها ببساطة، ويقوم بتنفيذها على الفور، والواجب علينا أن نكون مثله".

إذا كان المقصود من هذا الكلام أنه يتعين علينا العمل بأي أمر أمر الله ورسوله ﷺ به دون إبطاء ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً، فليس هذا بموضع اختلاف.

وإن كان المقصود منه العمل بالآية أو الحديث أثر سماعها دون مقابلة وجمع بين مختلف

(1) انظر: تفسير الطبري ج 1 ص 72.

(2) سورة عبس الآية: 31.

(3) انظر: تفسير ابن كثير ج 1 ص 13.

الآيات والأحاديث المتعلقة بالموضوع، فذلك قول لا يصح ولا بد لنا من الرد عليه.
فنقول: الفرض علينا أن نرجع إلى آيات القرآن الكريم، والصحيح الثابت من أحاديث الرسول ﷺ وضم الآيات والأحاديث بعضها البعض، والمقابلة بينها لمعرفة مراد الله عز وجل منها جميعاً، وحكم الله المقصود.

ولقد شاءت حكمة الله عز وجل أن يجعل بعض الذكر متلوًا منطوقًا على نمط خاص معجزًا متعبدًا بتلاوته، وذلك هو القرآن الكريم، وبعضه الآخر أحاديث غير منطوقة على النمط الأول، وجعل في كل منهما مراده تعالى وأحكامه المقصودة، وجعل بعضه مبينًا لبعض مفصلاً لبعض. قال سبحانه: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾⁽¹⁾.

ولو شاء الله لجعل كل الأحكام من القرآن فقط، ولو شاء لجعل حكم المسألة نصًا عليها بعينها في أية واحدة أو في حديث واحد لا يختلف شخصان في فهم المراد منهما، فليس يعجز الله شيء، ولكن الواقع غير ذلك، فوجدنا مثلاً ثاني سورة في القرآن الكريم، وهي سورة البقرة تتضمن أحكاماً عن الطلاق، ثم وجدنا في سورة الأحزاب وهي في الثلث الأخير من ترتيب القرآن آيات أخرى تتعلق بأحكام الطلاق، ثم وجدنا في أواخر سور القرآن سورة الطلاق، وبها الكثير من أحكام الطلاق، ووجدنا فضلاً عن ذلك أحاديث صحاحاً ثابتة عن رسول الله ﷺ تتعلق بذات الموضوع، فكان فرضاً علينا أن نجمع كل ذلك ليعرف مراد الله تعالى منا، وحكمه المطلوب اعتقاده وتنفيذه.

ولو أننا عملنا ببعض الآيات دون بعضها، أو ببعض الأحاديث دون بعضها، أو بالآي

(1) سورة النحل الآية: 44.

دون الحديث، أو بالحديث دون الآي لكننا آثمين.

وقد علمنا الرسول ﷺ الجمع بين الآيات والأحاديث، والمقابلة بينهما، ومعرفة الخاص منها والعام، واستنباط الحكم الشرعي. جاء في الخبر الصحيح الثابت أنه ﷺ نادي شخصاً وهو يصلي فلم يجبه المصلي عملاً بالأمر العام "إِنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلًا" (1) وأن الصلاة لا يصلح فيها الكلام والأعمال التي تجوز في غيرها، فلما قضي المصلي صلاته سأله ﷺ عما منعه من أن يجيبه إذ ناداه؟ (2)

فلما أجابه بأنه كان مشغولاً بالصلاة عارضه الرسول ﷺ بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ (3).

والأمثلة على ذلك كثيرة من عمل الرسول ﷺ وعمل الصحابة رضوان الله عليهم. روى أن سيدنا عثمان ؓ أمر برجم التي ولدت لسته أشهر، فذكره علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - بقول الله عز وجل: ﴿وَحَمَلُهُ وَفِصْلُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ (4). مع قوله تعالى: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضَعْنَ أَوْلَدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾ (5). وبالحكم الشرعي

(1) أخرجه البخاري في صحيحه ج 2 ص 65 ح 1216.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه ج 6 ص 81 ح 4703 = ونصه: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ بْنِ الْمُعَلَّى، قَالَ: مَرَّ بِي النَّبِيُّ ﷺ وَأَنَا أَصَلِّي، فَدَعَانِي فَلَمْ أَتِهِ حَتَّى صَلَّيْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكَ أَنْ تَأْتِنِي؟» فَقُلْتُ: كُنْتُ أَصَلِّي، فَقَالَ: "أَلَمْ يَقُلِ اللَّهُ: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ}». ثُمَّ قَالَ: «أَلَا أَعْلَمُكَ أَعْظَمَ سُورَةٍ فِي الْقُرْآنِ قَبْلَ أَنْ أَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ» فَذَهَبَ النَّبِيُّ ﷺ لِيَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَذَكَرْتُهُ، فَقَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. هِيَ السُّورَةُ الْمَثَانِي، وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُوتِيَتْهُ».

(1) سورة الأنفال الآية: 24.

(2) سورة الأحقاف الآية: 15.

(3) سورة البقرة الآية: 232.

المستنبط من الجمع بين الآيتين، وهو أن مدة الحمل قد تكون لسته أشهر فعُدل عثمان عن الرجم⁽¹⁾.

فليس أمر المقابلة بين الآيات والأحاديث بالأمر المستحدث، وليس لأحد الحق أن يحجر على أحد يريد أن يتعامل مع القرآن الكريم وأن يجتهد ويستنبط من آياته الأحكام التي يقوم البرهان على أنها حكم الله تعالى، ولكن يجب عليه أن يسلك الطريق التي توصله إلى هذه النتيجة.

1- ما يجب أن يكون عليه من يتصدى لهذا الأمر:

نقول: يجب عليه أن يستوفي ما شرط الله تعالى على من يعرض نفسه لمثل هذا الأمر:

- 1- أن يتقضى أحكام القرآن الكريم.
- 2- وأحاديث النبي ﷺ.
- 3- ويرتب النقل.
- 4- وصفات النقلة.
- 5- ومعرفة السند الصحيح للحديث مما عداه من مرسل وضعيف.
- 6- وفرض عليه أيضا أن يتعلم كيفية إقامة البراهين التي يميز بها الحق من الباطل.
- 7- وكيف يعمل فيما ظاهره التعارض.

قال تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾⁽²⁾. والتفقة: هو معرفة أحكام القرآن، وأحكام أوامر النبي

(4) أخرجه عبد الرزاق في مصنفه ج 7 ص 351 ح 13446 وكانت الحادثة بين سيدنا عثمان ؓ وسيدنا عبد الله بن عباس ؓ، وأورده قبله ج 7 ص 350 ح 13444 وذكر أن الحادثة كانت بين سيدنا عمر ؓ وسيدنا علي ؓ.

(1) سورة التوبة الآية: 122.

ﷺ؛ لأن هذين أصل الدين.

وقال تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن جَاءَكَ فَاسِقٌ مِّنْهُمْ فَوَيْحًا فَتُيَنَّبِتُونَ﴾⁽¹⁾. فوجب بذلك معرفة العدو من فسادهم ممن ينقل عنهم.

وقال تعالى: ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَايَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾⁽²⁾. فوجب بذلك معرفة الناسخ من المنسوخ.

8- وفرض أيضاً على من يريد أن يدعو الناس إلى دين الله أن يستعين بسائر العلوم مما تقتضيه حاجته في فهم كلام الله وكلام نبيه ﷺ. قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾⁽³⁾. ففرض على الفقيه أن يكون عالماً بالنحو الذي هو تركيب العرب لكلامهم الذي نزل به القرآن، وبه تفهم معاني الكلمات.

9- كما أنه فرض على من يدعو إلى الله أن يكون عالماً بسيرة رسول الله ﷺ؛ ليعلم آخر أوامره وأولها، وحكمته في السلم والحرب، وأحكامه التي حكم بها. وإذا: فلا يوجد مفت إلا أحد ثلاثة:

1- إما عالم فيفتي بما بلغه من النصوص بعد البحث والتقصي كما يلزمه، فهذا مأجور أخطأ أم أصاب، وواجب عليه أن يفتي بما علم.

2- وإما فاسق يفتي بما يتفق له، وهو يدرى أنه يفتي بغير علم، وهو مأزور، وفتواه مردودة.

3- وإما جاهل ضعيف العقل يفتي بغير يقين علم، وهو يظن أنه مصيب، ولم يبحث

(2) سورة الحجرات: آية 6.

(3) سورة البقرة: آية 106.

(4) سورة إبراهيم الآية: 4.

حق البحث، ولو كان عاقلاً لعرف أنه جاهل يتعرض لما لا يحسن⁽¹⁾، وهذا لا تقبل فتواه.

يقول الإمام الشهرستاني: "إن شرائط الاجتهاد خمسة"

1- قدر صالح من اللغة بحيث يمكنه فهم لغات العرب، والتمييز بين الألفاظ الوصفية والمستعارة، والنص والظاهر، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفصل، وفحوى الخطاب ومفهوم الكلام

2- ثم معرفة تفسير القرآن الكريم خصوصاً آيات الأحكام، وما ورد من الأخبار في معاني الآيات.

3- ثم معرفة الأخبار بمتونها وأسانيدها، والإحاطة بأقوال النقلة والرواة عدلوها وثقاتها ومطعونها ومردودها، والإحاطة بالوقائع الخاصة.

4- ثم الفرق بين الواجب والمندوب والإباحة والحظر والكراهة، حتى لا يشذ عنه وجه من هذه الوجوه، ولا يختلط عليه باب بباب.

5- ثم معرفة مواقع إجماع الصحابة والتابعين من السلف الصالح حتى لا يقع اجتهاده في مخالفة الإجماع⁽²⁾.

وليس المقصود مما قلناه ضرورة أن يحيط المجتهد بجميع التشريعات والأحكام فما من فقيه إلا وعلم شيئاً وجهل أشياء، وكل من علم مسألة واحدة من دينه على الرتبة التي ذكرنا من قبل جاز له أن يفتي بها، وليس جهله بما جهل من غيرها يمانع من أن يفتي بما علم، كما أن علمه بما علم ليس مبيحاً له أن يفتي بما جهل.

ومن توفرت له تلك الخصائص التي ذكرنا فعليه أن يحرص على زاد وفير يغترفه من

(1) ابن حزم - الإحكام في أصول الأحكام ج5 ص124.

(2) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ج2 ص4، 5.

الميراث الضخم الذي تركه لنا الأسلاف أهل التقى والورع، وذوو العزائم والهمم العالية الذين عكفوا على دين الله، وباعوا أنفسهم في سبيل الله؛ لنصرة دعوة الحق.

ولعلنا بهذا نكون قد حققنا بعض الغرض مما قصدنا إليه، وهو بيان حقيقة هذه المفاهيم كما جاء بها القرآن، وكما جاءت بها سنة النبي ﷺ. بعيدين عن الإفراط أو التقصير متجنبين الشطط والزلل، وصدق رسول الله ﷺ حين قال: " تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُمْ بِهِمَا كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ نَبِيِّهِ ﷺ " (1).

وننتف في صوت واضح نعلن للناس جميعاً ﴿ قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ (2).

(1) أخرجه مالك في الموطأ ج 2 ص 899 ح 1594.

(2) سورة يوسف الآية: 108.

وبعد:

فقد ظهرت في هذه الأيام، وفي محيط شبابنا جماعة أطلقت على نفسها: أهل الكهف، أو جماعة الهجرة، وغالب الظن أن هذه الجماعة ليست إلا فئة من الشباب ينشد التدين في أسمى صورته، وأبعدها عن مظاهر فساد الخلق وانحراف السلوك.

ويبدو أن فريقاً من المتطرفين الذين يسعون في الأرض فساداً، ولا يريدون لمصر استقراراً، قد استغلوا في هذا الشباب حماس الدين، فأتوهم من هذا الجانب، وصوروا لهم المجتمع الذي يعيشون فيه بأنه مجتمع كافر، تجب مقاومته، ولا تجوز معاشته، فلجأ منهم من لجأ إلى القوة والعنف، واعتزل منهم من اعتزل جماعة المسلمين، وأووا إلى المغارات والكهوف، ورفض هؤلاء وأولئك المجتمع الذي ينتمون إليه؛ لأنه في نظرهم مجتمع كافر! والرأي عندي: أن هذا الشباب ضحية الإهمال والتقصير في التوعية الدينية، فشبابنا بطبيعته شباب طيب القلب، نقي السريرة، فإذا نحن تعهدناه بالتربية الدينية السليمة من أول الأمر، نمينا فيه عاطفة الدين والتدين، فإذا به وقد أقبل على ربه بقلب سليم، ومضى على الجادة في سلوكه دون أن يلوي على جهالة.

وإذا نحن أهملناه، تلقفته جماعة السوء، فأفسدوا عليه دينه باسم الدين، وزيفوا له مفاهيم الإسلام حتى يرى حسناً ما ليس بالحسن!...

دكتور / محمد حسين الذهبي

نقض الفريضة الغائبة فتوى ومناقشة

**فضيلة الإمام الأكبر
جاد الحق على جاد الحق (ت1996م)
شيخ الأزهر الأسبق**

كتيب الفريضة الغائبة والرد عليه

المبادئ:

- 1- الرجوع إلى لغة العرب في فهم معاني القرآن واجب.
- 2- الإيمان شرعاً: هو التصديق بما وجب الإيمان به.
- والإسلام: هو النطق بالشهادتين، والعمل بما جاء به الإسلام والبعد عما نهى عنه.
- 3- ارتكاب المسلم ذنباً من الذنوب مخالفاً بذلك نصاً من القرآن أو السنة لا يخرج عنه الإسلام ما دام معتقداً صدق النصر ومؤمناً بوجوب التزامه به، ولكنه يكون عاصياً فقط. أما جحوده ما وجب الإيمان به فيكون به كافراً.
- 4- من كفر مسلماً أو وصفه بالفسوق ارتد عليه ذلك إن لم يكن صاحبه على ما وصف.
- 5- النزاع في شيء من أمور الدين يرد إلى الكتاب والسنة والعلمين بهما.
- 6- الجهاد نوعان:
 - أ- جهاد في الحرب، وهو: مجاهدة المشركين بشروطه، ويكون بالقتال وباليد وبالمال وباللسان وبالقلب.
 - ب- جهاد في السلم هو: جهاد النفس والشيطان. والجهاد في مواضعه ماض إلى يوم القيامة.
- 7- الجهاد فرض عين على كل مسلم ومسلمة في حالة احتلال بلاد المسلمين، ويكون بكافة الوسائل.
- 8- حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: « بُعِثْتُ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ بِالسَّيْفِ »⁽¹⁾. صحيح، ولكنه جاء مبيناً لوسيلة حماية الدعوة عند التعدي عليها أو التصدي للمسلمين.

1 - أخرجه أحمد في مسنده ج2/ص50 ح5115.

- 9- حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: " لقد جئتكم بالذبح " ليس المراد به المعنى الحقيقي للذبح، وإنما المقصود به معنى مجازي هو التهديد.
- 10- تكفير الحاكم لمجرد تركه لبعض أحكام الله وحدوده دون تطبيق لا سند له من القرآن أو السنة، ولكنه يكون بذلك آثماً
- 11- ما جاء في الكتيب من أن أحكام الكفر تعلو بلادنا، وإن كان أهلها مسلمين، مناقض للواقع.
- 12- الإسلام لا يبيح الخروج على الحاكم المسلم وقتله، ما دام مقيماً على الإسلام يعمل به حتى ولو بإقامة الصلاة فقط
- 13- إذا خالف الحاكم الإسلام على المسلمين أن يتولوه بالنصح والدعوة السليمة، وإلا فلا طاعة له فيما أمر به من معصية أو منكر.
- 14- دعوى أن قوله تعالى: ﴿ فَإِذَا أَنْفَلَخَ الْأَشْهُرُ الْحَرُمُ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: 5]... إلخ الآية. ناسخة لكل آية في القرآن فيها ذلك الإعراض والصبر على أذى الأعداء، غير صحيحة.
- 15- فتوى ابن تيمية الواردة في الكتيب في باب الجهاد. خاصة بالتار. وهم عنده كفار.
- 16- الشورى أساس الحكم في الإسلام، والخليفة مجرد وكيل عن الأمة يخضع لسلطانها.
- 17- تسمية الحاكم بالخليفة أمر تحكمه عوامل السياسة في الأمة الإسلامية، ولا تتعطل بسببها مصالح الناس خاصة بعد تفرق المسلمين إلى دول ودويلات، وانتخاب الحاكم في كل عصر قائم مقام البيعة بالخلافة في صدر الإسلام.
- 18- الخلافة والإمارة والولاية ورئاسة الجمهورية وغيرها من الأسماء مجرد اصطلاحات ليست من رسم الدين ولا من حكمه.

19- العلم في الإسلام يتناول كل ما وجد في هذا الكون فضلاً عن العلم بالدين عقيدة وشرعية وآداباً وسلوكاً.

20- العلم جهاد، وجهاد العلماء ثابت تاريخياً ولا مرأى فيه

21- الأصل في الإسلام التعامل مع الناس جميعاً -المسلم وغير المسلم- فيما لا يخالف نصّاً صريحاً من كتاب أو سنة أو إجماع .

تقرير عن كتاب الفريضة الغائبة

اطلعنا على صورة ضوئية لهذا الكتاب في أربع وخمسين صفحة:

وقد احتوى في جملته على تفسيرات لبعض النصوص الشرعية من القرآن والسنة، وعنى بالفريضة الغائبة: "الجهاد". داعيًا إلى:

- 1- إقامة الدولة الإسلامية.
 - 2- وإلى الحكم بما أنزل الله مدعيًا أن حكام المسلمين اليوم في ردة، وأنهم أشبه بالتتار يحرم التعامل معهم، أو معاونتهم.
 - 3- ويجب الفرار من الخدمة في الجيش؛ لأن الدولة كافرة، ولا سبيل للخلاص منها إلا بالجهاد وبالقتال كأمر الله في القرآن.
 - 4- وأن أمة الإسلام تختلف في هذا عن غيرها في أمر القتال وفي الخروج على الحاكم.
 - 5- وأن القتال فرض على كل مسلم.
 - 6- وأن هناك مراتب للجهاد، وليست مراحل للجهاد.
 - 7- وأن العلم ليس هو كل شيء، فلا ينبغي الانشغال بطلب العلم عن الجهاد والقتال، فقد كان المجاهدون في عصر النبي صلى الله عليه وسلم، ومن بعده في عصور التابعين، وحتى عصور قريية ليسوا علماء، وفتح الله عليهم الأمصار ولم يحتجوا بطلب العلم، أو بمعرفة علم الحديث وأصول الفقه، بل إن الله سبحانه وتعالى - جعل على أيديهم نصرًا للإسلام، لم يقم به علماء الأزهر يوم أن دخله نابليون وجنوده بالخييل والنعال، فماذا فعلوا بعلمهم أمام تلك المهزلة؟!!
 - 8- وآية السيف نَسَخَتْ من القرآن مائة وأربعاً وعشرين آية.
- وهكذا سار الكتاب في فقراته كلها داعيًا إلى القتال والقتل.

الجواب

فيما يلي الحكم الصحيح مع النصوص الدالة عليه من القرآن ومن السنة في أهم ما أثير في

هذا الكتيب.

تمهيد:

أ- القرآن نزل بلسان عربي مبین على رسول عربي، لا يعرف غير لغة العرب.
ففي القرآن قول الله سبحانه : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف:2].
وقوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا ﴾ [الرعد:37] فوجب أن نرجع إلى لغة العرب
وأصولها لمعرفة معاني هذا القرآن واستعمالاته في الحقيقة والمجاز وغيرها وفقا لأساليب
العرب؛ لأنه جاء معجزاً في عبارته متحدياً لهم أن يأتوا بمثله أو بسورة أو بآية.

ولاشك أنه نزل على رسول عربي: قال جل شأنه : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ
قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم:4].

ب- الإيمان وحقيقته: الإيمان في لغة العرب هو التصديق مطلقاً، ومن هذا القبيل قول
الله سبحانه حكاية عن أخوة يوسف عليه السلام : ﴿ وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا ﴾ [يوسف:17].
أي: ما أنت بمصدق لنا فيما حدثناك به عن يوسف والذئب، وقول النبي صلى الله عليه
وسلم في تعريف الإيمان: " أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر خيره
وشره". ومعناه التصديق القلبي بكل ذلك وبغيره مما وجب الإيمان به.

والإيمان في الشرع: هو التصديق بالله وبرسله وكتبه وملائكته وباليوم الآخر وبالقضاء
والقدر.

قال تعالى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِهِ وَكُتُبِهِ

وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ ﴿البقرة: 285﴾ . وهكذا توالى آيات الله في كتابه بيان ما يلزم الإيمان به، والإيمان بهذا تصديق قلبي بما وجب الإيمان به، وهو عقيدة تملأ النفس بمعرفة الله وطاعته في دينه. ويؤيد هذا دعاء الرسول صلى الله عليه وسلم: اللهم ثبت قلبي على دينك . وقوله لأسامة وقد قتل من قال لا إله إلا الله: "هلا شققت عن قلبه".

وإذا ثبت أن الإيمان عمل القلب، وجب أن يكون عبارة عن التصديق الذي من ضرورته المعرفة؛ ذلك لأن الله إنما يخاطب العرب بلغتهم ليفهموا ما هو المقصود بالخطاب، فلو كان لفظ الإيمان في الشرع مغايرًا عن وضع اللغة لبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما بين أن معنى الزكاة والصلاة غير ما هو معروف في أصل اللغة، بل كان بيان معنى الإيمان إذا غاير اللغة أولى.

ج- **الإسلام وحقيقته:** الإسلام: يقال في اللغة أسلم: "دخل في دين الإسلام، وفي الشرع كما جاء في الحديث الشريف: "الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وحج البيت، وصوم رمضان" (1).

وبهذا يظهر أن الإسلام هو العمل بالقيام بفرائض الله من النطق بالشهادتين، وأداء الفروض والانتهاء عما حرم الله سبحانه ورسوله.

فالإيمان تصديق قلب، فمن أنكر وجحد شيئا مما وجب الإيمان به، فهو كافر، قال الله تعالى: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَكَاتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾

1 - ذكره المصنف بمعناه، والحديث أخرجه البخاري في صحيحه ج 1/ص 12 ح 8، ومسلم في صحيحه ج 1/ص 45

[النساء: 136].

أما الإسلام فهو العمل والقول : " عمل بالجوارح ونطق باللسان "، ويدل على المغايرة بينهما قول الله سبحانه: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: 14].

والحديث الشريف في حوار جبريل عليه السلام مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الإيمان والإسلام يوضح مدلول كل منهما شرعا على ما سبق التنويه عنه في تعريف كل منهما⁽¹⁾.

وهما مع هذا متلازمان؛ لأن الإسلام مظهر الإيمان.

د- متى يكون الإنسان مسلماً؟

حدد هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله « أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ »⁽²⁾. وفي قوله : « يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ ذَرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ »⁽³⁾. رواه البخاري.

هذا هو المسلم ، فمتى يخرج عن إسلامه؟ وهل ارتكاب معصية بفعل أمر محرم، أو ترك فرض من الفروض ينزع عنه وصف الإسلام وحقوقه؟

1 - حديث جبريل عن الإيمان والإسلام والإحسان أخرجه مسلم في صحيحه ج 1/ص 40 ح 10.

2 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 1/ص 17 ح 25، ومسلم في صحيحه ج 1/ص 52 ح 21.

3 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 1/ص 24 ح 44.

قال الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: 48].

وفي حديث طويل لرسول الله صلى الله عليه وسلم ذاك جبريل أتاني، فقال من مات من أمتك لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق، قال: وإن زنى وإن سرق..⁽¹⁾

هذه النصوص من القرآن والسنة تهدينا صراحة إلى أنه: وإن كانت الأعمال مصدقة للإيمان ومظهرا عمليا له، لكن المسلم إذا ارتكب ذنبا من الذنوب بأن خالف نصا في كتاب الله، أو في سنة رسوله صلى الله عليه وسلم لا يخرج بذلك عن الإسلام. ما دام يعتقد صدق هذا النص ويؤمن بلزوم الامتثال له، وفقط يكون عاصيا وآثما لمخالفته في الفعل أو الترك، بل إن الخبر الصادق عن رسول الله صلى الله عليه وسلم دال على أن الإيمان بالمعنى السابق منقذ من النار.

فقد روى أنس رضي الله عنه قال "كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - فَمَرِضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ فَقَالَ لَهُ «أَسْلِمَ». فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ فَقَالَ لَهُ أَطِيعْ أَبَا الْقَاسِمِ - صلى الله عليه وسلم - . فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ - صلى الله عليه وسلم - وَهُوَ يَقُولُ «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ»⁽²⁾. رواه البخاري وأبو داود.

هـ - ما هو الكفر:

في اللغة: كفر الشيء ستره، أي: غطاه.

والكفر شرعا: أن يجحد الإنسان شيئا مما أوجب الله الإيمان به بعد إبلاغه إليه، وقيام

1 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 5/ص 2193 ح 5489.

2 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 1/ص 455 ح 1290، وأبو داود في سننه ج 3/ص 185 ح 3095.

الحجة عليه . وهو على أربعة أنحاء :

1- كفر إنكار: بأن لا يعرف الله أصلاً ولا يعترف به.

2- وكفر جحود.

3- وكفر معاندة.

4- وكفر نفاق.

ومن لقي الله بأي شيء من هذا الكفر لم يغفر له، قال تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن

يَشَاءُ﴾ [النساء: 116].

وقد شاع الكفر في مقابلة الإيمان؛ لأن الكفر فيه ستر الحق بمعنى إخفائه وطمس معالمه، ويأتي هذا اللفظ بمعنى كفر النعمة، وهو بهذا ضد الشكر، وأعظم الكفر جحود وحدانية الله باتخاذ شريك له، وجحد نبوة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشريعته، والكافر متعارف بوجه عام، فيمن يجهل كل ذلك.

وإذا كان ذلك هو معنى الإيمان والإسلام والكفر مستفاداً من نصوص القرآن والسنة كان المسلم الذي ارتكب ذنباً، وهو يعلم أنه مذنب عاصياً لله سبحانه وتعالى معرضاً نفسه لغضبه وعقابه، لكنه لم يخرج بما ارتكب عن رتبة الإيمان وحقيقته، ولم يزل عند وصف الإسلام وحقيقته وحقوقه.

وأيا كانت هذه الذنوب التي يقتربها المسلم خطأ وخطيئة كبائر أو صغائر لا يخرج بها عن الإسلام ولا من عداد المؤمنين، ذلك مصداقه قول الله سبحانه: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: 116]. وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما رواه عبادة بن الصامت: قال أخذ علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم البيعة: ألا

نشرك بالله شيئاً ولا نسرق ولا نزني ولا نقتل أولادنا ولا يعرضه بعضنا بعضاً - أي: لا يرم أحداً الآخر بالكذب والبهتان - فمن وفى منكم فأجره على الله، ومن أتى منكم حداً فأقيم عليه فهو كفارة له ، ومن ستر الله عليه ، فأمره إلى الله إن شاء عذبه وإن شاء غفر له⁽¹⁾.
 أو بهذا يكون تفسير خلود العصاة في نار جهنم الوارد في بعض آيات القرآن الكريم مثل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: 14]. يمكن تفسير هذا - والله أعلم - بالخلود المؤبد إذا كان العصيان بالكفر . أما إذا كان العصيان بارتكاب ذنب - كبيرة أو صغيرة خطأ وخطيئة دون إخلال بالتصديق والإيمان كان الخلود : " البقاء في النار مدة ما حسب مشيئة الله وقضائه، يدل على هذا أن الله سبحانه ذكر في سورة الفرقان عددًا من كبائر الأوزار ثم أتبعها بقوله سبحانه : ﴿إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [٧٠] وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان: 70 / 71].

وهذا لا يعني الاستهانة بأوامر الله طمعا في مغفرته ، أو استهتارا بأوامره ونواهيه، فإن الله أغير على حرماته وأوامره من الرجل على أهله وعرضه، كما جاء في الأحاديث الشريفة. ذلك هو الكفر، وتلك هي المعصية، ومنها تحدد الكافر، والعاصي أو الفاسق، وأن هذين غير ذاك في الحال وفي المآل .

و- هل يجوز تكفير المسلم بذنب ارتكبه؟ أو تكفير المؤمن الذي استقر الإيمان في قلبه ؟ -.

ومن له الحكم بذلك إن كان له وجه شرعي؟

1 - أخرجه مسلم في صحيحه ج 3/ص 1333 ح 1709.

قال الله سبحانه: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْفَقَىٰ إِلَيْكُمْ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَعِنْدَ اللَّهِ مَغَانِمُ كَثِيرَةٌ﴾ [النساء: 94].

وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا تُكْفِّرُهُ بِذَنْبٍ وَلَا تُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ".⁽¹⁾، وقوله «لَا يَزِمِي رَجُلٌ رَجُلًا بِالْفُسْقِ وَلَا يَزِمِيهِ بِالْكُفْرِ إِلَّا أَرْتَدَّتْ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَاحِبُهُ كَذَلِكَ».⁽²⁾

من هذه النصوص نرى: أنه لا يحل تكفير مسلم بذنوب اقترفه سواء كان الذنب ترك واجب مفروض، أو فعل محرم منهي عنه، وأن من يكفر مسلماً أو يصفه بالفسوق، يترد عليه هذا الوصف إن لم يكن صاحبه على ما وصف.

من له الحكم بالكفر أو بالفسق؟

قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ لَنُزَعْنَهُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء: 59]. وقال سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 122]. وقوله: ﴿فَنَسَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

وفي حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي رواه الزهري عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: "سمع النبي صلى الله عليه وسلم قوماً يتمارون القرآن - يعني يتجادلون في بعض آياته -، فقال: «إِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِهَذَا ضَرْبُوا كِتَابَ اللَّهِ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ وَإِنَّمَا نَزَلَ كِتَابُ اللَّهِ يُصَدِّقُ بَعْضُهُ بَعْضًا فَلَا تُكَذِّبُوا بَعْضُهُ بِبَعْضٍ فَمَا عَلِمْتُمْ مِنْهُ فَقُولُوا وَمَا جَهِلْتُمْ

1 - أخرجه أبو داود في سننه ج 3/ص 18 ح 2532.

2 - أخرجه أحمد في مسنده ج 5/ص 181 ح 21611.

فَكُلُّوهُ إِلَى عَالِيهِ» (1).

هذا هو القرآن، وهذه هي السنة كلاهما يأمر بأن النزاع في أمر من أمور الدين يجب أن يرد إلى الله وإلى سنة رسوله، وأن من يتولى الفصل وبيان الحكم هم العلماء بالكتاب وبالسنة، فليس لمسلم أن يحكم بالكفر أو بالفسق على مسلم، وهو لا يعلم ما هو الكفر، ولا ما يصير به المسلم مرتدا كافرا بالإسلام، أو عاصيا مفارقا لأوامر الله؛ إذ الإسلام عقيدة وشرعة له علماء الذين تخصصوا في علومه تنفيذًا لأمر الله ورسوله، فالتدين للمسلمين جميعا، ولكن الدين وبيان أحكامه وحلاله وحرامه لأهل الاختصاص به، وهم العلماء قضاء من الله ورسوله.

وبعد هذا التمهيد ببيان هذه العناصر نتابع قراءة ذلك الكتيب على الوجه التالي؛ لنرى ما إذا كانت أفكاره في نطاق القرآن والسنة أو لا؟

أولاً: الجهاد :

جاء في ص 3 وما بعدها : أن الجهاد في سبيل الله بالرغم من أهميته القصوى، وخطورته العظمى على مستقبل هذا الدين، قد أهمله علماء العصر وتجاهلوه بالرغم من علمهم بأنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الإسلام من جديد...، ثم ساق الكتاب حديث "بُعِثْتُ بِالسَّيْفِ بَيْنَ يَدَيِ السَّاعَةِ حَتَّى يُعْبَدَ اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَجُعِلَ رِزْقِي تَحْتَ ظِلِّ رُغْحَى.. إلخ الحديث" (2).

وأن رسول الله صلى الله عليه وسلم خاطب قريشا، فقال: « اسمعوا يا معشر قريش أما

1 - أخرجه أحمد في مسنده ج 2/ص 195 ح 6845.

2- سبق تخريجه.

وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَقَدْ جِشْتُكُمْ بِالذَّبْحِ⁽¹⁾ . ، وبهذا رسم الطريق القويم الذي لا جدال فيه، ولا مدهانة مع أئمة الكفر وقادة الضلال، وهو في قلب مكة.

والجهاد في سبيل الله أمر جاء به القرآن، وجرت به السنة، لا يماري في هذا أحد، ولكن ما

هو الجهاد؟

الجهاد في اللغة: أصله المشقة، يقال: جاهدت جهادًا، أي: بلغت المشقة. **وفي الشرع:** جهاد في الحرب، وجهاد في السلم.

فالأول: هو مجاهدة المشركين بشروطه، **والآخر هو:** جهاد النفس والشيطان، ففي الحديث: "رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر، ألا وهو جهاد النفس". وللحديث روايات أخرى، وليس من الأحاديث الموضوعة كما جاء في هذا الكتيب، فقد رواه البيهقي، وخرجه العراقي على الإحياء.⁽²⁾

فالجهاد ليس منحصرًا لغة ولا شرعًا في القتال، بل إن مجاهدة الكفار تقع باليد وبالمال وباللسان وبالقلب، وكل أولئك سبيله الدعوة إلى الله بالطريق الذي رسمه تعالى في القرآن واتبعه رسول الله صلى الله عليه وسلم. قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِلَاغٍ هِيَ أَحْسَنُ﴾ [النحل: 125].

هل الجهاد فرض عين على كل مسلم؟

قال أهل العلم بالدين وأحكامه: إن الجهاد بالقتال كان فرضًا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم على من دعاه الرسول من المسلمين للخروج للقتال، وأما بعده فهو فرض كفاية إذا

1 - أخرجه أحمد في مسنده ج 2/ ص 218 ح 7036.

2 - إحياء علوم الدين للغزالي، وعلى هامشه تخريج الأحاديث

دعت الحاجة.

ويكون فرض عين على كل مسلم ومسلمة في كل عهد وعصر إذا احتلت بلاد المسلمين، ويكون بالقتال وبالمال وباللسان وبالقلب؛ لقوله صلى الله عليه وسلم «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالسِّتِكُمْ»⁽¹⁾.

وجهاد النفس هو: فرض عين على كل مسلم ومسلمة دائماً وفي كل وقت، وفي هذا أحاديث شريفة كثيرة منها: قوله الرسول عليه الصلاة والسلام «الْمُجَاهِدُ مَنْ جَاهَدَ نَفْسَهُ فِي طَاعَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»⁽²⁾.

حديث: «بعثت بالسيف بين يدي الساعة...»

هو حديث صحيح لكن ما مدلوله؟ وهل تؤخذ ألفاظه هكذا وحدها دون النظر إلى الأحاديث الأخرى وإلى سير الدعوة منذ بدأت؟ إن ما قال به هذا الكتيب هو ما قال به المستشرقون، حيث عابوا على الإسلام: فقالوا: إنه انتشر بالسيف.

ألا ساء ما قال هؤلاء وأولئك، فإن القرآن قد فصل في هذه القضية، وما كان رسول الله إلا مبلغاً ومنفذاً للوحي، ولا يصدر منه ما يناقض القرآن الذي يقول: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: 265]، ويقول: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾ [النحل: 125]. ويقول: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس: 99]، ويقول: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ أَاسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاغُ وَاللَّهُ

1 - أخرجه أبو داود في سننه ج 3/ص 10 ح 2504، والدارمي في مسنده ج 2/ص 280 ح 2431.

2 - أخرجه أحمد في مسنده ج 6/ص 22 ح 24013.

بَصِيرًا بِالْعِبَادِ ﴿[آل عمران:20]. ويقول: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص:56]، ذلك القرآن أصل الإسلام والسنة مفسرة له لا تختلف معه، حديث بعثت بالسيف مع هذه الآيات لا يؤخذ على ظاهره، فقد جاء بيانا لوسيلة حماية الدعوة عند التعدي عليها، أو التصدي للمسلمين، وإلا فهل استعمل الرسول صلى الله عليه وسلم السيف لإكراه أحد على الإسلام؟

اللهم لا، وما كان له أن يخالف القرآن الذي نزل على قلبه.

وقوله الشريف: "وجعل رزقي في ظل رحمي" إشارة إلى آية الغنائم⁽¹⁾. وقسمتها، وأن له رزقا في بيت مال المسلمين حتى لا ينشغل عن الدعوة بكسب الرزق، وكان هذا مبدأ في الإسلام، فأصبح لولي أمر المسلمين مرتبا في بيت مال المسلمين، حتى يتفرغ لشؤونهم، وهذا هو ما فهمه أصحاب رسول، فإن ابا بكر -رضي الله عنه- بعد أن اختاره المسلمون خليفة توجه إلى السوق كعادته للتجار، فقابله عمر -رضي الله عنه- وقال له ماذا تصنع في السوق؟ قال: أعمل لرزقي ورزق عيالي، فقال له: قد كفيناك ذلك، أو قد كفاك الله ذلك. مشيرًا إلى هذه الآية، فإن فيها قول الله: فإن لله خمسة. فمرتب الخليفة من هذا الخمس.

هذا هو الحديث الذي يستهدي به الكتيب في حتمية القتال لنشر الإسلام، فهو استدلال في غير موضعه، وإيراد للنص في غير ما جاء فيه ولا يحتمله وإلا على رغم هذا الكتيب كان الحديث مناقضا للقرآن، وذلك لا يقول به مسلم.

أما ما نقله الكتاب من قول الرسول صلى الله عليه وسلم لقريش: استمعوا يا معشر

1 - الآية 41 من سورة الأنفال: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ

وَالْمَسْكِينِ وَآبِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ أَمْنْتُمْ بِاللَّهِ

قريش، أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بالذبح" ، فإن قصة هذا القول - كما جاءت في السيرة النبوية لابن هشام⁽¹⁾ : قال ابن إسحاق : فحدثني يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه عروة ابن الزبير عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: مَا أَكْثَرَ مَا رَأَيْتَ قُرَيْشًا أَصَابُوا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فِيمَا كَانُوا يُظْهِرُونَ مِنْ عَدَاوَتِهِ؟ قَالَ: حَضَرْتُهُمْ وَقَدْ اجْتَمَعَ أَشْرَافُهُمْ يَوْمًا فِي الْحِجْرِ، فَذَكَرُوا رَسُولَ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَقَالُوا: مَا رَأَيْنَا مِثْلَ مَا صَبَرْنَا عَلَيْهِ مِنْ أَمْرِ هَذَا الرَّجُلِ قَطُّ، سَفَّهَ أَحْلَامَنَا، وَشَتَمَ آبَاءَنَا، وَعَابَ دِينَنَا، وَفَرَّقَ جَمَاعَتَنَا، وَسَبَّ آلِهَتَنَا، لَقَدْ صَبَرْنَا مِنْهُ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ، أَوْ كَمَا قَالُوا. فَبَيْنَا هُمْ فِي ذَلِكَ إِذْ طَلَعَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَأَقْبَلَ يَمْشِي حَتَّى اسْتَلَمَ الرُّكْنَ، ثُمَّ مَرَّ بِهِمْ طَائِفًا بِالْبَيْتِ، فَلَمَّا مَرَّ بِهِمْ غَمَزُوهُ بِبَعْضِ الْقَوْلِ. قَالَ: فَعَرَفْتُ ذَلِكَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: ثُمَّ مَضَى، فَلَمَّا مَرَّ بِهِمْ الثَّانِيَةَ غَمَزُوهُ بِمِثْلِهَا، فَعَرَفْتُ ذَلِكَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- قَالَ: ثُمَّ مَضَى، فَلَمَّا مَرَّ بِهِمْ الثَّالِثَةَ فَغَمَزُوهُ بِمِثْلِهَا، فَوَقَفَ ثُمَّ قَالَ: أَتَسْمَعُونَ يَا مَعْشَرَ قُرَيْشٍ، أَمَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ جِئْتُكُمْ بِالذَّبْحِ.

ثم استطردت الرواية إلى ما كان بين الرسول صلى الله عليه وسلم، وهؤلاء الذين غمزوه بالقول ثلاث مرات، وهو يطوف حول البيت في ذات اليوم التالي، فما معنى هذه العبارة الأخيرة في قول الرسول حسبا جاء في هذه القصة: "لقد جئتكم بالذبح" .

نعود إلى اللغة نجدها تقول: ذبحت الحيوان ذبحا. قطعت العروق المعروفة في موضع الذبح بالسكين، والذبح الهلاك، وهو مجاز، فإنه من أسرع أسبابه، وبه فسر حديث ولاية القضاء(..فكأنها ذبح بغير سكين)، ويطلق الذبح للتذكية، وفي الحديث (كل شيء في البحر

1 - ج1 ص 309، 310 طبعة ثالثة دار إحياء التراث العربي بيروت سنة 1391هـ.

مذبوح). أي : ذكي لا يحتاج إلى الذبح، ويستعار الذبح للإحلال، أي: لجعل الشيء المحرم حلال، وفي هذا حديث أبي الدرداء -رضي الله عنه- (ذبح الخمر المالح والشمس) أي: أن وضع المالح في الخمر مع وضعها في الشمس يذبحها، أي : يحولها خلا فتصبح حلالا⁽¹⁾.
فأي معنى لغوي للفظ الذبح في هذه القصة يعتد به؟

لا يجوز أن يكون المراد المعنى الأصلي للذبح، وهو قطع العنق من الموضع المعروف؛ لأن الله أبلغ الرسول في القرآن : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة: 265]، ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص: 56]، ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَإِنَّمَا عَلَى رَسُولِنَا الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: 12] ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلْغُ الْمُبِينُ﴾ [النحل: 82]، وهو لم يفعل ذلك ، يعني لم يذبح أحدا لا في مكة ولا في غيرها، ولم يكره أحدا على اتباعه، فيستبعد المعنى الأصلي؛ لمعارضته للقرآن.

وإذا يكون المعنى المجازي هو المراد بهذا التهديد، فإنهم قد غمزوه وعابوه وشتموه وهو يطوف بالبيت فهددهم بالهلاك ، بأن يدعو الله عليهم كما فعل السابقون من الأنبياء، أو بالتطهير مما هم فيه من الشرك، يعني أنه جاءهم بالدين الصحيح الذي يتطهرون باتباعه، وهذا المعنى الأخير هو المتفق مع ما أثر عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يدعو لقومه بالهداية إلى الإسلام.

وبهذا البيان من واقع القرآن والسنة، ومن لغة العرب التي نزل بها القرآن يظهر بوجه قاطع أن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يهدد قومه بالذبح الذي قصده هذا الكتيب وصرف القصة إليه وهو القتل، فالرسول إنما كان يهدد بما يملك إنزاله بهم لا بما يفوق قدرته الذاتية،

1 - تاج العروس في مادة ذب ح.

فقد كان ومن تبعوه قلة لا يستطيعون ذبح مخالف لهم، وهو لم يفعل حتى بعد أن هاجر وصارت له عدة وعدد من المؤمنين، بل إن تفسير الذبح في هذا التهديد بالمعنى المتبادر لهذا اللفظ يتعارض مع ما عرف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلق وحكمة ورحمة بالناس، وقد أكد القرآن كل هذه الصفات لرسول الله -عليه الصلاة والسلام- قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]، وقال سبحانه: ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِّنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَا نَقُضُوا مِن حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ﴾ [آل عمران: 159]. وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ

خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: 4]

ثانياً: الحكم بما أنزل الله.

في القرآن قول الله سبحانه: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: 65] وقوله: ﴿وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ [الإسراء: 82]. وقوله: ﴿وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الأنعام: 155]

وفي الحديث الشريف الذي رواه مالك في الموطأ: «تَرَكْتُ فِيكُمْ أَمْرَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا مَا تَمَسَّكْتُم بِهِمَا كِتَابُ اللَّهِ وَسُنَّةُ نَبِيِّهِ»^(١) فالقرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، هما المرجع في التشريع الإسلامي، فقد اشتملا على العقائد والعبادات والمعاملات، وعلى أحكام وحكم وعلوم وفضائل وآداب وأنباء عن اليوم الآخر، وغير هذا مما يلزم الإنسان في حياته وفي آخرته.

1 - أخرجه مالك في موطأه بلاغا ج 2/ ص 899 ح 1594.

وقد أمر القرآن بالأخذ به، وبما جاء به رسول الله (أي: مسته) ذلك قول الله سبحانه :

﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر:7]

وقوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء:80] وقوله جل شأنه: ﴿فَلْيَحْذَرِ

الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور:63]. وقوله تعالى:

﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ

الْمُقْلِحُونَ﴾ [النور:51]. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾

[المائدة:44] ، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾

[المائدة:45]. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾

[المائدة:47]

ذهب الخوارج إلى أن مرتكب الكبير كافر ، محتجين بهذه الآيات الثلاث الأخيرة، وهذا

النظر منهم غير صحيح ؛ ذلك لأننا إذا رجعنا إلى قواعد اللغة ودلالات الحروف والأسماء

نجد أن كلمة " من " الواردة في تلك الآيات من أسماء الموصول، وهذه الأسماء لم توضع في

اللغة للعموم ، بل هي للجنس تحتل العموم ، وتحتل الخصوص ، قال أهل العلم باللغة

والتفسير: وعلى هذا يكون المراد ، والمعنى (والله اعلم) أما من لم يحكم بشيء مما أنزل الله

أصلاً فأولئك أي من ترك أحكام الله نهائياً، وهجر شرعه كله - هم الكافرون ، وهم

الظالمون ، وهم الفاسقون، وذلك بدليل ما سبق من الأحاديث الدالة على أن مرتكب الكبيرة

لا يخرج بها عن إيمانه وإسلامه، وإنما يكون أثماً فقط: أو أن المراد في هذه الآيات بقول الله :

بما أنزل الله " هو التوراة - بقرينة ما قبله، وهو قوله: (إنا أنزلنا التوراة)، وإذا أخذنا هذا

المعنى كانت الآيات موجهة لليهود الذين كان كتابهم التوراة ، فإذا لم يحكموا بها كانوا

كافرين أو ظالمين أو فاسقين، والمسلمون غير متعبدين بها اختص به غيرهم من الأمم

السابق، فقد كانت مثلاً توبة أحدهم من ذنب ارتكبه قتل نفسه. ﴿فَتُوبُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: 54] وحرم هذا في الإسلام : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: 29]، وشرع بديلاً لقتل النفس التوبة بالاستغفار وبالصدقات.

وبهذا البيان يكون مجرد ترك بعض أوامر الله، أو مجرد فعل ما حرم الله مع التصديق بصحة هذه الأوامر وضرورة العمل بها، يكون هذا إثماً وفسقاً، ولا يكون كفراً، ما دام مجرد ترك أو فعل دون جحود أو استباحة.

وعلى ذلك يكون تكفير الحاكم لتركه بعض أحكام الله وحدوده دون تطبيق لا يستند إلى نص في القرآن أو في السنة، وإنما نصوصهما تسبغ عليه إثم هذه المخالفة، ولا تخرجه بها من الإسلام، ولعل فيما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأوردناه فيما سبق من قوله: «ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ: الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نُكْفِرُهُ بِذَنْبٍ وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ... إلى آخر الحديث»⁽¹⁾ لعل في هذا الرد القاطع على دعوى تكفير المسلم الذي لم يجحد شيئاً من أصول الإسلام وشريعته.

ثالثاً: بلادنا دار إسلام:

جاء في ص 7 من هذا الكتيب أن أحكام الكفر تعلو بلادنا، وإن كان أكثر أهلها مسلمين، وهذا قول مناقض للواقع، فهذه الصلاة تؤدي، وهذه المساجد مفتوحة وتبنى، وهذه الزكاة يؤديها المسلمون، ويحجون بيت الله، وحكم الإسلام ماضٍ في الدولة إلا في بعض الأمور كالحدود والتعامل بالربا، وغير هذا مما شملته القوانين الوضعية، وهذا لا يخرج الأمة والدولة عن أنها دولة مسلمة وشعب مسلم؛ لأننا حاكما ومحكومين نؤمن بتحريم الربا والزنا

1- أخرجه أبو داود في سننه ج 3/ص 18 ح 2532.

والسرقة وغير هذا، ونعتقد -صادقين- أن حكم الله خير وهو الأحق بالاتباع، فلم نعتقد حل الربا وإن تعاملنا به، ولم نعتقد حل الزنا والسرقة وغير هذا من الكبائر، وإن وقع كل ذلك بيننا، بل كلنا محكومين وحاكمين - نبتغي حكم الله وشرعه، ونعمل به في حدود استطاعتنا، والله يقول: ﴿فَأَنقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16]. وعقيدتنا فيما أمر الله بقدر ما وهبنا من قوة.

رابعًا: ما السبيل إلى تطبيق أحكام الله غير المنفلة؟ وهل يبيع هذا قتل الحاكم والخروج

عليه؟

نسوق - لرسم الطريق والجواب عن هذا - الحديث الذي رواه الإمام مسلم في صحيحه عن عوف بن مالك قال (خيار أئمتكم الذين تحبونكم ويحبونكم وتصلون عليهم ويصلون عليكم⁽¹⁾) وشرار أئمتكم الذين تبغضونهم ويبغضونكم وتلعنونهم ويلعنونكم⁽²⁾). قالوا قلنا يا رسول الله أفلا ننايذهم⁽³⁾؟ عند ذلك قال « لا ما أقاموا فيكم الصلاة لا ما أقاموا فيكم الصلاة⁽⁴⁾ ». ومثله الحديث الذي رواه أحمد وأبو يعلى قال « يكون عليكم أمراء تطمئن إليهم القلوب وتلين لهم الجلود ثم يكون عليكم أمراء تسمئز منهم القلوب وتقشعر منهم الجلود ». فقال رجل أنقاتلهم يا رسول الله قال « لا ما أقاموا الصلاة⁽⁴⁾ ». وروى الإمام مسلم في صحيحه عن أم سلمة " هند بنت أبي حذيفة " رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: « ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون فمن عرف برئ ومن أنكر سليم ولكن من رضى

1 - تصلون أي تدعون لهم ويدعون لكم؛ لأن الصلاة في اللغة الدعاء.

2 - أي: نقاتلهم.

3 - أخرجه مسلم في صحيحه ج 3/ص 1481 ح 1855.

4 - أخرجه أحمد في مسنده ج 3/ص 28 ح 11240.

وَتَابِعَ». قَالُوا أَفَلَا نُقَاتِلُهُمْ قَالَ «لَا مَا صَلَّوْا»⁽¹⁾.

ومعناه: أن من كره بقلبه، ولم يستطع إنكاراً يبد ولا لسان، فقد برىء من الإثم وأدى وظيفته، ومن أنكر بحسب طاقته فقد سلم من هذه المعصية، ومن رضي بفعلهم وتابعهم، فهو العاصي.

بهذه الأحاديث الصحيحة وغيرها نتهدى إلى أن الإسلام لا يبيح الخروج على الحاكم المسلم وقتله ما دام مقيماً على الإسلام يعمل به حتى ولو بإقامة الصلاة فقط، وأن على المسلمين إذا خالف الحاكم الإسلام أن يتولوه بالنصح والدعوة السليمة المستقيمة، كما في الحديث الصحيح⁽²⁾ «الدِّينُ النَّصِيحَةُ». قَالُوا: لِمَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ «لِلَّهِ وَلِكِتَابِهِ وَلِرَسُولِهِ وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» فإذا لم يقم الحاكم حدود الله وينفذ شرعه تاماً، فليست له طاعة فيما أمر من معصية أو منكر، ومعنى هذا: أن الحكم بها أنزل الله لا يقتصر على الحاكم في دولته، بل يشمل كل أفراد المسلمين رجالاً ونساء عليهم الالتزام بأمر الله فيما افترض من طاعات، والانتهاء عما نهى من منكرات... ذلك أخذاً بمجموع نصوص القرآن والسنة، وإلا فإن هذا الاتجاه والفكر الذي ساقه هذا الكتاب من باب من يقرأ قول الله: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون:4]، ويسكت ولا يتبعها بقوله: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾ [الماعون:5]، ومن يقرأ قول الله: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ﴾ [النساء:43]، ويسكت ولا يتبعها بقوله سبحانه: ﴿وَأَنْتُمْ سُكْرَى﴾، بل إن هذا الفكر ممن يؤمن ببعض الكتاب ويكفر ببعض، ويقول في دين الله بغير علم، وذلك إثم عظيم يحمله كل من يبت هذا

1 - أخرجه مسلم في صحيحه ج3/ص1480 ح1854.

2 - أخرجه الترمذي في جامعه ج4/ص324 ح1926.

الفكر، وعلى المجتمع مقاومته ونبذه، وعلى الدولة الوقوف ضده.

والسبيل المستقيم مع أصول الإسلام في القرآن والسنة أن نطالب جميعاً بتطبيق أحكام الله دون نقصان بالأسوة الحسنة والحجة الواضحة لا بالقتل والقتال وتكفير المسلمين وإهدار حرماهم، هكذا أوضح رسول الله صلى الله عليه وسلم قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: 21]، وهكذا يجب أن نكون، وأن تكون دعوتنا إلى الله، وإلى تطبيق شرع الله وتعميق العمل به في السلوك والحكم.

خامساً: آية السيف ص 27-29 :

وقد عني الكتيب المعروض بها ، وهي قول الله سبحانه في سورة التوبة : ﴿ فَإِذَا أَنْسَلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَخْصِرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ إِن تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة: 5] ونقل الكتيب أن هذه الآية نسخت مائة وأربع عشرة آية في ثمان وأربعين سورة، فهي ناسخة لكل آية في القرآن فيها ذكر الإعراض والصبر على أذى الأعداء.

هذه الآية الكريمة ، كما هو منطوقها واردة في مشركي العرب الذين لا عهد لهم حيث نبذت عهودهم ، وضرب الله لهم موعد الأربعة الأشهر الحرم، وقد فرق القرآن في المعاملة بين مشركي العرب والمشركون وأهل الكتاب من الأمم الأخرى، والأمر بقتال مشركي العرب في هذه الآية، وما قبلها مبني على كونهم البادئين بقتال المسلمين والناكثين لعهودهم، كما جاء في آية تالية في ذات السورة: ﴿ أَلَا نَقْتُلُوكَ قَوْمًا نَكَاثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَكَدُوكُمْ أُولَئِكَ مَرَّةٌ ﴾ [التوبة: 13].

ولقد أطلق بعض الناس القول في أن آية السيف ناسخة لغيرها من الآيات حسبها نقل

هذا الكتيب، ولكن الصواب أنه لا نسخ، وأن كل آية واردة في موضعها، كما أن الأصل أن الأعمال مقدم على الإهمال، بل إن آية السيف جاء في آخرها ما يوقف حكم أولها: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [التوبة: 5]، فمن آمن وأسلم تائباً بذلك عن الشرك وأقام الصلاة وآتى الزكاة امتنع قتالهم وقتلهم.

فالآية موجهة إلى المشركين الكافرين بأصول الدين، وغير موجهة إلى الأمر بقتال المسلمين، فلا استدلال بها على أنها أمرة بقتال المشركين وغيرهم في غير موضعه، بل يناقض لفظها، وفي صدد المشركين أجاز القرآن التعاهد معهم والوفاء بهذه المعاهدة في قوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ عَاهَدْتُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فَمَا اسْتَقْتُمُوا لَكُمْ فَاسْتَقِيمُوا لَهُمْ﴾ [التوبة: 7]، وقوله: ﴿يَتَّيْنَهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ [المائدة: 1]، وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: 34]، فكيف إذن يقال: إن آية السيف ناسخة لأمثال هذه الآيات التي نظمت التعاهد مع المشركين وغيرهم من أهل الكتاب، وكيف يمدون حكمها إلى المسلم الذي ترك فرضاً من الفرائض عن غير جحود أو فعل موبقة منها عنها تحريماً، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّهَا»⁽¹⁾، وقد فسر الرسول صلى الله عليه وسلم هذا الحق بثلاث في قوله: لا يحمل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: كفر بعد إيمان، أو زنا بعد إحصان، أو قتل نفس بنفس⁽²⁾.

فكيف مع هذا يستباح قتل المسلم الذي يصلي ويزكي ويتلو القرآن باسم آية السيف؟

1 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 1/ص 153 ح 385.

2 - أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ج 2/ص 301 ح 3520.

فليقرءوا قول الله سبحانه: ﴿الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَتْهُمْ كِبَرٌ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ الَّذِينَ ءَامَنُوا كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَى كُلِّ قَلْبٍ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾ [غافر: 35].

سادساً: السلاجقة والتتار:

هم أولئك الوثنيون الزاحفون من الشرق ، أخضعوا واحتلوا بلاد ما وراء النهر وتقدموا إلى العراق، وظلوا يزحفون حتى وقعت في أيديهم أكثر الأراضي الإسلامية، ثم من بعدهم المغول التتار المتوحشون الوثنيون الذين سفكوا دماء المسلمين بالقدر الذي لم يفعله أحد من قبلهم.

وقد وصف ابن الأثير فظائعهم، وجعلهم مساجد بخارى اصطبلات خيل، وتمزيقهم للقرآن الكريم، وهدم مساجد سمرقند وبلخ، فقال: " لقد بقيت عدة سنين معرضاً عن ذكر هذه الحادثة استعظاما لها كارها لذكرها، فأنا أقدم إليها رجلاً وأؤخر أخرى، فمن الذي يسهل عليه نعي الإسلام إلى المسلمين؟ ومن الذي يهون عليه ذكر ذلك.. إلخ؟.

هؤلاء الذين حاربهم ابن تيمية، وأفتى في شأنهم فتاويه التي ولغ فيها هذا الكتيب اختصاراً أو ابتساراً واستدلالاً بها في غير موضعها.

أين هؤلاء من المسلمين في مصر، وأولى الأمر من المسلمين فيها، وهل هناك وجه للمقارنة بين أولئك الذين صنعوا بالمسلمين ما حملته كتب التاريخ في بطونها وبين مصر حكامها وشعبها، أو أن هناك وجهاً لتشبيه هؤلاء بأولئك..؟

هذا الكتيب إنما يروج ما قال به المستشرقون من انتشار الإسلام بالسيف، وواقع الإسلام قرآنًا وسنة، وواقع تاريخه ، يقول لهم: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنَّ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ [الكهف: 5].

سابعاً: فتاوى ابن تيمية التي نقل منها الكتيب.

تقدم القول بأنه لا وجه للمقارنة بين حكام مصر المسلمين وبين التتار لكن هذا الكتيب قد أشار إلى فتوى لابن تيمية في المسألة 516 من فتاويه في باب الجهاد.

وبمطالعة هذه الفتوى نرى أنها قد أوضحت حال التتار، وأنهم وإن نطق بعضهم بكلمة الإسلام، لكنهم لم يقيموا فروضه حيث يقول: وقد شاهدنا عسكر القوم، فرأينا جمهورهم لا يصلون، ولم نر في عسكرهم مؤذناً، ولا إماماً، وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا من ديارهم ما لا يعلمه إلا الله، ولم يكن معهم في دولتهم إلا من كان شر الخلق، إما زنديق منافق لا يعتقد دين الإسلام في الباطن، وإما من هو شر من أهل البدع، كالرافضة والجهمية، والاتحادية ونحوهم... إلى أن قال: وهم يقاتلون على ملك جنكسخان... إلى أن قال: وهو ملك كافر مشرك من أعظم المشركين كفراً وفساداً وعدواناً من جنس بختنصر وأمثاله إن اعتقاد التتار كان في جنكسخان عظيماً، فإنهم يعتقدون أنه ابن الله... إلخ.

هذه العبارات وأمثالها -مما جاء في تسييب الفتوى- تفصح عن أن ابن تيمية قد وقف على واقع حال التتار، وأنهم كفار غير مسلمين، وإن نطقوا بكلمة الإسلام تضليلاً للمسلمين.

فما لهذا الكتيب قد ابتسر الفتوى؟

إن وازع هذا الكتاب وأتباعه تصديق عليهم الآية: ﴿أَفْتَوِمُنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ يُرَدُّونَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: 85]. أين هؤلاء التتار من جيش مصر الذي عبر وانتصر بهتاف الإسلام الله أكبر في شهر رمضان، ورجاله صائمون مصلون يؤمهم العلماء، وفي كل معسكر مسجد وإمام يذكرهم بالقرآن وبأحكام دين الله - إن هذه

الأقوال الجائرة التي جاءت في هذا الكتيب فاسدة مخالفة للكتاب والسنة : ﴿أَلَا سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [النحل: 59].

ثامنا: هذا الكتيب لا ينتسب للإسلام، وكل ما فيه أفكار سياسية.
نرى هذا واضحا في الكثير من عناوينه:

(١) الخلافة والبيعة على القتال:

إن الشورى هي أساس الحكم في الإسلام ، وبهذا أمر الله رسوله صلى الله عليه وسلم في قوله: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ [آل عمران: 159]. أي: في الأمور التي تتعلق بأمور الحياة والدولة لا في شأن الوحي والتشريع، وما يأتي من عند الله.

وقال سبحانه: ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَتَنَبَّأُونَ﴾ [الشورى: 38] وقال : ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾ [الغاشية: 22]، وقال: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ﴾ [ق: 45].

والحاكم في الإسلام وكيل عن الأمة؛ لذلك كان من شأنها أن تختار الحكام وتعزلهم، وتراقبهم في كل تصرفاتهم، ويجب أن يكون الحاكم المسلم عادلا قويا في دينه ومقاومته لأهل البغي والعدوان.

ويتفق أهل العلم بالإسلام وأحكامه على أن خليفة المسلمين هو مجرد وكيل عن الأمة يخضع لسلطانها في جميع أموره، وهو مثل أي فرد فيها فهو فرد عادي، لا امتياز له ولا منزلة إلا بقدر عمله وعدله.

فالإسلام أول من سن بتلك الآيات مبدأ: "الأمة مصدر السلطات" والإجماع منعقد منذ عصر الصحابة على وجوب تعيين حاكم للمسلمين استنادًا إلى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموضع ، ولم تحدد نصوص الإسلام طريقا لاختيار الحكام - ولي الأمر - ؛ لأن هذا مما يختلف باختلاف الأزمان والأماكن، ومن ثم : كان الاختيار بطريق الانتخاب

المباشر أو بغيره من الطرق داخلا في نطاق الشورى في الإسلام.

وتسمية خليفة للمسلمين أمرٌ تحكمه عوامل السياسة في الأمة الإسلامية على امتداد أطرافها وأقطارها، وليس من الأمور التي تتعطل من أجلها مصالح الناس وإقامة الدين، بعد أن تفرق المسلمون إلى دول ودويلات، لكن المهم أن يكون هناك الحاكم المسلم في كل دولة إسلامية؛ ليقوم أمور الناس وأمور الدين حتى إذا ما اجتمعت كلمة المسلمين كأمة وصاروا في دولة ذات كيان سياسي واحد يعرف العصر وأساليبه، كما هم في واقع الدين أمة واحدة مع اختلاف لغاتهم وأوطانهم، إذا اجتمعت الكلمة : حق عليهم أن يكون لهم حاكم واحد.

وانتخاب الحاكم بالطرق المقررة في كل عصر قائم مقام البيعة التي ترددت في كتب فقهاء الشريعة، فما البيعة إلا إدلاء بالرأي والتزام بالعهد، وقد كان المسلمون يبايعون الرسول صلى الله عليه وسلم على الوقوف معه وحمايته مما يحمون منه أنفسهم ونساءهم وأولادهم، فهو عهد والتزام منهم بحماية الرسول وحماية دعوته، فقد كان يستوثق منهم لدينه بهذه البيعة، والقتال في ذاته ليس هدفا - كما تقدم - وكما يقضي القرآن والسنة، وإنما هو وسيلة لحماية الدين والبلاد، ولم يكن آنذاك تجنيد إجباري وجيش نظامي متفرغ لهذه المهمة، حتى إذا ما جيش عمر بن الخطاب ومن بعده الجيوش ودون الدواوين لم يعد هناك مجال لهذه البيعة على القتال خارج صفوف جيش الدولة، وإلا كان هؤلاء الذي يتبايعون على مثل هذا خارجين على جماعة المسلمين، وحل قتالهم، والأخذ على أيديهم.

ذلك ما يقتضيه القرآن والسنة وسيرة السلف الصالح، فمن خرج على الجماعة كان الجزاء كما قال الله سبحانه : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ﴾ [المائدة:33].

ماذا يعني لفظ الخليفة وتاريخه في الإسلام؟

الخلافة اسم مصدر من استخلف، والمصدر الاستخلاف، وهذا المعنى دخل في الاصطلاح الشرعي في اسم الخليفة ومهمته، فقد اصطلح علماء الشريعة على أن الخليفة نائب في القيام في سياسة الأمة وتنفيذ الأحكام، وقد توقف هذا اللقب بعد وفاة أبي بكر رضي الله عنه، ولم يلقب بخليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحد من الخلفاء بعده، وإنما أُطلق عليهم اسم أمير المؤمنين، وهذه الأمانة اصطلاح ليس من رسم الدين، ولا من حكمه، فلنسم الحاكم واليًّا، أو رئيس جمهورية، أو غير هذا من الأسماء التي يصطلح عليها؛ إذ لا مشاحة في الاصطلاح، ﴿فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا﴾ [النساء: 78].

أريدون إطلاق اسم خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم على من يحسن القيام بأمر الدين ومن يخالفه كان أولى بهذا عمر بن الخطاب وأمثاله، وهم قد رأوا أنهم أقل من أن يحملوا هذا اللقب فاستبدلوه بأمر المؤمنين لقباً للحاكم لا غير لا يعطيه امتيازاً، بل هو من أفراد المسلمين، ولكنه ولي أمرهم باختيارهم.

بد الإسلام والعلم:

جاء في كتيب "الفريضة الغائبة" تحت عنوان: الانشغال بطلب العلم ص 22 وما بعدها. "إننا لم نسمع بقول واحد يبيح ترك أمر شرعي أو فرض من فرائض الإسلام بحجة العلم خاصة إذا كان هذا الفرض هو الجهاد نترك فرض عين من أجل فرض كفاية، وحدود العلم: أن من علم فرضية الصلاة فعليه أن يصلي... إلخ".

ومن كتب هذا لم يقرأ القرآن، وإذا كان قد قرأ فإنه لم يفهم ما قرأ، أو أنه ممن آمن ببعض الكتاب وأعرض عن بعض: فلنستعرض بعض ما أمر به القرآن وتوجيهاته إلى العلم

والتعليم:

إن أول نداء فتح الله به على نبيه إيدانا ببدء الوحي قول الله سبحانه: ﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝۱ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝۲ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝۳ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝۴ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝﴾ [العلق: 1/5]، والقراءة طريق العلم والمعرفة، ثم يذكر القرآن خلق الإنسان وتكوينه، ويمن الله عليه بنعمة العلم، وبالعلم أعلى الله قدر آدم على الملائكة المقربين في قوله سبحانه: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ [البقرة: 31]

والعلم في الإسلام يتناول كل ما وجد في هذا الكون، فضلا عن العلم بالدين عقيدة وشرعية وآدابا وسلوكا. والعلم جهاد: ففي الحديث الشريف قول الرسول صلى الله عليه وسلم: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ»⁽¹⁾. رواه الترمذي عن أنس رضي الله عنه.

ولقد ذكر أئمة الدين عليه وسلم رجلا، عالم وعابد، فقال: «فَضَّلَ الْعَالِمُ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَذْنَاكُم»⁽²⁾. رواه الترمذي عن أبي أمامة رضي الله عنه.

والإسلام يدعو إلى: دراسة الدين وفقهه - قال سبحانه: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 122].

ويدعو إلى دراسة نفس الإنسان والكون في قول الله: ﴿سَنُرِيهِمْ ءَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ﴾ [فصلت: 53]. ويدعو إلى دراسة التاريخ وأحوال السابقين من الأمم والشعوب في قوله: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ [محمد: 10].

1 - أخرجه الترمذي في جامعه ج 5/ص 29 ح 2647. وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

2 - أخرجه الترمذي في جامعه ج 5/ص 50 ح 2685. وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ.

ويدعو إلى دراسة علم النبات والزراعة في قول الله : ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ﴾ (٢٤) أَنَا صَبَبْنَا

الْعَاءَ صَبًّا ﴿٢٥﴾ ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴿[عبس: 26/24]

وإلى دراسة علم الحيوان في قول الله : ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾
[الغاشية: 17].

وإلى دراسة الفلك في قول الله : ﴿وَأَيُّ لَهْمٍ اللَّيْلُ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ فَإِذَا هُمْ مُظْلِمُونَ﴾
[يس: 37].

وإلى دراسة الجغرافيا في قول الله : ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُوقِنِينَ﴾ [الذاريات: 20]
وإلى دراسة الجيولوجيا في قول الله : ﴿وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَنُهَا﴾
[فاطر: 27].

وإلى دراسة الكيمياء والفيزياء في قول الله : ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾
[الحديد: 25].

ولو ذهبنا نستقصي أوامر القرآن وحثه على العلم والتعلم وتفضيله العلماء على غيرهم،
وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذا الموطن لاحتجنا إلى كتاب بل إلى كتب،
وكما بدأ القرآن في النزول بكلمة العلم وتفضيله اقرأ باسم ربك. كان افتداء الأسرى في بدر
تعليم أولاد المسلمين القراءة والكتابة، وهكذا كانت السنة الشريفة مع القرآن تبياناً وهداية
إلى العلم، وهكذا كان شأن العلم في الإسلام.

فهل بعد هذه المنزلة نغض من شأنه، ونقول إنه يكفي منه القليل، والله يقول : ﴿قُلْ هَلْ
يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]؟.

إن هذه الدعوة الأثيمة إلى التقليل من فضل العلم هي دعوة إلى الأمية والبدائية باسم

الإسلام ، وفيها تحريض للشباب بالانصراف وهجر دراستهم في المدارس والجامعات والامتناع عن استيعاب العلوم : علوم الدين وعلوم الدنيا، وهي الدعوة التي أوى إليها بعض الشباب الذين غرر بهم هؤلاء المفسدون، ونسى أولئك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لعبد الله بن عباس - رضي الله عنهما - بقوله: « اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ » (1).

وفي هذا الرد على الدعوة للانصراف عن العلوم الشرعية . وقد روي عن زيد بن ثابت - رضي الله عنه - قال: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أتعلم السريانية. وهذه دعوة من رسول الله لأحد أصحابه ليتعلم لغة أخرى غير العربية، وقال زيد بن ثابت أيضًا: أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- أَنْ أَتَعَلَّمَ لَهُ كَلِمَاتٍ كِتَابِ يَهُودَ. قَالَ « إِنِّي وَاللَّهِ مَا أَمَنْ يَهُودَ عَلَى كِتَابٍ ». قَالَ فَمَا مَرَّ بِي نِصْفُ شَهْرٍ حَتَّى تَعَلَّمْتُهُ لَهُ، قَالَ فَلَمَّا تَعَلَّمْتُهُ كَانَ إِذَا كَتَبَ إِلَى يَهُودَ كَتَبْتُ إِلَيْهِمْ وَإِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ قَرَأْتُ لَهُ كِتَابَهُمْ. (2)

نابليون والأزهر وعلماءه:

جاء في ص 23 من الكتيب: وهناك مجاهدون منذ بداية دعوة النبي صلى الله عليه وسلم، وفي عصور التابعين حتى عصور قريية، لم يكونوا علماء ، وفتح الله على أيديهم أمصارًا كثيرة، ولم يحتاجوا بطلب العلم أو بمعرفة علم الحديث وأصول الفقه، بل إن الله سبحانه وتعالى جعل على أيديهم نصرا للإسلام لم يقم به علماء الأزهر يوم دخل نابليون وجنوده الأزهر بالخييل والنعال ماذا فعلوا بعلمهم أمام تلك المهزلة؟

1 - أخرجه أحمد في مسنده ج1/ص335 ح3102 ، والبخاري في صحيحه مختصرا ج1/ص66 ح143، ومسلم في صحيحه مختصرا: ج4/ص1927 ح2477.

2 - أخرجه الترمذي في جامعه ج5/ص67 ح2715.

وبهذا بلغ هذا الكتيب حدًا مفرطًا في الخط من شأن العلم وجهاد العلماء.

إذا أهملنا علوم الحديث والفقه وأصول الفقه والتفسير والعقيدة، وكل هذه العلوم الأصلية في الشريعة المنبثقة عن القرآن والسنة. فما هو قوام هذا الدين، وكيف يتعرف المسلمون أحكام الدين؟

إن الرسول صلى الله عليه مكث بعد الرسالة نحو ثلاث عشرة سنة في مكة يعلم أتباعه أصول الدين وعلومه، ولم يبدأ جهاده إلا بعد أن استقرت في قلوب جمهرة من أصحابه، كانوا هم القادة في العلم والمرجع في الفتوى.

ثم، أليس في القرآن: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ﴾ [التوبة: 122]. وأليس فيه: ﴿فَسَلُّوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]

أبعد هذا نغض من شأن علم الحديث وأصول الفقه وغيرها من علوم الدين، ونغض كذلك من شأن علوم الحياة التي حث عليها القرآن حسبما تقدمت الإشارة إلى بعض أوامره في شأنها.

سبحان الله : هذا بهتان عظيم!!.

إن الكتيب يعيب على الأزهر وعلمائه بادعائه أنهم لم يعملوا شيئاً حين دخل نابليون وجنوده الأزهر بخيلهم ونعالمهم، متجاهلاً التاريخ المسطور الأمين بوصف جهاد العلماء وقيادتهم لشعب مصر، ومطاردتهم للاستعمار، ومنذ عهد نابليون ومن قبله ومن بعده، وهل خرج نابليون وأتباعه مدحورين إلا بجهاد الشعب بقيادة الأزهر؟

وكان هذا هو الجهاد المشروع الذي أفتى به العلماء وقادوه من الأزهر ومن غير الأزهر،

وليس ذلك الجهاد الذي يستعمل فيه السلاح في غير موضعه، أو يجاهد في غير عدو، فيقتل المواطنين عدوانا وظلما، ويدعي لنفسه حق تكفير المسلمين واستباحة دمائهم.

ج- التعامل مع غير المسلمين والاستعانة بهم:

في ص 43 نقل الكتيب بعض الأحاديث في النهي عن الاستعانة بالمشرك والتعامل معه، وهذا كما تقدم من باب : الإيذان ببعض الكتاب والكفر ببعض، وشرع الإسلام كل لا يتجزأ، فلا بد حين نستقي حكما ونستنبطه من القرآن والسنة أن نستوفي كل النصوص المؤدية إلى الحكم صحيحا بمعرفة أهل الاختصاص والعلم بالأحكام.

وإذا رجعنا إلى سنة الرسول صلى الله عليه وسلم نجده قد استعان في هجرته بعبد الله بن أريقط وهو مشرك، وقد اتخذ دليلا لرحلة الهجرة يرشده إلى الطريق، وقد رافقه حتى وصل إلى المدينة، أليس هذا استعانة من الرسول بمشرك لم يتبع دينه بعد؟ ولما دخلت بلاد الفرس والروم في الإسلام ودون عمر بن الخطاب رضي الله عنه الدواوين ونقل عنهم بعض نظمهم الإدارية استعان في ذلك ببعض خبرائهم وهم على دينهم، أليس هذا استعانة بغير المسلمين من أمير المؤمنين الذي ملأ الأرض عدلا، وكان القرآن ينزل مؤيدا لما اقترحه ورآه في كثير من أمور الدين والدنيا؟

فالأصل في الإسلام التعامل مع الناس جميعا، المسلم وغير المسلم فيما لا يخالف نصا صريحا من كتاب الله أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم أو حكما أجمع عليه المسلمون. وبالإضافة إلى ما سبق من عمل الرسول صلى الله عليه وسلم واتخاذ مشركا دليلا ورائدا لرحلة الهجرة، فقد ثبت في السنة وفي السيرة الشريفة:

1- أن الرسول صلى الله عليه وسلم قبل دعوة يهودي لتناول الطعام في بيته ومعه السيدة عائشة قبل نزول آية الحجاب.

- 2- وقد قبل هدية امرأة يهودية وكانت الهدية شاة مسمومة.
 - 3- ومات رسول الله صلى الله عليه وسلم ودرعه مرهونة عند يهودي.
 - 4- وعمل علي بن أبي طالب على بثر ليهودي بتمرات.
 - 5- وعقد رسول الله صلى الله عليه وسلم مع اليهود بعد هجرته مباشرة، وظل على عهده ومعاهدته لهم حتى نقضوها هم، وجرى تعامل المسلمين في هذا العهد مع غيرهم من المخالفين في الدين في التجارة والزراعة وغيرهما ولم ينزلوا عن جيرانهم، وكيف ينزلون والقرآن قد نزل، وقال الله سبحانه لهم فيه: ﴿لَا يَنْهَكُكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَارِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: 8]، وقال: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَن يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَسِيرِينَ﴾ [المائدة: 5].
- هل هناك إباحة للتعامل أكثر من تبادل الطعام بين المسلمين وغير المسلمين من أهل الكتاب وحل نسائهم زوجات للرجال من المسلمين؟ كل ذلك ما لم يرد نص صريح في القرآن والسنة يمنع التعامل في شأن ما مع غير المسلمين، ومن المأثور وإعمالاً لهذه الآية الكريمة: "خالط الناس ودينك لا تكلمنه".
- ويوضح هذا ويؤازره الحديث الذي رواه الترمذي وابن ماجه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ وَيَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ أَعْظَمُ أَجْرًا مِنَ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لَا يُخَالِطُ النَّاسَ وَلَا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ»⁽¹⁾.

1 - أخرجه الترمذي في جامعه ج 4/ص 662 ح 2507، وابن ماجه في سننه ج 2/ص 1338 ح 4032.

د - الخدمة في الجيش:

إن الجيش هو عدة البلاد، وهو المنوط به حماية أمنها الخارجي والداخلي، وهو في الجملة معهود إليه من الشعب بحماية الأرض والعرض، وهو البديل المشروع للبيعة التي كانت تعقد بين أفراد المسلمين وبين رسول الله صلى الله عليه وسلم للقتال، فقد كان عهده معهم أن يمنعوه - أي: يدافعون عنه - مما يمنعون منه أولادهم ونساءهم، حتى إذا ما استقرت دولة المسلمين كان لها الجيش المنظم المتفرغ لهذه المهام، وهذا نوع من الجهاد، فإن المراقبة في سبيل الله من الجهاد وحراسة الحدود والثغور من الجهاد في سبيل الله، وفي الحديث الشريف: « عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ عَيْنٌ بَكَتْ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَعَيْنٌ بَاتَتْ تَحْرُسُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ »⁽¹⁾. رواه الترمذي.

هل هناك وجه للمقارنة بين جيش مصر، والتار؟

إن المفارقة ظاهرة حتى من تلك النبذ التي ساقها كتيب، (الفريضة الغائبة) نقلا من فتاوى ابن تيمية .

إذ كيف نقارن بين جيش مصر الذي له في كل معسكر مسجد وإمام يقيم بهم شعائر الإسلام ، ويصومون رمضان ، ويتلون القرآن ، ويقدمون أنفسهم فداء لاسترداد الأرض وتطهير العرض هاتفين في كل موطن وموقع : الله أكبر ، وبين التار الذين وصفهم ابن تيمية بقوله: قد شاهدنا عسكرهم، فرأينا جمهورهم لا يصلون ، ولم نر في عسكرهم مؤذنا ولا إماما ، وقد أخذوا من أموال المسلمين وذراريهم وخربوا من ديارهم ما لا يعلمه إلا الله ... إلخ . ما سبقت الإشارة إلى بعضه، ومواضعه من فتاويه وتاريخهم المظلم على ما تقدمت الإشارة

1 - أخرجه الترمذي في جامعه ج4/ص175 ح1639.

إليه نقلاً عن ابن الأثير المؤرخ.

تاسعاً: أفكار سياسية منحرفة عن الإسلام وخارجة عنه:

إن مستقي هذا الكتيب ومورده في جملته أفكار طائفة الخوارج، وهم جماعة من أتباع علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - خرجوا عليه بعد قبوله التحكيم في الحرب التي كانت بينه وبين معاوية بن أبي سفيان في شأن الخلافة، ثم انقسم هؤلاء الخوارج من بعد ذلك إلى نحو عشرين فرقة، كل واحدة منها تكفر بالأخريات، وقد سموا بهذا الاسم: إما على حسب زعمهم وأوهامهم؛ لخروجهم في سبيل الله، وإما للخروج على الأمة والجماعة، وهذا هو واقع التسمية؛ لأنهم في جملة مذاهبهم قد حكموا بالكفر على سيدنا علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وعلى ابنه الحسن والحسين سبطي الرسول صلى الله عليه وسلم، وابن عباس وأبي أيوب الأنصاري، كما أكفروا أيضاً عائشة وعثمان وطلحة والزبير، وأكفروا كل من لم يفارق علياً ومعاوية بعد التحكيم وأكفروا كل مسلم ارتكب ذنباً.⁽¹⁾

وهي في ذات الوقت أفكار استشرافية روجها المستشرقون وأتباعهم في مصر وغيرها من بلاد المسلمين محرفين الكلم عن مواضعه مطلقين على بعض آيات القرآن عناوين لا تحملها ولا تصلح لها متأولين هذه الآيات بما يطابق أغراضهم وأهواءهم، ابتغاء فتنة في الدين يثيرونها بين الناس حتى تلبس عليهم الأمور، فهم كمثّل الشيطان إذ قال للإنسان اكفر، فلما كفر قال: إني بريء منك.

هؤلاء الخوارج - في تاريخهم القديم وما أشبه الليلة بالبارحة - لما طلبوا من عبد الله بن الزبير حين أرادوا الانضمام إليه في قتاله مع الأمويين بعد أن أكفروا علي بن أبي طالب والزبير وطلحة لما طلبوا منه البراءة من هؤلاء رد عليهم بقوله: إن الله أمر - وله العزة والقدرة - في

1 - كتاب الفرق بين الفرق للبغدادى المتوفى سنة 429، ص 193.

مخاطبته أكفر الكافرين وأعتى العاتين بأرق من هذا القول، فقال لموسى وأخيه صلى الله عليهما: ﴿أَذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ (١٣) فَقُولَا لَهُ: قَوْلًا لِّئَلَّا نَعْلَمَ: يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿[طه: 43/44]، فهم الآن يذيعون هذه الأفكار التي انطمست^(١)، ولم تبق إلا في بطون الكتب يقرؤها الدارسون لتاريخ الفرق.

هذا، ولا ينبغي أن يطلق على هؤلاء الذين اتخذوا هذا الكتيب منهجا وصف الجماعة الإسلامية، أو المتطرفين في الدين أو المتعصبين له؛ لأن الدين لا ينحرف، وإنما ينحرف عنه، ومن تطرف في الدين فقد انحرف عنه، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لأولئك النفر من أصحابه الذين ذهبوا إلى بيوته يسألون عن عبادته، فلما أخبروا بها عدوها قليلة، وقال أحدهم ما لنا وله، لقد غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، أما أنا: فإني أصوم وأفطر، وقال آخر: وأنا أقوم الليل ولا أنام، وقال ثالث: وأنا أعتزل النساء ولا أتزوج، فلما قابلهم رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم: أنتم الذين قلتم البارحة كذا وكذا. قالوا: نعم، فقال لهم: أما أنا فأقوم وأنام وأصوم وأفطر وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي، فليس مني). هؤلاء لم ينحرفوا عن الدين، فلم يتركوا العبادة، ولكنهم تغالوا فيها فرددتهم الرسول إلى الصواب إلى العمل الوسط الذي يستديمون به طاعة ربهم، والقيام بفرائضه يحلون الحلال ويحرمون الحرام.

عاشراً: هل الجهاد فريضة غائبة؟

إن الجهاد ماض إلى يوم القيامة: والجهاد قد يكون قتالا، وقد يكون مجاهدة للنفس والشیطان.

وإذا أمعنا النظر البصير في آيات القرآن الكريم، وأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم

في شأن الجهاد بالقتال نجد أوامرهما في هذا موجهة إلى قتال الكفار الذين تربصوا بالإسلام ونبي الإسلام، وأرادوا إطفاء نور دعوته والقضاء عليه، ولم يكن قتالا لنشر هذه الدعوة وإكراه الناس على الدخول فيها قسرا وجبرا، كما سلف.

ولذلك لا نجد في القرآن ولا في السنة الأمر بالقتال موجهها ضد المسلمين أو ضد المواطنين من غير المسلمين ؛ إذ قد سمي الإسلام هؤلاء أهل الذمة لهم ما لنا وعليهم ما علينا من حقوق وواجبات ، وأمر المسلمين بترك أهل الكتاب وما يدينون فيها يخص العقيدة والعبادة .

فإذا حدث ما يستدعي القتال دفاعا عن الدين والبلاد ، فذلك ما يدعو إليه الإسلام ويحرص عليه، ويقوم به الجيش الذي استعد وأعد وأنيطت به هذه المهام، وهذا هو الجهاد قتالا ، ويكون الجهاد بمجاهدة النفس والشيطان، وهذا هو الجهاد المستمر الذي ينبغي على كل إنسان ، وعلى المسلم بوجه الخصوص أن يجاهد نفسه حتى يصلح من أمرها، وتنطبع على الخير والبر والأمانة والوفاء بالعهد، ومغالبة الشيطان والشر سعيا إلى طاعة الله ومرضاته، وأداء فرائضه، والانتهاز عما نهى الله ورسوله عنه.

ولا يكون الجهاد بإكفار المسلمين ، أو بالخروج على الجماعة والنظام الذي ارتضته في نطاق أحكام الإسلام.

ولا يكون الجهاد بتأويل آيات القرآن الكريم وأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى ما لا تحتمله ألفاظها، وتحميلها معاني لا تحتويها مباينها، وإلا كان تحريفا للكلم عن مواضعه، وهو مما نهى الله سبحانه وتعالى عنه. ولا يكون الجهاد بقتل النفس التي حرم الله قتلها ؛ لأن له نطاقا حدده الله.

وإنما الجهاد في مواضعه ماض إلى يوم القيامة جهاد القتال إذا لزم الأمر دفاعا عن دين الله

وعن بلاد المسلمين، وعن النفس وعن المال وعن العرض، وجهادٌ للنفس حتى تكون في طاعة الله ومجاهدة للشيطان، فليس الجهاد فريضة غائبة « ولكنه فريضة ماضية إلى يوم القيامة في حدود أوامر الله ، وكما فسر رسول الله قوله سبحانه: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْنُكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: 153]. والله سبحانه وتعالى أعلم.

جاد الحق علي جاد الحق
شيخ الأزهر الشريف

مناقشة
كتاب الفريضة الغائبة
والرد عليه

الشيخ عطية صقر (ت2006م)
رئيس لجنة الإفتاء بالأزهر الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ، والصلاة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه .
أما بعد .

فإن مصرنا العزيزة بحمد الله هي كنانة الله في أرضه، وقد تمتعت بمركز ممتاز عبر آلاف السنين، وكانت ملجأ الأحرار وطلاب المعرفة ورواد الخير من كل الأقطار المجاورة. وكان لها دور كبير في نشر الحضارة الصحيحة التي جاء بها الإسلام فعبرت منها الدعوة إلى شمال أفريقيا وتخطت بها إلى أوروبا في بلاد الأندلس التي شاع نور العلم الواسع الشامل منها على ربوع أوروبا .

وبفضل الفكر الحر الذي تلقاه الأحرار على علماء العرب فكروا في اكتشاف أمريكا، وانضم العالم الجديد إلى العالم القديم، وكانت النهضة الجبارة القائمة اليوم، وأقر المنصفون من المؤرخين أنهم مدينون فيها إلى العرب الذين حملوها إليهم عن طريق مصر منذ أربعة عشر قرنًا.

ونظرًا للظروف التي عاشتها مصر أخيرًا ظهرت بعض حركات أشبه بالفقائيع على سطح الماء، اتخذ فيها الدين ستارًا يختبيء وراءه المغرضون، واستغلتها بعض التجمعات لتحقيق مصالحهم الشخصية، وكانت الحرية والديمقراطية وسيادة القانون جوفًا ملائمًا لنمو هذه الحركات وزيادة نشاطها، فأنحرفت عن الجادة، ولم تشكر نعمة الحرية التي كانت في الأصل لتوفير الأمن والاستقرار وتحطيم جدار الخوف وعدم الثقة بين السلطة والشعب.

وقامت الحكومة بواجبها نحو حصر الشر في دائرة ضيقة، وطبق القانون بالعدل على كل من أساءوا استخدام الحرية، ورأت أن القضاء على الفتنة يكون بالقضاء على الفكر المعوج، فالفكر هو الذي يوجه السلوك ؛ لذلك عقدت لقاءات بين هذه الجماعات وبين رجال الفكر

والدين، وتم فيها الحوار بكل حرية ، وانتهت والحمد لله بنتيجة طيبة، حيث أعلن الكثيرون من المنتمين إلى هذه الجماعات تبرؤهم مما تورطوا فيه.

وكان من الخير تعميم هذه الندوات؛ ليستفيد منها شبابنا الذي نعهده لمستقبل زاهر يتسلم الأمانة ويقود السفينة عن جدارة، ويحافظ على مركز مصر العزيزة؛ لتتم رسالتها الوطنية والعربية والإسلامية، كما يرجوه منها العالم كله، وإلى جانب ما نشر وأذيع بوسائل الإعلام المختلفة نقدم في هذا الكتيب خلاصة لما دار من نقاش في هذه الندوات كان مركزا على كتاب الفريضة الغائبة، نرجو أن نكون قد أدينا به بعض ما يجب لشبابنا وللمواطنين عامة، والله هو المسؤول أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير ، إنه سميع مجيب.

مقدمات

1- معلوم أن القرآن الكريم هو دستور الأمة الإسلامية، ومنه تستمد جميع القوانين التي تنظم حياتهم في المعاش والمعاد. والسنة النبوية الشريفة شارحة ومبينة له. قال: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْنَا مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 3]، وقال: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتٍ لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَى لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل: 89]، وقال: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [الحشر: 7]، وقال: ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: 44]، والمراد بالذكر هو السنة، وقال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم 4/3]. وقال صلى الله عليه وسلم: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، فإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" حديث صحيح رواه أحمد وأبو داود، وقال: "إني تركت فيكم ما إن تمسكتم به فلن تضلوا بعدي أبدا كتاب الله وسنتي" رواه الحاكم وصححه.

2- والقرآن الكريم وصل إلينا بطريق التواتر حمله وبلغه جماعة كثيرون يؤمن تواترهم على الكذب، ووصل إلينا محفوظا في الصدور ومكتوبا في المصاحف وعني به العلماء جيلا بعد جيل. قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [الحجر: 9]

والسنة النبوية عني بها العلماء من طريق الرواية ومن طريق الدراية، وميزوا الثابت منها عن الرسول صلى الله عليه وسلم من غير الثابت، ووضعوا لذلك منهجا دقيقا لا يرقى إليه أعظم منهج في النقد الحديث. ولا يجوز الطعن في حجية القرآن والسنة الثابتة، فمن أنكر حجيتها فهو كافر.

3- دلالة الألفاظ على معانيها أكثرها دلالة ظنية إلا ما استثنى من العقائد والمقدرات

الشرعية، كالحدود والموارث، وما علم من الدين بالضرورة، كوجوب الصلاة وحرمة القتل؛ ذلك أن القرآن الذي نزل باللغة العربية. وكثير من ألفاظها يحتمل أكثر من معنى، والدلالة على المراد منها دلالات متنوعة. والتفاسير مملوءة بالأقوال المتعددة في معنى اللفظ وفي الحكم المراد منه، والاجتهاد إنما هو في الترجيح، وهو أيضا غير ملزم.

4- لا يجوز تفسير القرآن بدون علم، ولا تحميل ألفاظه بما يتفق مع الهوى، فذلك يجر إلى الكذب على الله، والله يقول: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ﴾ [الزمر: 52]، ويقول: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ اللَّهِ﴾ [القصص: 50]. ولذلك تورع كثير من الأئمة وكبار السلف عن الجرأة على تفسير القرآن بغير علم.

وقد سئل أبو بكر الصديق رضي الله عنه عن تفسير حرف من القرآن، فقال: "أي سماء تظلني، وأي أرض تقلني، وأين أذهب، وكيف أصنع، إذا قلت في حرف من كتاب الله بغير ما أراد تبارك وتعالى" تفسير القرطبي ج 1 ص 34⁽¹⁾، وكذلك نسبة حديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو حكم لا يراد من كلامه إثم كبير. وقد جاء في الحديث الشريف: «مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»⁽²⁾.

5- من كان عنده استعداد تام لمعرفة الأحكام من الكتاب والسنة مباشرة فعليه أن يجتهد لمعرفة، وهذا الاستعداد له مواصفاته الدقيقة التي لا تجعل القرآن والسنة نهبا مستباحة لكل إنسان يفسر ويستنبط كما يشاء. ومن لم يكن عنده هذا الاستعداد فعليه أن

1 - أخرج قريبا منه أبو القاسم البغوي وغيره، تاريخ الخلفاء ص 64.

2 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 1/ ص 434 ح 1229، ومسلم في صحيحه ج 1/ ص 10 ح 4

يتفقه في دينه على العلماء الأجلاء ذوي الاختصاص ، وقد ترك الأئمة في كل فنون المعرفة والثقافة الإسلامية كتباً زاخرة بكل ما يحتاج الناس إلى معرفته، والإسلام حثنا على طلب العلم والاجتهاد فيه وعلى نشره وتعليمه وتطبيقه ، والله سبحانه يقول: ﴿فَتَشْتَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْمُونَ﴾ [النحل: 43] ، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: « مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ »⁽¹⁾ ، ويقول: « وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ بِهِ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ »⁽²⁾. ويقول: « مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ تَبِعَهُ لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا »⁽³⁾.

6- هناك أمور قطعية لا يجوز الاختلاف فيها عند الاجتهاد، ككون صلاة الظهر مثلاً أربع ركعات، لكن هناك أمور فرعية ليس فيها نص قاطع ولا معنى واحد يُتبع كالقنوت في الصبح، وعند عدم القطع بورود النص أو بدلالة اللفظ يمكن أن تختلف آراء المجتهدين الذين بذلوا الوسع في الاستنباط للوصول إلى الحق، وما دام الحكم خلافياً - يعني فيه أكثر من رأي - فلا يجوز التعصب لرأي من الآراء اعتقاداً أنه هو الصواب، وأن غيره هو الخطأ ، فقد يكون الأمر على العكس من ذلك، وهذا الأدب هو الذي سار عليه الأئمة رحمهم الله، فقد أثر عن أكثر من واحد منهم قوله: رأيي صواب يحتمل الخطأ ، ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب...

1 - متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه ج 5/ص 2138 ح 5321، ومسلم في صحيحه ج 2/ص 718 ح 1037.

2 - أخرجه مسلم في صحيحه ج 4/ص 2074 ح 2699.

3 - أخرجه مسلم في صحيحه ج 4/ص 2060 ح 2674.

ولم يرض الإمام مالك أن يحمل الخليفة العباسي الناس على كتابه الموطأ؛ لأن غيره ممن لهم رأيهم واجتهادهم وعلمهم موجودون في بلاد كثيرة، وقد يكون الصواب معهم، وقد أثر أن بعض التلاميذ كانوا يصححون لإمامهم ما قال به فيرجع إلى رأيهم، ولا يتعصب لرأيه هو. ومن أجل أنهم اجتهدوا لعدم ورود نص كان أحدهم يقول: "إذا صح الحديث فهو مذهبي، واضربوا بقولي عرض الحائط"، وإمامهم في ذلك عمر - رضي الله عنه - حين أشار بعدم المغالاة في المهور فنبهته العجوز إلى كتاب فرجع عن رأيه وأعلن في شجاعة: أصابت امرأة وأخطأ عمر، وكان وقافاً عند كتاب الله تعالى، والمعروف أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستشير فيما لم ينزل فيه وحي، وأحياناً يرجع عن رأيه.

ومن هنا نقول لمن يرى رأياً لم تتضح له الرؤية الصحيحة فيه لا يجوز له التعصب لرأيه، ولا أن يبنى عليه أحكاماً يظلم بها نفسه أو يظلم غيره، والله سبحانه وتعالى يقول في مثل هذه الأحكام التي تعرف بالظن لا باليقين: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [النجم: 28].

وحمل الغير على حكم غير مقطوع به، أو الفتوى بغير علم قد تؤدي إلى الهلاك أو الفساد بوجه عام، والتكبر على الرجوع إلى أهل الاختصاص في كل شيء غرور لا يتج إلا الفوضى، وإعجاب كل ذي رأي برأيه مفسدة أي مفسدة.

روى أبو داود وابن ماجه والدراقطني وصححه ابن السكن عن جابر رضي الله عنه قال: خرجنا في سفر، فأصاب رجلاً منا حجر، فشجّه في رأسه ثم احتلم، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصة في التيمم؟ فقالوا: ما نجد لك في رخصة وأنت تقدر على الماء، فاغتسل فمات، فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبر بذلك، فقال: "قتلوه قتلهم الله،

ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي السؤال⁽¹⁾. والعي هو: الجهل.

7- إن العلماء المتخصصين في كل فروع المعرفة موجودون بكثرة والحمد لله، والحريص على شفاء مرض معين يقصد الطبيب المختص للعلاج، ولا يطمئن إلى غير ذوي الاختصاص، وليس الدين بأقل شأنًا من أمور الدنيا، وقد كان الأولون يسافرون طويلاً من أجل سماع حديث أو معرفة حكم شرعي، وقد تسرت الآن سبل المعرفة، ولا عذر لجاهل، ومن أهمل العلاج استفحل داؤه وعز شفاؤه، ومن قنع بمعرفته الشخصية قد يضر نفسه، والدين حذر من ادعاء بلوغ الغاية في العلم، فالله يقول: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: 85]. ويقول: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ [طه: 114]، والنبي صلى الله عليه وسلم يقول في ضمن حديث: «ثُمَّ يَظْهَرُ قَوْمٌ يَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ يَقُولُونَ: مَنْ أَقْرَأُ مِنَّا؟ مَنْ أَفْقَهُ مِنَّا؟» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَهَلْ فِي أَوْلَئِكَ مِنْ خَيْرٍ؟ قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ قَالَ: «أَوْلَئِكَ وَقُودُ النَّارِ أَوْلَئِكَ مِنْكُمْ، مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ». رواه الطبراني والبخاري بإسناد لا بأس به⁽²⁾.

1 - أخرجه أبو داود في سننه: ج 1/ ص 93 ح 337، وابن ماجه في سننه: ج 1/ ص 189 ح 572.

2 - أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ج 12/ ص 250 ح 13019، والبخاري في مسنده ج 1/ ص 405 ح 283.

أسباب النزول وكثرة الأقوال

جاء في ص 1 من كتاب الفريضة الغائبة : أن قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الحديد:16] نزل لأن الله استبطأ قلوب المؤمنين فعاتبهم على رأس ثلاث عشرة سنة، وهو قول ابن عباس، والذي في صحيح مسلم عن ابن مسعود قال: ما كان بين إسلامنا وبين أن عاتبنا الله بهذه الآية إلا أربع سنين، لكن ابن مسعود أسلم بمكة قديماً، وكان سادس ستة أسلموا ، فإسلامه كان قبل إسلام عمر الذي أسلم سنة خمس من النبوة ، وعلى هذا تكون الآية قد نزلت في السنة التاسعة من النبوة أي قبل الهجرة وتكون مكية ، مع أن السورة مدنية في قول الجميع، فكيف يمكن التوفيق بين حديث مسلم وبين الإجماع على أنها مدنية؟

ولذلك قيل: إن المعاتبين ليسوا هم المؤمنين حقاً، بل هم المنافقون بعد الهجرة بسنة، وكانوا مؤمنين ظاهراً، كما قال السدي وغيره، ولا سند له.

فوقت نزولها مختلف فيه بين مكة والمدينة، والمعاتبون مختلف فيهم أيضاً، وصاحب الكتاب اختار سبب نزولها قول ابن عباس، وترك قول ابن مسعود الذي هو أصح منه.

ولعل السبب في الاختلاف في سبب النزول وروايته عدم الفهم الحقيقي لاصطلاح العلماء في قولهم نزلت آية كذا في كذا ، أو بسبب كذا، فإن من العلماء من قالوا: إن أسباب النزول تتعلق بالناحية التاريخية، فلا بد من تحقيق وقت نزولها، ومنهم من قالوا: إنها تتعلق بالناحية التشريعية ، بمعنى أن حكم الآية ينطبق على هذه الحادثة. بصرف النظر عن كونها نزلت قبل الحادثة أو بعدها فهي كدليل، وليست سبباً ترتب عليه نزولها.

وقد أردنا بيان هذه النقطة التأكيد على أن الذي يتصدى لتفسير القرآن أو ترجيح بعض الآراء على البعض الآخر ، يجب أن يكون مسلحاً بالأدوات التي تساعد على الفهم

الصحيح، وأن يكون من ذوي الاختصاص الذين مروا على تعاطي هذه الدراسة حتى لا يضل ولا يضل غيره.

معنى الجهاد، ودور علماء العصر فيه

جاء في ص 2، أن علماء العصر أهملوا الجهاد ونجاهلوه بالرغم من أهميته القصوى.

ليكن معلوما أن هذا الاتهام ناشيء من الجهل بمعنى الجهاد ومن قصره على وسيلة واحدة من وسائله الكثيرة، وعلى ميدان واحد من ميادينه المتعددة، فالجهاد في أصله بذل الجهد لنيل مرغوب أو دفع مكروه، أو إزالته، وليس معناه فقط حمل السلاح للقتال في الميدان.

ومن ذلك قوله تعالى في شأن القرآن: ﴿فَلَا تُطِيعُ الْكُفْرِينَ وَجَاهِدْهُمْ بِهِ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: 52]، وهي سورة مكية، والقتال لم يفرض إلا في المدينة، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [العنكبوت: 69] وهي سورة مكية أيضا.

فهناك جهاد ضد النفس الأمارة بالسوء، قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾ [الشمس: 10/9]، ومعنى دساها: دنسها بالموبقات.

وقال على لسان الشيطان: ﴿فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [إبراهيم: 22]، فهي كما يقول بعض المتقدمين أعدى الأعداء وجهادها جهاد شاق. وفي حديث الترمذي: "المجاهد من جاهد نفسه لله عز وجل".

وهناك جهاد ضد الشيطان، والله يقول فيه: ﴿إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ [فاطر: 6]، ويقول: ﴿فَقُلْنَا يَتَّخِذُكُمْ هَذَا عَدُوًّا لَّكُمْ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجَنَّكُمَا مِنَ الْجَنَّةِ فَتَشْقَى﴾ [طه: 117]، ويقول: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَبْنَىءَ آدَمَ أَنْ لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ [يس: 60]

وهنا جهاد ضد المنافقين الذي يعيشون مع المسلمين بظواهرهم ومع الكافرين بباطنهم،
وجهاد ضد الكافرين المعروفين بكفرهم والمجاهرين بعدواتهم للمسلمين، وهناك جهاد ضد
الأعداء من الفقر والجهل والمرض، وضد التأخر وضد كل ما لا ينبغي أن يكون.

وكل عدو له سلاحه الذي يواجه به، وله رجاله الذين يجيدون فن الحرب، وجهاد الكفار
يكون بالسلاح عند اعتدائهم علينا، وعند وقوفهم في طريق الدعوة، ولا بد للسلاح من
رجال، ولا بد للرجال من تمويل وإعداد، وكل ذلك يشترك فيه عدد كبير من الناس : من
زراع ، وصناع ، وتجار، وأطباء، ومهندسين، وعمال، ورجال أمن، وقضاة، ودعاة، وكتاب،
وكل من يسهم من قريب أو بعيد في المعركة.

وجهاد هذا العدو هو الذي كان شغل المسلمين الشاغل في بدء تكوين المجتمع
الإسلامي، وأكثر آيات القرآن الكريم وأكثر الأحاديث كانت للأمر والتشجيع والتخطيط
لهذه المعارك، وحملت على الجهاد في سبيل الله، قال تعالى: ﴿أَنْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا
بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: 41]، وقال:
صلى الله عليه وسلم: « جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَالْأَسْتَكْمُ »⁽¹⁾. رواه أبو داود
بإسناد صحيح.

وهذا الجهاد فرض عين على كل قادر عليه إن أغار علينا العدو، وفرض كفاية إن لم تكن
إغارة علينا، بل كان هناك سير بالدعوة لنشرها في ربوع العالم، فيقوم بذلك جماعة من
القادرين نيابة عن غيرهم ما دامت فيهم كفاية.

وكل مسلم يجب عليه أن يكون مستعدا لإجابة النداء للجهاد، وهم جميعا يجب عليهم

1 - أخرجه أبو داود في سننه ج 3/ص 10 ح 2504، والدارمي في مسنده ج 2/ص 280 ح 2431.

الاستعداد الكامل بكل قوة، قال تعالى: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ﴾ [الأنفال: 60].

وأوجب الإسلام على كل مسلم أن يؤدي واجبه في الجهاد بالقدر الذي يستطيعه، ففي الحديث: "من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق" رواه مسلم. فالواجب هو الغزو بالفعل أو بنية الغزو؛ ليكون دائما على استعداد، وليبان أن الغزو يكون بحمل السلاح في المعركة، وبغيره، يقول الحديث الشريف: «مَنْ جَهَّزَ غَازِيَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا وَمَنْ خَلَفَهُ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا» (1).

ويقول: إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُدْخِلُ بِالسَّهْمِ الْوَاحِدِ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ الْجَنَّةَ: صَانِعُهُ يَحْتَسِبُ فِي صَنْعَتِهِ الْخَيْرَ وَالرَّامِيَ بِهِ وَمُنْبِلُهُ (2). والمنبل (بضم الميم وسكون النون). هو من يناول السهم للرامي أو يجهز به ليقوى على القتال.

بعد هذا البيان عن مفهوم الجهاد وميادينه وأسلحته وأساليبه نقول: إن العلماء الذين عناهم صاحب الفريضة الغائبة هم علماء الأزهر، وقد قاموا بواجبهم على خير ما يرام انطلاقاً من أمر الدين بذلك، ولكونهم قدوة للناس في المسارعة إلى الخير، ففي محاربة الجهل والرديلة أدى الأزهر وعلمائه واجبهم على مدى ألف عام أو تزيد، وفي مقاومتهم لظلم الحكام أخبارهم مشهورة؛ لأن المظلومين كانوا يعدونهم نواباً عن الشعب في التوسط لدى الحاكم، ولم يتقاعسوا عن خوض المعركة ضد الحملة الفرنسية التي وجهت إليهم أعنف ضربة إحساساً بخطرهم، وكان لهم دور بارز ضد حملات الإنجليز وضد الاحتلال، ومن

1 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 3/ص 1045 ح 2688، ومسلم في صحيحه ج 3/ص 1506 ح 1895.

2 - أخرجه أبو داود في سننه ج 3/ص 13 ح 2513.

مسجدهم الأزهر قامت الثورات.

ولما دخلت النظم الغربية، وجعل لكل مهمة ديوانها كانت الحروب ضد الأعداء من اختصاص وزارة معينة تعد لها وتشرف عليها، ووزعت الأعمال المدنية على المختصين في الوزارات الأخرى، وانخرط علماء الأزهر في سلك الجندية كغيرهم من المواطنين حاملين السلاح أو مشرفين على التوعية الدينية، ونال كثير منهم شرف الشهادة في معارك القناة وسيناء، وذلك إلى جانب إسهامهم الكبير في محور الأمية الدينية وفي التفقه في الدين ونشر الثقافة الإسلامية ومحاربة الرذيلة، ومارسوا مهمتهم في المعاهد والمساجد والمدارس في كل ميدان في داخل القطر وفي خارجه على المستوى العربي والإسلامي العام، وكفى بالله شهيدا على هذه الجهود إلى جانب شهادة العالم كله من المسلمين وغيرهم بالدور الكبير الذي يؤديه الأزهر في خدمة الدين واللغة، وفي مقاومة الظلم والاستبداد وفي تصديه للغزو الثقافي والسياسي، وفي زعامة مصر للعالم الإسلامي كله.

هل الجهاد هو السبيل الوحيد لعودة الإسلام من جديد؟

جاء في ص 2 أن علماء العصر تجاهلوا الجهاد في سبيل الله على الرغم من علمهم أنه السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الإسلام من جديد.

إن الجهاد الذي يشير إليه يقصد به حمل السلاح للقتال، وحمل السلاح ليس هو السبيل الوحيد لعودة الإسلام، فالجهاد كما قدمنا عمل واسع يبذل فيه الجهد في كل ميدان ضد الأعداء الكثيرين، وحمل السلاح لا يجدي مع المرضى والفقراء والضعفاء بوجه عام، فلا بد من رجال على مستوى لائق علماً وخلقا وصحة ولا بد من استعداد كامل بالمال والمؤن والذخائر، ومن قوة تكافئ قوة الأعداء، ولا بد من ضم جهود كل الدول الإسلامية وتنسيق عملها في هذه المعركة العالمية؛ إذا تحقق ذلك وغيره من الوسائل التي تضمن لنا الصمود، بل التحرك لغزو العدو في عقر داره قبل أن يهجم علينا صدق القول بأن الجهاد هو السبيل الوحيد لعودة ورفع صرح الإسلام.

وبدون ذلك لا يجوز التحرك خطوة واحدة تلقي بأيدينا إلى التهلكة، والقتال في الإسلام لم يفرض في مكة مراعاة لظروف المسلمين فيها من قلة الرجال، وقلة السلاح والمال. فلما تغير الوضع في المدينة وتهايت الظروف لخوض المعارك فرض القتال.

فالجهاد الذي يعيد الإسلام من جديد هو الجهاد الشامل للنفس والشيطان والمنافقين والمشركين، وجهاد الفقر والمرض والجهل والانحراف بكل مظاهره.
طواغيت الأرض وبعثة النبي بالسيف :

وجاء في ص 2 أن طواغيت هذه الأرض لن تزول إلا بقوة السيف، وأورد حديثاً رواه أحمد يفيد أن النبي بعث بالسيف، وأن رزقه تحت ظل رمح، وفسر ابن رجب هذا الحديث بأن الله بعث النبي داعياً بالسيف إلى توحيد الله بعد دعائه بالحجة، وأن من لم يستجب بالقرآن

والحجة والبيان دعي بالسيف.

إن منهج الدعوة هو عرض الإسلام أولاً بالحكمة، وعند الرفض يطلب من الكفار إخلاء الطريق لها لتبليغها، فإن أبوا وجب قتالهم، فالقتال هو آخر مرحلة من مراحل الدعوة لزحزحة الطواغيت عن طريقها، وهو ما يفيد تفسير ابن رجب للحديث، فإذا لم يكن هناك اعتراض للدعوة فلا قتال.

ونحب أن نبين هنا أن تبليغ الدعوة في الأيام الأولى كان بالسفر والانتقال إلى حيث يوجد الناس، وكان للطرق أخطارها التي يجب الاستعداد لها حفاظاً على النفس والمال.

والدعوة في عصرنا الحديث تعددت وسائلها الأمانة وقلت موانعها، فهي تبلغ بالصحف والكتب، وبالإذاعة وبوسائل الإعلام الأخرى، ولا تكاد توجد بقعة في الأرض لا تسمع أن هناك ديناً اسمه الإسلام، وإن كانت الصورة عنه لم تكتمل عند البعض، وذلك إلى جانب البعثات التي توفد والمنشآت التي تقام في كثير من أرجاء المعمورة للأقليات الإسلامية، وفيها لفت لأنظار غير المسلمين بوجود دين الإسلام، وعن هذا الطريق اعتنق الكثيرون الإسلام، بل إن التاريخ يثبت أن الإسلام قد انتشر في الجنوب الشرقي لآسيا، وفي السواحل الشرقية لأفريقيا، وفي أماكن أخرى بدون حملات حربية وفي الوقت الذي كانت فيه الخلافة الإسلامية ضعيفة حربية وسياسياً، وعليه فلم يعد السيف لازماً لتبليغ الدعوة لزومه في الأيام الأولى، وإن كان لازماً لصد العدوان حماية للأوطان والحرقات والمقدسات. والحديث الشريف لا بد أن يفهم على هذا الأساس في أن القتال هو لرد العدوان أو لتأمين الطريق للدعوة إذا كانت هناك عوائق، وفي أن النبي صلى الله عليه وسلم يشجع الناس على الجهاد وهو قدوتهم في ذلك، ولا يقنع بزعامته لهم، بل يشترك معهم ويأخذ نصيبه من الغنائم، كما يأخذون لا يعيش كلاً على غيره، بل يعيش مكافحاً مجاهداً في كل ميدان لبناء

المجتمع الجديد.

إن الفهم السطحي للحديث يوحي بأن الإسلام انتشر بالسيف، وأنه الوسيلة الأولى للدعوة وهذا مخالف تماماً لطبيعة الإسلام في كونه رحمة للعالمين، وفي دعوته للسلام والإخاء التي نص عليها في أكثر من آية وحديث: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَآفَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ﴾ [البقرة: 208]. ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [الأنفال: 61]، وروى البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال في بعض أيامه التي لقي فيها العدو: "يا أيها الناس لا تتمنوا لقاء العدو واسألوا الله العافية، فإذا لقيتموهم فاصبروا واعلموا أن الجنة تحت ظلال السيوف"، وليس هذا جبناً أو خوفاً، ولكن إثارة للسلام وحققنا للدماء، فإذا كان هناك اضطرار لخوض المعركة، فلتكن الشجاعة والاستبسال للفوز بإحدى الحسنيين النصر أو الشهادة.

فالقتال يكون عند استنفاد كل الوسائل، وكل ما جاء من الأمر به والحض عليه، فهو عند وجود ما يقتضيه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَتِّلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ [البقرة: 190]، وينتهي القتال إذا امتنعت الفتنة وضمنت الحرية لإقامة شعائر الدين. ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ فَإِنْ أَنَّهُمْ فَلَاعُدُونَ إِلَّا عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة: 193].

وفي الحديث في وصية النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمراء الجيوش والسرايا: "وإذا لقيت عدوك من المشركين فادعهم إلى ثلاث خصال، فأيتهن ما أجابوك فاقبل منهم وكف". رواه مسلم.

والثلاث هي الإسلام والتحول إلى دار المهاجرين، والجزية، وروى البخاري ومسلم أن

علياً رضي الله عنه لما أرسله النبي صلى الله عليه وسلم إلى حرب خيبر قال: "نُقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا . فَقَالَ « عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ ، فَوَاللَّهِ لَأَنْ يُهْدَى بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ » (1) .

كما أن العقيدة ما كانت تفرض أبداً بالقهر؛ لأنها عمل قلبي لا بد فيه من الاقتناع ، قال تعالى حكاية عن نوح عليه السلام: ﴿ أَنْزِلْ مُكُومَهَا وَأُنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ ﴾ [هود:28].

وقال لمحمد عليه الصلاة والسلام: ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ [يونس:99]. وقال: ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفِرْ ﴾ [الكهف:29]، وقال: ﴿ لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ ﴾ [البقرة:265].

وإذا كان الرسول - عليه الصلاة والسلام - كما جاء في حديث أحمد قد بعث بالسيف، فالمراد به الاستعداد للمواجهة؛ لأن دعوة الإسلام عالمية لا بد من تبليغها لكل العالم وفي كل العصور، والحق دائماً يلقي معارضة فلا بد من الاستعداد لها، كما أمر الله بإعداد ما يستطيع من قوة من أجل إرهاب المبطلين، فالسلام في الإسلام سلام مسلح، وهناك كثير من النصوص والحوادث في حرص الإسلام على السلام، وكراهيته لإراقة الدماء أفردت لها مؤلفات خاصة وحسبنا هذا القدر لفهم طبيعة الإسلام وما يرد في ذلك من نصوص، والتفاسير والشروح الموضحة للمراد من كل نص كثيرة وميسورة، وعلى الباحث أن يكون منصفاً غير متحيز لرأي يخدم فكره وهواه طالما وجدت آراء أخرى قد تكون أقوى، وسيأتي توضيح لهذه النقطة فيما بعد.

1 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 3/ص 1077 ح 2783، ومسلم في صحيحه ج 4/ص 1872 ح 2406.

هدى النبي صلى الله عليه وسلم في مكة

جاء في ص 3 أن النبي قال لأهل مكة وهو بها: "استمعوا يا معشر قريش. أما والذي نفس محمد بيده لقد جئتكم بالذبح".

ليكن معلوماً أن ما يوجد في كتب السيرة ليس كله صحيحاً، فالسيرة الصحيحة تؤخذ من كلام الله ومن كتب الحديث المعتمدة، والرواية الضعيفة تترك أمام الرواية الصحيحة، بل الصحيحة لا تقف أمام ما هو أصح منها، وتلك هي الطريقة الصحيحة في فهم النصوص، والحديث موجود في مسند أحمد، وسنده ضعيف.

إن ظاهر هذا الكلام يناقض ما جاء عن الإسلام من أنه دين الرحمة، ولم يحدث أنه صلى الله عليه وسلم رفع سيفاً في وجه أحد من أهل مكة قبل الهجرة وحتى بعد أن هاجر ودخلها فاتحاً في السنة الثامنة كان من الممكن أن يتقم منهم، لكنه أعلن على الملأ وهم ينتظرون ماذا يفعل بهم، فقال: "اذهبوا فأنتم الطلقاء"، بل إنه وهو متوجه لفتح مكة، قال: سعد بن عبادة في استعراض الجيش أمام أبي سفيان الذي أسلم حينذاك: اليوم يوم الملحمة، فيقول عليه الصلاة والسلام: "اليوم يوم الرحمة". وإذا كان من أسماؤه نبي الملحمة فمن أسماؤه أيضاً نبي الرحمة. كما رواه مسلم.

فالرحمة خلق، وهي الغاية من رسالته ففي الحديث: "إنما أنا رحمة مهداة" رواه البيهقي والحاكم والطبراني، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107] ، والملحمة لا تكون إلا عند وجود ما يقتضيها ، والنصوص في الرحمة التي فطر عليها كثيرة حتى على أعدائه.

ثم نقول: لو صرح النبي صلى الله عليه وسلم لأهل مكة في أزل دعوته بأنه جاءهم بالذبح أكانوا يتركونه بعد هذا التصريح، ويكتفوا بإيذائه باللسان أو اليد إيذاء لا يكافئ ما

توعدهم به من الذبح، وهم المعروفون بالحمية في مثل هذا الموقف؟ ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان في مكة مأمورا بالصبر والتحمل، والآيات في ذلك كثيرة: ﴿وَأَصْبِرْ عَلَى مَا يَقُولُونَ وَأَهْجُرْهُمْ هَجْرًا جَمِيلًا﴾ [المزمل: 10]، ﴿فَأَصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ [الروم: 60].

ولبعد معنى هذا الحديث عن واقع الدعوة الإسلامية ونصوصها القوية حمل بعض العلماء معنى الذبح على التغيير بمعنى استبدال شيء بشيء آخر، فقد جاء في النهاية لابن الأثير: وفي حديث أبي الدرداء: ذبح الخمر الملح والشمس والنينان أي: السمك، وهذه صفة "مري" يعمل بالشام، يؤخذ الخمر فيجعل الملح والسمك وتوضع في الشمس، فيتغير الخمر إلى طعم المري، فتستحيل عن هيئتها كما تستحيل إلى الحنية، يقول: كما أن الميتة حرام والمذبوحة حلال، فكذلك هذه الأشياء ذبحت الخمر، فحلت. اهـ

فقد يقصد من الحديث أن الرسول عليه الصلاة والسلام جاء قريشا بإبطال ما هم عليه من عقائد فاسدة وسلوك غير مستقيم، ولتحويلهم إلى مؤمنين موحدين ذوي خلق كريم.

الإسلام مقبل

جاء في ص 3 بشارة النبي صلى الله عليه وسلم بإقامة الدولة الإسلامية وإعادة الخلافة، وذلك فيما يلي:

أ- حديث مسلم: «إِنَّ اللَّهَ زَوَى لِيَ الْأَرْضَ فَرَأَيْتُ مَشَارِقَهَا وَمَغَارِبَهَا وَإِنَّ أُمَّتِي سَيَبْلُغُ مُلْكُهَا مَا زَوَى لِيَ مِنْهَا»⁽¹⁾. وهذا لم يحدث إلى الآن لوجود بلاد لم يفتحها المسلمون في أي عصر، وسوف يحدث إن شاء الله.

1 - أخرجه مسلم في صحيحه ج 4/ص 2215 ح 2889.

ونقول لما كان من أسلوب العرب التعبير بالشيء الكبير عن الشيء الصغير؛ لبيان أهميته وكذلك بالكثير عن القليل يمكن حمل الحديث على اتساع الرقعة التي يملكها المسلمون من الأرض، وذلك قد حدث، فإن العرب في جزيرتهم المحدودة وصلوا بفضل الإسلام إلى أماكن شاسعة من الأرض حتى بلغوا حدود الصين شرقا والمحيط الأطلسي غربا لدرجة أن أحد خلفائهم في بغداد تحدى الغمامة في السماء، وقال لها: في أي مكان تمطرين سيأتيني خراجك.

وإذا جاوزنا الملك المادي إلى الملك المعنوي، فإن الدين قد وصل العلم به إلى أقاصي البلاد من كل ناحية، وله دراسات في كل الجامعات، ومبادئه معمول بها وإن كانت بغير اسمه، وكل الحضارات قبست من حضارته، كما أنه ظاهر على كل الأديان التي ليست لها دعامة من حجة أو مبادئ تستطيع بها مواجهته، وإذا كان في بعض الدول الغير إسلامية قوة، فإن قوتها ليست بسبب أديانها فبينها وبين الأديان فجوة كبيرة أو عداً شديداً وبخاصة في مجال التطبيق في الحياة.

وإذا كان القرآن الكريم قد أخبر عن ذي القرنين بأنه بلغ مطلع الشمس ومغربها ويمكن الله له في الأرض، فهل معنى ذلك أنه بلغ اليابان شرقاً وأمريكا غرباً؟ إن المراد من هذا التعبير بيان سعة سلطانه، والسعة أمر نسبي، أو مقول بالتشكيك يصدق بالقليل والكثير.

ب- ويقال مثل ذلك في حديث أحمد الذي صححه الهيثمي من أن الدين سيبلغ ما بلغ الليل والنهار، ولا يترك بيت مدر ولا وبر إلا دخله⁽¹⁾. فالمراد به انتشاره على نطاق واسع، وقد حدث.

1 - أخرجه أحمد في مسنده ج 4/ص 103 ح 16998.

ج- كما أن حديث أحمد عن فتح القسطنطينية أولاً، ثم فتح رومية، إن صح، فإن أي بلاد أخرى نرجو أن يفتحها الله بالإسلام، وهل المراد برومية "روما الحالية" أو المراد أن الدين سيسيطر على ملك الدولتين الكبيرتين إذ ذاك وهما فارس والروم، لقد تم ذلك والحمد لله في عصر الخلفاء والسلف الصالح، ودخل الإسلام كل المستعمرات التي كانت تسيطر عليها الدولة الرومانية... ووصل فاتحوا الدولة العثمانية إلى أسوار فيينا.

على أن الفتح لا يتحتم أن يكون بالسيف، فقد انتشر الإسلام بوسائل أخرى ووجدت له جاليات في أكثر البلاد.

د- وحديث أحمد أيضاً عن عودة الخلافة على منهاج النبوة وكثرة الخيرات والبركات إن صح، فنرجو أن يتم ذلك، ولكن بأية وسيلة؟ لا بد من الاستعداد الكامل لمواجهة كل قوى العالم بأسلحتها الجبارة، فلنستعد، وإلا كنا كما يقول القائل:

ترجو النجاة ولم تسلك مسالكها *** إن السفينة لا تجري على اليبس.

عودة المهدي

جاء في ص 5 : أن المهدي سيظهر في آخر الزمان ويحقق العدل والأمان مستدلين به على إمكانية قيام الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة.

وعلى الرغم من الخلاف في مجيء المهدي آخر الزمان كعلامة من علامات الساعة، فإن كثيرين قد ادعوا المهديّة منذ عدة قرون، ولم تقم الساعة بعد.

وإمكان قيام الخلافة الإسلامية ليس هناك ما يمنعه شرعاً، لكن الواقع يقول لنا: إن ذلك يلزمه الاستعداد والتهيئة الكاملة عقيدة وسلوكاً وقوة في كل المجالات.

التمكين والاستخلاف للمؤمنين

وجاء في الصفحة نفسها أن الله لا يخلف الميعاد الذي جاء به في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ

ءَامَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لِيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلِيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَىٰ لَهُمْ وَلِيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا ﴿٥٥﴾ [النور: 55]. وعلى هذا فلا بد من الخلافة في الأرض.

ونقول: قد حدث ذلك والحمد لله ، وورث الله المسلمين أرض المشركين في جزيرة العرب، وأمنهم على دينهم وعبدوه لا يشركون به شيئا، وذلك بفتح مكة التي كانت معقل الشرك، ومعارضة الدين الجديد وإيذاء أتباعه، فصارت بلدا إسلاميا، وأمن المسلمون فيها، وفي غيرها، بل تعدى ذلك إلى معاقل الشرك في بلاد أخرى وفتحها الله على المسلمين، وكانت لهم فيها الدولة والسلطان.

وفي ص 5: إن إقامة الدولة الإسلامية واجبة لتحكم بها أنزل الله وهذا صحيح ؛ لأن دين الله جاء لتطبيقه، ولا بد أن يكون للمسلمين من يقوم على شأنهم لتنظيم مجتمعهم على هدي الدين، لكنه يقول: إذا كانت الدولة لن تقوم إلا بقتال فوجب علينا القتال- يقصد حكام اليوم- وذلك غير مسلم؛ لأن القتال لا يكون إلا للكفار والبغاة ، والوسائل كثيرة لقيام هذه الدولة ، وأهمها قيام كل فرد بواجبه نحو ربه ومجتمعهم على الوجه الأكمل، وإذا صار المجتمع طاهرا نقيّا تولى أحدهم الحكم عن جدارة وستخاره الأمة على أساس دينه، فلنضمن القاعدة الواعية لدينها المطبقة له في كل شؤونها، وستجيء الحكومة الإسلامي أوتوماتيكا.

أما وجوب البيعة على كل مسلم فهذا صحيح وذلك لكل أمير أو إمام يقوم على جماعة من الجماعات صغيرة كانت أو كبيرة، والتهديد بالميتة الجاهلية لمن ليس في عنقه بيعة هو لمن تخلف عن الجماعة المبايعة لإمامها ، وشذ عنها وشق عصا الطاعة عليها ، ولكن من هي الجماعة ؟

هي عامة المسلمين أو علماءهم الذين يسير الناس على هدايتهم، وليست هي الجماعة

المزعومة التي تدعي أنها هي وحدها على الحق وغيرها من عامة المسلمين ليسوا منها.

الدار التي نعيش فيها:

في ص 6: يتساءل في الكتاب، هل نعيش في دولة إسلامية؟، ثم ذكر كلام أبي حنيفة في دار الإسلام ودار الكفر، ورأي صاحبيه في ذلك، وكلام ابن تيمية عن بلدة تسمى "ماردين".

والمحققون قالوا: إن الحكم على بلد بأنها دار كفر أو دار إسلام أمر اجتهادي من واقع الأمر في زمانهم، وليس هناك نص من قرآن أو سنة في هذا التقسيم⁽¹⁾، ثم قالوا: ليس كل دار كفر تجب الهجرة منها، ويشن القتال عليها، فإن الأصل في معاملة المسلمين لغيرهم هو السلام، قال تعالى: ﴿فَمَا اسْتَقَمُّوْا لَكُمْ فَاسْتَقِمْوْا لَهُمْ﴾ [التوبة: 7]، وهذا إذا لم يكن بيننا وبينهم عهد وميثاق، فإن كان ذلك وجب احترامه ما داموا محترمين له، فإن نقضوا وجب قتالهم؛ لأنهم أصبحوا محاربين قال تعالى: ﴿وَإِنْ كَثُرُوا أَتَمَنَّهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: 12]. وما جاء من الأمر بقتالهم فهو لنقضهم العهد صراحة أو ضمناً، أو لترغب خيانتهم كما قال سبحانه: ﴿وَإِمَّا تَخَافُ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْصِرْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ [الأنفال: 58].

وإذا كان بعض الأئمة قال: بأن أمارة كون الدار دار كفر أن يحكم فيها بغير الإسلام، فإن المحققين قالوا: إن المدار هو على كون المسلمين في أي بلد يعيشون في أمن على دينهم، وعلى هذا لا تجب الهجرة منها إلى دار الإسلام كما كانت الهجرة واجبة على مسلمي مكة؛ لأنهم كانوا يتعرضون إلى الفتنة لترك دينهم، ولكن بعد أن فتحت مكة أصبحت دار إسلام لا فتنة فيها، وبالتالي لا تجب الهجرة منها، قال صلى الله عليه وسلم: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ وَلَكِنْ

1 - انظر: ص 32 من رسالة الشيخ محمد أبو زهرة: نظرية الحرب في الإسلام.

جِهَادٌ وَنِيَّةٌ» (1) .

ذكر المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة رأيين للفقهاء في دار الإسلام ودار الحرب، ثم اختار رأي أبي حنيفة في أن مدار الحكم هو أمن المسلم، فإن كان آمناً بوصف كونه مسلماً، فالدار دار إسلام وإلا فهي دار حرب، وقال: إنه الأقرب إلى معنى الإسلام، ويوافق الأصل في فكرة الحروب الإسلامية، وإنها لدفع الاعتداء.

ذلك أن دارنا تمارس فيها الشعائر الإسلامية بكل أمان واطمئنان والأحكام الإسلامية لا تقتصر على حكم القضاء في المنازعات، بل تشمل العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات والأسرة والعلاقات الدولية أيضاً، فهل فرض على المسلمين تغيير عقيدتهم، أو منعوا من إقامة شعائر دينهم بالصلاة والزكاة والحج، وهل فرضت عليهم في نظام الأسرة أحكام غير إسلامية؟.

إن الدستور ينص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، وأن الشريعة الإسلامية هي المصدر الأساسي للتشريع، وإذا كان هناك بعض السلبيات، فلا يجوز إغفال الإيجابيات التي ميزت بلادنا بميزة الإسلام إلى الحد الذي كانت لها الزعامة في العالم الإسلامي كله فهما لدينها فهما صحيحا، وحرصا على تطبيقه في كل المجالات، وقد أخذت خطوة إيجابية في تهيئة المواد الشرعية؛ لتكون في متناول من يتولون القضاء تمهيدا للعمل بها بصفة رسمية.

كيف ننسى الماثور عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن السلف الصالح في عدم الإغارة على جماعة تشتم منهم رائحة الإسلام بظهور بعض علاماته، كالأذان الذي ينادى به لإقامة الصلاة، وكالمسجد المعد لأدائها.

1 - أخرجه البخاري في صحيحه ج4/ص1567 ح4057، ومسلم في صحيحه ج3/ص1488 ح1864.

روى البخاري أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا غزا قوما وسمع أذاناً أمسك⁽¹⁾.
وروى أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا بعث السرية يقول «إِذَا رَأَيْتُمْ مَسْجِدًا أَوْ سَمِعْتُمْ مُؤَذِّنًا فَلَا تَقْتُلُوا أَحَدًا»⁽²⁾.
الحكم بغير ما أنزل الله:

جاء في ص 7: أن الأحكام التي تعلق المسلمون اليوم هي أحكام الكفر، والله يقول:
﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [المائدة: 44].

ولا بد هنا من بيان أن ما أنزله الله ليحكم به الناس شامل للعقيدة والعبادة والمعاملات وغيرها كما ذكرنا، وأن الذي لا يحكم بها يكون كافراً، لكن ليس مجرد عدم الحكم بها يكون كفراً، فإن الكفر معناه الجحود والإنكار، وليس معناه التقصير في تنفيذ أوامر الله، ولو جحد إنسان شيئاً علم من الدين بالضرورة، وأنكر أنه من عند الله فهو كافر.

لكن من اعترف بأنه مقرر شرعاً، ولكن أهمل في تنفيذه، فإن العمل لا يؤثر على الاعتقاد، ولم يربط بين العمل والاعتقاد في الفرق بين الإيمان والكفر إلا الخوارج الذين يكفرون مرتكب الكبيرة؛ وذلك لغرض سياسي معروف في التاريخ عند النزاع على الخلافة في عهد علي ومعاوية.

وفكرهم هذا مردود عليه من جمهور أهل السنة، ويكفي في ذلك هذا الحديث الصحيح:
«أَمَرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ

1 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 1/ص 221 ح 585.

2 - أخرجه أحمد في مسنده ج 3/ص 448 ح 15752، وأبو داود في سننه ج 3/ص 43 ح 2635، والترمذي في جامعه واللفظ له ج 4/ص 120 ح 1549.

إِلَّا بِحَقِّهَا وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ»⁽¹⁾.

وحديث أبي داود وأحمد: «ثَلَاثَةٌ مِنْ أَصْلِ الْإِيمَانِ : الْكَفُّ عَمَّنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَلَا نُكْفَرُهُ بِذَنْبٍ وَلَا نُخْرِجُهُ مِنَ الْإِسْلَامِ بِعَمَلٍ...إِلَى آخِرِ الْحَدِيثِ»⁽²⁾.

وما جاء من الأحاديث التي تكفر المسلم إذا ترك بعض الفرائض محمول كما قال المحققون على الترك إنكارا وجحودا ، وكذلك من فعل ذنبا كبيرا كالقتل، وقال عنه القرآن الكريم أنه يخلد في النار ، فالمراد التنفير من المعصية، أو ارتكابها استحلالا لها غير معتقد حرمتها .

وآية ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ من هذا القبيل، وهو الرأي الراجح من أراء متعددة في تفسيرها، وذلك حتى تنطبق على المسلمين، وإذا كان الرأي اجتهدا فلا يجوز التعصب له ولا الحكم بخطأ غيره، وبخاصة فيما يترتب عليه خروج من الإيمان إلى الكفر.

وقد جاءت النصوص بالنهي عن تكفير المسلم بغير سبب قطعي يبرز ذلك، روى البخاري ومسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «أَيُّهَا امْرِئِي قَالَ لِأَخِيهِ يَا كَافِرُ. فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ وَإِلَّا رَجَعْتُ عَلَيْهِ»⁽³⁾.

وإذا كان من المعروف الذي درج عليه العمل قديما وحديثا درء الحدود بالشبهات، وأن الخطأ في العفو خير من الخطأ في العقوبة، فمن باب أولى ألا نتسرع بالحكم على مسلم بالكفر حتى تثبت مما يوجب ذلك، فالخطورة في هذا الحكم أشد من الخطورة في إقامة حد قد يكون

1- أخرجه البخاري في صحيحه ج1/ص17 ح25، ومسلم في صحيحه ج1/ص52 ح21.

2- أخرجه أبو داود في سننه ج3/ص18 ح2532.

3- أخرجه البخاري في صحيحه ج5/ص2264 ح5753، ومسلم في صحيحه ج1/ص79 ح60.

ضرباً لا يفضي إلى إزهاق الروح، والذي يحكم بكفره يكون مرتدًا ينتهي أمره إلى القتل إن لم يتب.

هذا، وما ينقل من الكتب عن تكفير التار يجب التريث في فهمه « وسرى أنه منصب على احتقارهم لحكم الله ؛ لأنهم أصلاً كفار حتى لو تظاهروا بالإسلام، وتركوا الحكم بما جاء فيه طعنا في صدقه وصلاحيته فهم كفار، والحملات الشديدة عليهم من علماء عصرهم أساسها ما علموه عنهم من كذبهم في ادعاء الإسلام « والتأكد من كفرهم بالشواهد الثابتة لهم⁽¹⁾.

ولا يجوز أبداً أن تطبق هذه الأقوال المروية عن المفسرين والفقهاء والمؤرخين على المسلمين في عصرنا الحاضر إلا إذا رأينا كفراً صراحاً كما جاء في الحديث الصحيح. والصراح هو الواضح الذي لا يختلف فيه اثنان، أما ما كان محتملاً، فلا يجوز التمسك بالحكم به.

والحكام اليوم يشهدون الشهادتين ويقرون بوجوب العبادات، ولا يمنعون أحداً من أدائها ، ولئن كان عندهم أو عند غيرهم تقصير فكل ابن آدم خطاء، والخطأ لا يؤدي إلى الرمي بالكفر، وإنما الواجب تقويمه بالأسلوب الذي أمر الله به لنبيه صلى الله عليه وسلم في قوله : ﴿ ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ [النحل: 125] والذي جاء في الحديث الذي رواه مسلم : « مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ »⁽²⁾.

ويتحقق عدم الاستطاعة إذا ترتب على التغيير منكر أشد، أو نتج عنه ضرر كبير على من يقوم بذلك أو على غيره، كما قرره المحققون من العلماء، وهو مفصل في الكتب لمن أراد أن يستزيد.

1- فتاوى ابن تيمية ج 38 ص 528.

2- أخرجه مسلم في صحيحه ج 1/ ص 69 ح 49.

ولا يجوز مطلقا لأي أحد أن يغير المنكر بالسلاح، فهو من اختصاص ولي الأمر خوفا من الفتنة والفوضى، وقد بين الحديث الشريف أسلوب التعامل مع الحاكم إذا خالف حكم الله في معاملته للرعية، وليس في السلوك الشخصي.

روى البخاري ومسلم: « مَنْ رَأَى مِنْ أَمِيرِهِ شَيْئًا يَكْرَهُهُ فَلْيَصْبِرْ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ مَنْ فَارَقَ الْجُمَاعَةَ شَبْرًا فَمَاتَ ، إِلَّا مَاتَ مَيِّتَةً جَاهِلِيَّةً »⁽¹⁾. والمراد بالصبر عدم الخروج عليه كما يشير إليه آخر الحديث ، ويوضح أن الأمر هو في معاملة الحاكم للرعية لا في السلوك الشخصي حديث مسلم، فقد سأل سلمة بن يزيد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَامَتْ عَلَيْنَا أُمَرَاءُ يَسْأَلُونَا حَقَّهُمْ وَيَمْنَعُونَا حَقَّنَا فَمَا تَأْمُرُنَا فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثُمَّ سَأَلَهُ فَأَعْرَضَ عَنْهُ ثُمَّ سَأَلَهُ فِي الثَّانِيَةِ أَوْ فِي الثَّالِثَةِ فَجَذَبَهُ الْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ، وَقَالَ « اسْمَعُوا وَأَطِيعُوا فَإِنَّمَا عَلَيْهِمْ مَا حُمِّلُوا وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ »⁽²⁾.

وليس معنى هذا السكوت التام ، بل لا بد من النصيح بالأسلوب المفيد الذي لا ينتج شرا، ففي حديث مسلم: « خِيَارُ أئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُحِبُّونَهُمْ وَيُحِبُّونَكُمْ وَتُصَلُّونَ عَلَيْهِمْ وَيُصَلُّونَ عَلَيْكُمْ وَشِرَارُ أئِمَّتِكُمُ الَّذِينَ تُبْغِضُونَهُمْ وَيُبْغِضُونَكُمْ وَتَلْعَنُونَهُمْ وَيَلْعَنُونَكُمْ ». قَالُوا قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ أَفَلَا تُنَابِذُهُمْ عِنْدَ ذَلِكَ قَالَ « لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ لَا مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ أَلَا مَنْ وَلِيَ عَلَيْهِ وَالِ فَرَأَهُ يَأْتِي شَيْئًا مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ فَلْيَكْرَهُ مَا يَأْتِي مِنْ مَعْصِيَةِ اللَّهِ وَلَا يَنْزِعَنَّ يَدًا مِنْ طَاعَةٍ »⁽³⁾.

1- أخرجه البخاري في صحيحه ج/6 ص/2588 ح/6646 ، ومسلم في صحيحه ج/3 ص/1477 ح/1849.

2- أخرجه مسلم في صحيحه ج/3 ص/1475 ح/1846.

3- أخرجه مسلم في صحيحه ج/3 ص/1482 ح/1855.

ولنذكر قوله صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَهَانَ السُّلْطَانَ أَهَانَهُ اللَّهُ»⁽¹⁾.

إن تغيير المنكر أيا كان مرتكبه له وسائله المشروعة وقنواته التي من خلالها يحافظ على النظام وتؤمن الفوضى، لقد اطلع الله ورسوله على ما سيحدث لأمته من فتن، وأخبر عن الانتهازيين والفوضويين الذي تبدو على ظواهرهم الرغبة في الإصلاح، وقلوبهم منطوية على الشر يريدون أن يصطادوا في الماء العكر، فقال عليه الصلاة والسلام فيما يرويه الإمام مسلم: «يَكُونُ بَعْدِي أُمَّةٌ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدَايَ وَلَا يَسْتَنْوَنَ بِسُنَّتِي وَسَيَقُومُ فِيهِمْ رِجَالٌ قُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الشَّيَاطِينِ فِي جُثْمَانِ إِنْسٍ»⁽²⁾، والمقصود من هذا الحديث عدم الاشتراك في الفتنة وعدم التمكين للمنافقين أن يعيشوا بالأمن.

لا ينبغي أن يحمل هذا التوجيه على أنه من باب التخذيل وإقرار المنكر، بل المراد أن تكون خططنا للإصلاح مدروسة دراسة وافية، وألا تصطدم مع القوى التي يجب عمل حسابها بدقة.

هذا، وما نقل من فتاوى ابن تيمية ج4 ص288 لو فهمناه جيدا لعرفنا أن الذي يحكم بغير ما أنزل الله لا يحكم بكفره إلا إذا دعا أو رضي باتباع غير دين الإسلام، أو اتباع شريعة غير شريعة محمد صلى الله عليه وسلم، وهو معنى مسوغ، وفيه معنى الصدود عن الشرع إيمانا بأن غيره أحسن منه، والاتفاق بين الفقهاء على تكفير مثل هذا الإنسان اتفاق صحيح، ويجب عند فهم المعنى أن تقابل النصوص بعضها مع بعض ليتضح المراد، فكثير من النصوص له مناسبتة وظروفه، ولكل مقام مقال كما هو معروف.

1- أخرجه الترمذي في جامعه ج4/ص502 ح2224. وذكره الشيخ بمعناه ولفظه عند الترمذي «مَنْ أَهَانَ سُلْطَانَ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ أَهَانَهُ اللَّهُ» وقال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

2- أخرجه مسلم في صحيحه ج3/ص1476 ح1847.

هل حكام المسلمين اليوم في ردة عن الإسلام؟

جاء في ص 8: إن حكام هذا العصر في ردة عن الإسلام ؛ لأنهم تربوا على موائد الاستعمار فهم لا يحملون من الإسلام إلا الأسماء، وإن صام وصلى وزعم أنه مسلم، ثم ذكر حكم المرتد ونقل عن ابن تيمية أنه يقتل، كما نقل في ص 9 أيضا أن الخارجين عن شريعة من شرائع الإسلام الظاهرة المتواترة يجب قتالهم باتفاق أئمة المسلمين وإن تكلموا بالشهادتين ، فلو امتنعوا عن عبادة أو عن تحريم المحرمات أو عن الحكم بالكتاب والسنة في العقوبات وغيرها، أو أظهروا الإلحاد أو التكذيب بآيات الله وصفاته وجب قتالهم ، ثم ذكر أهل الطائفت الذين أسلموا، ولكن امتنعوا عن ترك الربا، وأن الله قال فيهم: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة: 279]، واستتج من ذلك أن هؤلاء إذا كانوا محاربين لله ورسوله يجب جهادهم.

ونقول: الحكم بكفر هؤلاء يكون إذا امتنعوا منكرين جاحدين معاندين ، كأهل الطائفت الذين تمسكوا بالربا غير راضين بتحريمه، فهم رفضوا حكم الله ، أما العاصي الذي يحس بأنه مقصر فيما أمر الله به فهو لم يخل حراما ولم يجرم حلالا.

وابن تيمية يصدر في هذه الفتوى عن معرفة بحقيقة التتار الذين وجهت إليه أسئلة كثيرة عنهم وعمن يوالونهم ويرضون بحكمهم بعيدا عن حكم الله، فالتتار كفار في الأصل يتظاهرون بالإسلام، وأفعالهم تفضح بواطنهم الكافرة، ولو لم يكونوا كفارا ما اجتاحتهم العالم الإسلامي وخربوه وارتكبوا أفظع الجرائم.

المقارنة بين التتار وحكام اليوم

في ص 10 يعقد مقارنة بين التتار وحكام اليوم، وهو قياس مع الفارق، فحكام اليوم ليسوا كفارا أصليين وليسوا مسلمين ارتدوا عن الإسلام، فهم لم يصرحوا بإنكار ما جاء به

الدين، ولم نبحث عن مكنون صدورهم لنعرف ما فيها من جحود، وما دام الأصل في المسلم أنه مسلم، فلا يجوز إخراجه عن الإسلام إلا بيقين، ولا يوجد يقين يرفع عنهم صفة الإسلام.

والفقرات السبع التي جاءوا بها من كلام ابن تيمية في الحكم على التتار الذين يحكمون بشرائعهم القائمة على الهوى والغرض، وفي الحكم على من يحبونهم ويتوددون إليهم، ومن انضم إليهم من الزنادقة وأشباههم، وكذلك على قتال التتار المسلمين وحبهم للكفار وطاعتهم.

إن هذه الفقرات بكل ما فيها من أحكام إنما هي على حقائق يعرفها ابن تيمية عن التتار ومن يوالونهم، وظاهر فيها الميل إلى غير شريعة الإسلام، وإثارة رضا الكفار على رضا الله، ولا شك في أن في ذلك كفر، ولو وجد مثله في أي عصر كان كفراً لا جدال فيه.

فهل في عصرنا من يؤلف -كوزير التتار- مصنفاً يثبت فيه أن النبي صلى الله عليه وسلم رضي بدين اليهود والنصارى، وأنه لا ينكر عليهم ولا يؤمرون بالانتقال إلى الإسلام؛ لأن الله قال: ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾ [الكافرون:6]؟

إن النبي صلى الله عليه وسلم لم يرض عن أي دين غير الإسلام؛ لأن الله يقول: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:85] ووجه الدعوة إلى اليهود والنصارى وغيرهم، وليس عليه بعد ذلك إرغامهم على الإسلام: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ إِسْلَمْتُ قَبْلَ أَنْ أَسْلَمُوا فَقَدِ اهْتَدَوْا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلَاءُ وَاللَّهُ بِصِيرٍ بِالْعِبَادِ﴾ [آل عمران:20].

وكون النبي تركهم بعد دعوتهم كما أمر الله لا يدل على رضا عن دينهم، فإن الرضا

بالكفر كفر، فالممنوع هو الرضا والحب لغير دين الإسلام، أما التعامل بدون هذا الرضا فلا مانع منه كما قال سبحانه: ﴿لَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾ (٨) إِنَّمَا يَنْهَكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَأَخْرَجُوكُمْ مِنْ دِينِكُمْ وَظَهَرُوا عَلَىٰ إِخْرَاجِكُمْ أَنْ تَوَلَّوْهُمْ وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٩﴾ [الممتحنة: 9/8].

والرضا والحب والمودة الممنوعة لغير الإسلام هي المقصودة من قوله تعالى: ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة: 22]

إن قراءة فتاوى ابن تيمية أو غيرها من الكتب يجب أن تكون للفاهمين لحقائق الدين والاصطلاحات الفنية المستعملة بين الفقهاء، حتى لا يكون هناك خلط بين الواجب والمندوب، أو بين الحرام والمكروه، أو بين الأصول التي يجوز إنكارها والفروع التي لا يؤدي إنكارها إلى الكفر، أو بين الاعتقاد الباطني والتعامل الظاهري .

إعانة التتار والخدمة في جيشه:

جاء في ص 13: إن إعانة الخارجين عن شريعة الإسلام محرمة، وهذا كلام صحيح ما دام ذلك في غير مصلحة الإسلام، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ تُلْقُونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ وَقَدْ كَفَرُوا بِمَا جَاءَكُمْ مِنَ الْحَقِّ﴾ [الممتحنة: 1] فالمعونة التي فيها ولاية ورضا وحب محرمة.

وكذلك الهجرة واجبة من أي بلد يخاف فيه المسلم من الفتنة في دينه، كما كانت واجبة على المسلمين من أهل مكة قبل فتحها، أما إذا لم تكن فتنة فلا تجب الهجرة كهؤلاء بعد فتح مكة، وقد صرح الرسول بأنه لا هجرة بعد فتحها، كما سبق.

في ص 13 أيضًا: أن المسلم إذا أكره على الخدمة في جيش التتار جاز ذلك ما دامت فيه

مصلحة للمسلمين ، وهم يقصدون بذلك أن جيش البلاد جيش كفار، ومن وجب عليه أداء الخدمة العسكرية لا يرفض؛ لأن فيه مصلحة للمسلمين الذين يعنونهم ويقصدونهم، وهم من كانوا على رأيهم في تكفير الدولة، فلعلهم يفسدون الخطط أو يطلعون على أسرار تفيدهم، وقد علمنا أن دولتنا والحمد لله مسلمة ونرجوها مزيدا من الحفاظ على إسلامها.

حكم أموال التتار وقتالهم

جاء في ص 14: نقلا عن ابن تيمية أن التتار لو أخذوا من المسلمين أموالهم يجوز أن يسلبها منهم المسلمون كغنيمة، وهذا صحيح، لكن حكامنا اليوم ليسوا تتارا، ولا يجوز أخذ أموال الدولة كغنيمة، وهذا ما سولته لهم أنفسهم بالسرفه والنهب والتعدي على الأموال العامة وإشاعة الفوضى والفساد.

كما جاء في الصفحة نفسها وجوب قتال التتار حتى لا تكون فتنة، ويكون الدين كله لله، ولا يكون هناك ترك لبعض الواجبات أو عمل لبعض الحرمات، كما قاتل أبو بكر من منعوا الزكاة.

إن ترك بعض الواجبات أو فعل بعض المحرمات لا يبيح القتال لمجرد ذلك، بل الذي يبيحه هو الإنكار والجحود، وأهل الردة منعوا الزكاة عن أبي بكر اعتقادا منهم أنها لا تجب إلا للنبي، فهم ينكرون فريضتها الدائمة؛ ولذلك أطلق عليهم أهل الردة.

موالاتهم ضد المسلمين:

في ص 16: نقلوا عن ابن تيمية أن من والى التتار فحكمه حكمهم ، وهذا صحيح ، ولكن هل حكامنا اليوم تتار؟ قد بينا ذلك من قبل، فهو قياس مع الفارق.

حكم من يخرج للقتال في صفهم مكرها:

في ص 17: نقلوا عن ابن تيمية أن المسلم إذا أخرجته التتار قهرا ليقاتل معهم ضد المسلمين فإنه يثبت على نيته، ونحن علينا أن نقاتل عسكر التتار جميعه بما فيه من المسلمين

المغلوبين على أمرهم؛ لأننا لا نستطيع تمييز المسلم من الكافر عند المعركة، والواجب على المكره للقتال معهم أن يفسد سلاحه، ولا يحارب به المسلمين وأن يصير حتى يقتل مظلوماً. وفي نقل هذه الفتوى استدراج لأتباعهم إذا أكرهوا على قتال المسلمين الذين يعترفون بأنهم مسلمين، وهم الجماعة بأن يكسروا أسلحتهم ولا يقتلوا بها مسلماً يعرفونه حتى لو أدى ذلك إلى أن يقتل.

وكما قلنا إن هذا الكلام مبني على أن حكام اليوم وجيوشهم كافرة، كالتار الذين صدرت فتوى ابن تيمية مناسبة لهم، ولسنا كذلك، والحمد لله.

آراء وأهواء

في ص 17: يخططون لإزالة الحكم القائم اليوم بالقوة حتى يقوم حكم الله، فالقوة هي الوسيلة الوحيدة في نظرهم لتحقيق هذا الهدف، وقد ذكرنا أن وسائل الإصلاح كثيرة ولا ترتب عليها فتنة، والأمر كله يحتاج إلى تخطيط سليم قد يستغرق وقتاً طويلاً، وهو تخطيط قائم أولاً على العلم الصحيح، ثم على الاقتناع بفكرة الإصلاح عند تطبيق العلم على العمل، ثم الرغبة الأكيدة في التنفيذ بعد دراسة الظروف دراسة وافية؛ لمنع كل المعوقات الداخلية والخارجية، مع استيعاب العبر والدروس من الثورات التاريخية لمعرفة أن كل ما كان عن غير دراسة واعية مصيره الفشل، ولا يستحق أن يسمى ثورة إصلاحية، بل يسمى انقلاباً مبعثه الهوى والغرض الشخصي.

ومنهج الإسلام في رسالته الإصلاحية كان منهجاً حكيماً استمر النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة عشر عاماً في مكة لم يتمكن من إقامة الدولة بل كان يهيء الرجال بالعقيدة الصحيحة والإيمان القوي الذي استطاع أن يتحمل كل صنوف الإيذاء حتى هاجر بهم وبعد عن جبابرة مكة المعوقين، واطمأن إلى الخلفاء الجدد الذين قدموا إليه في مكة يستحثونه على

الهجرة إليهم، بل كانت هجرته نفسها قائمة على تخطيط دقيق محكم يعرفه من درسها دراسة واعية، وكم كان المسلمون المستضعفون في مكة يستعجلون النصر، ولكن الرسول بين لهم أن كل شيء يقع بقدر من الله وأجل معلوم حتى تنهياً كل الأسباب وتزول المعوقات، ولم يتم النصر لهم إلا بعد أن هاجروا ثم فتحوا مكة بعد ثمان سنوات، ومكن الله لهم دينهم وأعزهم. إن فورة الشباب تحتاج إلى من يكبح جماحها، وإن التطلعات والآمال التي تمتلئ بها قلوبهم تحتاج إلى حكيم يعرف كيف يرسم لها الخط الذي تسير فيه حتى تتحقق الآمال والتطلعات.

إنهم يتعجلون قطف الثمرة قبل أن تنضج، بل يريدون أن يغرسوا اليوم ويحجوا غداً، وهذه نماذج من أفكارهم يفندون بها آراء الحكماء العقلاء، ويتهمونهم بأنهم عملاء أو مخذلون أو غير فاهمين.

1- الجمعيات الخيرية:

في ص 17: لا يرضون عن رسالة الجمعيات الدينية؛ لانتهاكها بأنها تأتمر بأوامر الحكومة وتعمل لمصلحتها معتقدين أن الصلاة والزكاة وسائر العبادات لا تقيم دولة الإسلام، والانتهاك ليس صحيحاً على إطلاقه، وإذا كانت الجمعيات تعمل في ظل الأوامر الرسمية، فهي تعلم أن الطاعة تكون في غير ما يغضب الله، والعبادات أساس للنجاح في كل معركة إسلامية تنتمي إلى الإسلام، فهي تقوي الإيمان وتهذب الخلق وتقوي الرابطة الاجتماعية وتعمل على وحدة المسلمين في كل أقطار العالم، وهي الأسس القوية لكل مجتمع سليم؛ إذا أدت على وجهها الصحيح الذي يحقق حكمة مشروعيتها، أما إذا أدت شكلياً وبدون اقتناع، فإنها أولاً: مردودة عليهم، وثانياً: لا تثمر ثمرتها المرجوة منها، والله سبحانه قال في الصلاة الصحيحة: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ [العنكبوت: 45]،

وقال في التي تؤدي شكلياً ويقصد منها الرياء: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ (٤) الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ (٥) الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ (٦) وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ (٧) [الماعون: 7/4]، فهي صلاة لم تثمر الرحمة والتعاون.

2. الطاعة والتربية وكثرة العبادة:

في ص 18: لا يرضون أن تكون كثرة العبادة محققة للغرض من إقامة الدولة الإسلامية؛ لأن المتعبدين لا يجاهدون في سبيل الله ولا يفارقون مساجدهم، ويقولون: إن الانشغال بالسياسة يقسي القلب، وينهى عن ذكر الله.

ونريد أن نبين أن طاعة الله وعبادته كل لا يتجزأ، فالصلاة لا تشغل عن الجهاد أبداً، بل إن الله سبحانه أمر المجاهدين وهم في المعركة أن يكونوا على صلة بالله مؤدين للصلاة ما أمكنهم ذلك، ولذا شرعت الصلاة المسماة بصلاة الخوف، والخلوة في المسجد لا يكون لها من الثواب مثل ثواب عمل اجتماعي يفك كربة مكروب أو يقضي حاجة محتاج، وقد جاء ذلك في حديث ابن عباس الذي ترك الاعتكاف في المسجد لقضاء مصلحة لأخ استعان به عليها، وذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «مَنْ مَشَى فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ خَيْرًا لَهُ مِنْ اعْتِكَافٍ عَشْرِ سِنِينَ، وَمَنْ اعْتَكَفَ يَوْمًا ابْتِغَاءً وَجْهِ اللَّهِ جَعَلَ اللَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّارِ ثَلَاثَ خَنَادِقَ، كُلُّ خَنَدَقٍ أَبْعَدُ مِمَّا بَيْنَ الْخَافِقَيْنِ»^(١)، رواه الطبراني والحاكم وقال صحيح الإسناد.

فالعبادة لا تمنع من العمل الاجتماعي أبداً، بل هي مساعدة عليه ومهيئة النفوس لأدائه على الوجه الأكمل، وقد صح في الحديث: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمُسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي

1- أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط 7/220 ح 7326.

سَبِيلِ اللَّهِ⁽¹⁾، وفي رواية: «كَالْقَائِمِ لَا يَفْتُرُ، وَكَالصَّائِمِ لَا يَفْطُرُ»⁽²⁾.

والنبي صلى الله عليه وسلم كان له نشاط بارز في كل مجال، ولم تشغله عبادته عن الجهاد، ولم يكن له نشاطه السياسي شاغلا له عن قيام الليل ولا صارفا له عن رعاية المحتاجين ومواساة المنكوبين.

لا بد لمن يهتدون من شأن العبادة أن يعرفوا سرها أولا، وأن يؤمنوا بأنها مدارس روحية تخرج الأبطال للجهاد في كل ميدان، وأنها شحنات تمد الإنسان بالقوة، ونور تكشف له الطريق السوي، وتبعده عن مواطن الزلل، ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللَّهِ وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الجمعة: 10]، فالفلاح نتيجة للصلاة مع النشاط الواسع في تحصيل كل ما يحتاجه الإنسان ويقوي به مجتمعه مع استدامته ذكر الله ومراقبته؛ ليكون مخلصا بعيدا عن الانحراف.

3- قيام حزب إسلامي:

في ص 18: لا يرضون عن قيام حزب إسلامي يحطم دولة الكفر؛ لأن هذا الحزب سيعمل لبناء دولة الكفر والمشاركة في الآراء والمساعدة في المجالس التي تشرع من دون الله. ونحب أن نبين أن أي تجمع إسلامي إذا كان يستهدف من تجمعه تحقيق أغراض شخصية، ولا يستهدف المصلحة العامة، فإن الإسلام ينكره ولا يرضى عنه، والحديث الشريف يبين أن الإنسان مجزي بنيته في عمله، وأن المقاتل في الميدان إذا كان غرضه دنيا من غنيمة أو شهرة، فهو غير مجاهد في سبيل الله ليس له ثواب المجاهدين، فقد سئل عليه

1 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 5/ص 2047 ح 5038

2 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 5/ص 2237 ح 5661، ومسلم في صحيحه ج 4/ص 2286 ح 2982.

الصلاة والسلام عن الرجل يقاتل شجاعة، ويقاقل حمية، ويقاقل رياء. أي ذلك في سبيل الله؟ فقال: « مَنْ قَاتَلَ لِيَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ »⁽¹⁾

4. الاجتهاد في الحصول على المناصب:

وفي ص 19: لا يرضون عمن يقول: لا بد للإصلاح من تولي المراكز والمناصب؛ لتكون كلها إسلامية ويسقط النظام الكافر وحده وبدون مجهود، لا يرضون عن ذلك؛ لأن المناصب ستكون موالية للنظام لا مسقطه له.

إنهم ينظرون إلى كل هذه الاقتراحات بمنظار أسود لا يرى أمامه إلا حكاما كافرين، ودولة غير إسلامية، وهذا مرفوض كما قدمنا غير مرة.

5. الدعوة فقط لتكوين قاعدة عريضة:

وفي ص 19 أيضا: لا يرضون عمن يقول: إن إقامة الدولة الإسلامية يكون بالدعوة فقط، وإقامة قاعدة عريضة، ويؤكدون أن الدولة تقوم بالقلة المؤمنة، ولا يلزم أن تكون هناك قاعدة عريضة؛ لأن الدعوة إلى تكونها تقاوس عن الجهاد.

كما يؤكدون أن الإسلام لم ينتصر بالكثرة: ﴿كَمْ مِنْ فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً يَأْذِنُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 249]، والحديث يقول في الكثرة: « غَنَاءٌ كَغَنَاءِ السَّيْلِ »⁽²⁾.

ويستبعدون تكوين هذه الكثرة المؤمنة؛ لأن وسائل الإعلام تحت سيطرة الكفرة والفسقة، والواجب تحرير هذه الأجهزة الإعلامية من أيديهم، وبمجرد النصر ستكون الإستجابة، ثم يقولون: إن الدعوة إلى الإسلام واجبة، ولكن على ألا تشغلنا عن الجهاد.

1 - أخرجه البخاري في صحيحه ج 6/ص 2714 ح 7020، ومسلم في صحيحه ج 3/ص 1513 ح 1904.

2 - أخرجه أبو داود في سننه ج 4/ص 111 ح 4297.

إنهم بهذا الكلام متعجلون يريدون أن يحققوا أغراضهم، ولو بعدد قليل منهم، ونريد أن يفتح المسلمون عيونهم على هذه الحقيقة، وهي أن القلة الصادقة في إيمانها نصرها الله في بدر؛ لأنها كانت أمام أمر واقع، ولولا أن الرسول دعا ربه أن يمدّه حتى لا تهلك جماعته ويقضى على دينه، فربما كانت النتيجة غير ذلك فأمدّه الله بالملائكة ونسب النصر إليه: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: 17].

ولولا نزول الملائكة أيضا مع القلة التي ثبتت معه بعد الرعب الذي نزل بالكثرة في حنين ما تم النصر لهم: ﴿وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ فَلَمْ تُغْنِ عَنْكُمْ شَيْئًا وَضَاقَتْ عَلَيْكُمْ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ ٢٥ ثُمَّ أَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَى رَسُولِهِ وَعَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَأَنْزَلَ جُنُودًا لَمْ تَرَوْهَا وَعَذَّبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [التوبة: 25/26]. إن القلة والكثرة أمر نسبي، وهي تعتمد على الإعداد النفسي المعنوي والإعداد المادي والفني، وقد يكون النقص في بعضها يكمله زيادة في البعض الآخر، فهل مع هؤلاء القلة من الإيمان الصادق ما يجعل الله يمدّهم بعونه في حركتهم؟

إن الله سبحانه جعل للعدد حسابه في وجوب القتال: ﴿يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ ٦٥ أَلَنْ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: 65/66]، فهم مؤمنون صابرون في الآيتين، ولكن هناك حساب للعدد مع مراعاة عوامل القوة الأخرى في البدن والسلاح والمال، وما يلزم من الأسباب العادية للمعركة، وهو سبحانه الأمر بالتسلح الكامل مع مراعاة لقانون الأسباب والمسببات:

﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾ [الأنفال: 60].

6. الهجرة:

في ص 20: لا يرضون عمن يقول: إن الطريق لإقامة الدولة الإسلامية هو الهجرة إلى بلد أخرى، وإقامة الدولة هناك، ثم العودة مرة أخرى فاتحين، ويقولون لهؤلاء بدل أن تهاجروا لإقامة دولة إسلامية في غير بلدكم أقيموا هذه الدولة في بلدكم، ثم اخرجوا منها فاتحين.. ويعيبون شطحات من يفكر في الهجرة ولا يرون سبيلا إلا القتال مستشهدين بقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كَرْهٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: 216]. وقوله: ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [الأنفال: 39].

ونحن نقول عن الهجرة: إنها هي الانتقال من دار الخوف إلى دار الأمان، وبحمد الله دارنا أمان لا خوف، فمن هو الذي يخاف أن يصلي، أو يصوم، أو يزكي، أو يحج. إن الاستقامة الصحيحة الخالصة لا يكون معها انحراف، أما التدين الظاهر لأغراض معينة، أو بغير فهم صحيح لأحكام الدين فهو خطر على صاحبه وعلى المجتمع، وتجب الحيلة منه والتنبيه له.

وكذلك الهجرة تكون من دار الكفر إلى دار الإيمان، وبحمد الله بلدنا بلد إيمان لا كفر كما سبق توضيحه، ولا نبالغ إذا قلنا: إن الإيمان فيها يفوق إيمان كثير من البلاد الأخرى. ونكرر التنبيه على أن إقامة الدولة الإسلامية لها وسائل سلمية كثيرة، ولم يتعين القتال وسيلة وحيدة، وإذا كان الله سبحانه قد كتب علينا القتال وهو كره لنا؛ لأن النفس البشرية حريصة على الحياة، فإن ذلك عند وجود ما يقتضيه، وهو هجوم الكفار علينا، أو تأمين طريق الدعوة عند الانتقال بها، أو دفع الصائل المعتدي على النفس أو المال، أو العرض أو الوطن

كما في الحديث الشريف : « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ وَمَنْ قُتِلَ دُونَ أَهْلِهِ أَوْ دُونَ دَمِهِ أَوْ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ »⁽¹⁾. رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث صحيح.

7. الانشغال بطلب العلم:

في ص 21: يعيبون على من يقول: إن الطريق لإقامة الدولة الإسلامية هو الانشغال بطلب العلم، فهو فريضة، ويردون على ذلك بأنهم لم يسمعوا قولاً يبيح ترك الجهاد، وهو فرض عين من أجل طلب العلم وهو فرض كفاية، ولا قول بتعلم السنن والمستحبات وترك فرض الجهاد.

ويذكرون أن رجلاً أسلم على يدي الرسول ثم نزل المعركة قبل أن يتعلم شيئاً، بل قبل أن يعمل شيئاً واستشهد، والذي يتعلم الصلاة عليه أيضاً أن يتعلم الجهاد.

وهناك مجاهدون منذ بداية الدعوة وفي عصور السلف لم يكونوا علماء وفتح الله على أيديهم البلاد، وحقق لهم نصراً لم يقم به علماء الأزهر يوم أن دخل نابيلون وجنوده جامعهم، فالعلم ليس هو السلاح، بل السلاح هو القتال، ثم يقولون في النهاية نحن لا نحقر قدر العلم والعلماء بل ننادي به، ولكن لا نحتج به في التخلي عن فرائض شرعها الله.

ونقول لهؤلاء: إن العلم فريضة عينية بالقدر الذي يعرف الإنسان به واجبه، وفيما زاد

على ذلك يكون فرض كفاية أو مندوباً، ولم يقل أحد أبداً: إن طلب العلم يقعد الإنسان عن الجهاد إذا وجب، ولا عن أي واجب آخر.

ولكن الجهاد الذي يريده هؤلاء هو جهاد الحكومة وإسقاطها، والواجب أن يشترك فيه كل قادر عليه، ولا يعذر أحد عنه بطلب العلم، وكما سبق أن أوضحنا: إن العلم نفسه من

1 - أخرجه أبو داود في سننه واللفظ له ج 4/ص 246 ح 4772 من حديث سعيد بن زيد، وأخرجه الترمذي في جامعه بنحوه: ج 4/ص 29 ح 1419.

الوسائل الأساسية للنهوض بالمجتمع ولإصلاحه على النحو الذي يرضى عنه الدين، وليس القتال هو الوسيلة الوحيدة الواجبة التي يترك من أجلها طلب العلم، والذين دخلوا معارك الجهاد الحقيقية في الزمن الأول كانوا يجاهدون جهادا واجبا، وكانوا على علم بما يقومون به من أعمال وما يؤدونه من واجبات أخرى، وفي الوقت الذي لا يكون فيه جهاد واجب.

كان النبي صلى الله عليه وسلم لا يقبل فيه من له أبوان ضعيفان لا عائل لهما غيره؛ إبقاء على الواجبات الأخرى حتى لا تهمل.

والله سبحانه عندما قال: ﴿مَا كَانَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ وَمَنْ حَوْلَهُمْ مِنَ الْأَعْرَابِ أَنْ يَتَخَلَّفُوا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا يَرْغَبُوا بِأَنْفُسِهِمْ عَنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ لَا يُصِيبُهُمْ ظَمَأٌ وَلَا نَصَبٌ وَلَا مَخْمَصَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَطْئُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَدُوٍّ نَيْلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة: 120]، فليس المراد أن ينفروا جميعا للغزو ويتركوا المرافق والمصالح الأخرى التي يعتمد عليها المجاهدون في التمويل والاطمئنان على ذويهم الذين تركوهم، ولهذا نزلت آية بعد ذلك تنسخ هذا الحكم أو تخصصه، وهي قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانِ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122]، أو المراد بالآية الأولى أن من استنفره النبي وطلبه للجهاد لا يجوز له التخلف عنه⁽¹⁾.

هذا، وما يقال: إن الكل لا بد أن يخرج للجهاد، وكل فرقة ترسل من يستطلع أخبار العدو لتحذر الجيش وتستعد له، وهو معنى التفقه في الدين المذكور في الآية كلام بعيد عن الصواب، فأين التفقه في الدين من استطلاع أخبار العدو.

1 - انظر: نيل الأوطار ج 7 ص 224.

وقد جاء في ص 22: أن عذاب الله للكافرين من الأمم السابقة كان بالخسف ونحوه، لكن عذاب الكافرين في الأمة الإسلامية هو القتال أولاً، ثم يأتي عذاب الله بعد ذلك: ﴿قَتَلُوهُمْ يَعْذِبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْزِهِمْ وَيَبْغِزُهُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفُ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: 14]

وكل ذلك تحريض على قتال الحكام؛ لأنهم كفار، ولن ينصر الله دينه إلا بعد قتالهم، مع العلم بأن القتال واجب، كما قلنا إذا وجدت دواعيه المذكورة من قبل.

الخروج على الحاكم

في ص 23: يوردون حديث مسلم في مبايعة النبي لأصحابه على السمع والطاعة، وعدم منازعة الأمر أهله إلا عند الكفر البواح (الصريح) الذي يوجد فيه برهان من الله، وينقلون عن الشراح أن الإمام لو طرأ عليه الكفر انعزل ووجب خلعه، وهذا صحيح، لكن هل تحققنا من كفر الإمام أو الحاكم؟

إن الكفر كما قدمنا إنكار وجحود لشيء مما علم من الدين بالضرورة، أما التهاون فيه مع العلم بمشروعيته فلا يلزم منه الكفر، والكفر لا بد أن يكون متيقناً، وليس بالأخذ بالشبهة أو المظنة فالحدود تدرأ بالشبهات، ولو وجد سبب واحد من مائة سبب، يضعف حجة الكفر أخذنا به، ولا نحكم بالكفر كما جرى عليه الفقهاء ذوا الاختصاص في فهم أحكام الدين.

العدو القريب والبعيد

في ص 24: يهونون من تحرير القدس؛ لأنه بعيد عنا، وأولى أن نقاتل العدو القريب منا وهم الحكام؛ ولأن تحرير القدس ليس لصالح الدولة الإسلامية القائمة، بل لصالح الدولة الكافرة؛ ولأن القتال يجب أن يكون تحت راية مسلمة وقيادة مسلمة، وهؤلاء ليسوا مسلمين، ولأن هؤلاء الحكام هم سبب وجود الاستعمار، فعلينا أن نقاتل من كانوا سبباً فيه؛ لأن قتال

الاستعمار مباشرة مضيعة الوقت، والنتيجة هي وجوب اقتلاع القيادات الكافرة الحالية. وقد بينا أن تكفير الحكام ليس له سلطان من الله صريح كما يقول الحديث، فكيف نشغل بقتالهم، وكيف لا نحرر القدس تحت قيادتهم؟ وتقويم الحكام له وسائل سلمية كثيرة.

هل الجهاد للدفاع فقط؟

في ص 24: يردون على من قال: إن الجهاد في الإسلام للدفاع، وإن الإسلام لم ينتشر بالسيف، ويقولون: إن الجهاد هجوم أيضا؛ لحديث: «مَنْ قَاتَلَ لِيَتَكُونَ كَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ».

ونرد بأن الحديث للحض على إخلاص النية في القتال فلا يكون لمغنم أو رياء كما نرد عليهم بأن الدفاع عن الإسلام عند هجوم الكفار علينا هو لتكون كلمة الله هي العليا باقية دائمة محفوظة مصونة، ومع ذلك نقول: إن القتال يكون أيضا لتأمين طريق الدعوة عندما نتحرك لنشرها في العالم، ونقاوم من يعترضنا، وليس معناه أن نرفع السلاح على الناس؛ ليقبلوا الإسلام، وقد بينا ذلك من قبل بوضوح.

ثم قالوا: إن الإسلام انتشر بالسيف، ولكن في وجه أئمة الكفر الذين حجبوه عن البشر، وبعد ذلك لا يكره أحد عليه، وهذا كلام صحيح إذا فهمناه على ضوء ما سبق في أول هذا الرد، ولكن ينبغي ألا نعطي فرصة للطاعنين في الإسلام حين نعبر عن تأمين "طريق الدعوة بأن الإسلام انتشر بالسيف".

ثم ذكر كتب النبي إلى هرقل وكسرى دليلا على رفع السيوف في وجوه الذين يحبون الحق، مع أن هذين الكتابين ليس فيهما تهديد بالسلاح أبدا، بل فيهما: «فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ» [آل عمران: 64]. «وإن أبيت فإن إثم المجوس عليك».

ولا يوجد طريق صحيح يثبت أن النبي هدد أحدا برفع السيوف عليه إن لم يسلم، بل كان

استعمال السيف إن امتنعوا عن تخلية الطريق للدعاة، وذلك عند عدم إسلامهم، وعدم دفعهم الجزية؛ لحمايتهم وضمان حريتهم الدينية.

آية السيف:

في ص 26: يقولون إن آية السيف نسخت كل آية فيها الصبر على أذى الأعداء، وأوردوا آراء كثيرة في تفسير هذه الآية، ولم يرتضوا قول السيوطي في أن آيات الصبر هي عند الضعف، وآيات القتال هي عند القدرة. ويقولون: إن تعطيل الجهاد تعطيل لنيته مع الأمر بها.

والرد على ذلك هو: أن الأقوال إذا كانت متعددة في تفسير آية السيف، فمعنى ذلك أنها آراء اجتهادية، لا يجوز التعصب لبعضها، والسيوطي ممن لهم رأي في التفسير، فلماذا لا يكون رأيه هو الراجح؟

ثم إن الجهاد مفروض وبقا إلى يوم القيامة، وقد سبق أن قلنا: إن الجهاد مبادئه متعددة وأساليبه متنوعة وبالنسبة للمشركون يكون جهادنا لهم بما يستطيع مما نص عليه الحديث: «جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ»⁽¹⁾.

وما دامت الوسائل متعددة، فالجهاد يكون بما هو أنسب، والمتفق عليه أن العدو إذا هاجمنا، ولم يكن إلا القتال وسيلة للدفاع وجب القتال، ونية الجهاد والغزو لا بد أن تكون موجودة دائما؛ ليكون الإنسان مستعدا عند الاقتضاء، والنية نفسها تستلزم الاستعداد الذي قال الله فيه: «وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ» [الأنفال: 60]، وليس معنى الإعداد أننا نهاجم ونعتدي، ولكنه للإرهاب كما تقول الآية، بمعنى أن العدو إذا علم أننا مستعدون لا يفكر في الهجوم علينا، وعند اعتدائه وجب قتاله لا محالة.

1 - أخرجه الإمام أحمد في مسنده ج 3/ص 153 ح 12577، وأبو داود في سننه ج 3/ص 10 ح 2504.

هل القتال فرض الآن؟

جاء في ص 29: أن القتال الآن واجب مستدلين بأن الكفار اعتدوا علينا وهم موجودون معنا، ويريدون بالكفار - وهم العدو - الحكام الذين انتزعوا القيادة من المسلمين، فقتلهم واجب على كل إنسان ولا يتوقف على استئذان الوالدين.

والرد سهل على ذلك بأن الحكام ليسوا كفارا، وعلى هذا لا يجوز حمل السلاح في وجوههم، وإذا كان هناك تقصير منهم كمسلمين فالوسيلة الواجبة في تغيير المنكر هي ما يستطيع من يد أو لسان أو قلب، ولا تكون الوسيلة إلا بمن يملكها على ألا يترتب عليها فتنة، كما قال الشاطبي وغيره: إن عزل الوالي الكافر لا يكون إلا عند وجود قوة كافية، وبشرط ألا يراق دم.

مراتب الجهاد ومراحله

في ص 30: يوردون ما قاله ابن القيم من الجهاد للنفس والشيطان والمنافقين والكفار، ويقولون: إن هذه مراتب، وليست مراحل لا تغني مرتبة عن مرتبة، وهذا صحيح، لكنهم يحتمون الآن جهاد الكفار، ويريدون بهم الحكام، وقد ردنا على ذلك أكثر من ذلك.

خشية الفشل

في ص 31: ينفخون في قلوب جماعتهم للقيام بالجهاد؛ لأن النصر محقق، ولكن يكون فشل إلا أثناء العملية ذاتها ولا فيما يعقبها

وهذا كله مبني على استعمال العنف والقتال لإقامة الدولة الإسلامية، وهو مردود كما سبق بتعدد الوسائل السلمية، وأنه هؤولاء إلى التريث والتدبر والأناة والحساب الدقيق لكل الاحتمالات ليس في المواجهة المسلحة فقط، بل في كل عمل من الأعمال، والإسلام يحثنا على ذلك في أكثر من نص، فإله يقول: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا

جَمِيعًا ﴿ [النساء:71]، ويقول لمن في ميدان المعركة وهم يصلون: ﴿وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ﴾ [النساء:102]، والنبي صلى الله عليه وسلم كان في معاركه وفي كل تحركاته يعتمد على النظام ودراسة المواقف، وهجرته من مكة إلى المدينة كان فيها تخطيط محكم لا مجال لتفصيله الآن، فكان فيها الاعتماد بعد الإيمان بالله على الأسباب والمسببات؛ لأنها قانون الله الذي دبر الكون على أساسه، فليحذر الشباب بالذات أية مغامرة في حياتهم مالم تكون هناك دراسة كافية واستعداد كامل، حتى لا يلقوا بأيدهم إلى التهلكة.

القيادة

في ص 31: تحدثوا عن القتال هل يحتاج إلى وجود قائد مناسب أو لا، ولا داعي لبحث هذا الموضوع من الناحية الفقهية ما دما قد بينا أننا لسنا في حاجة إلى قتال المسؤولين اليوم لإقامة الدولة الإسلامية.

البيعة على القتال والموت، التحريض على الجهاد في سبيل الله، عقوبة ترك الجهاد، هذه العناوين وغيرها من ص 32: ص 50 أحكام فقهية تتصل بالجهاد وهو القتال، ولا داعي لمناقشتها فكتب الفقه أوفتها حقها، ونحن في غير حاجة اليوم إلى القتال ضد من جعلهم هؤلاء هدفا للقتال وهم الحكام في نظرهم كفار ومنافقون، وقد بينا خطأ هذه الفكرة.

وقياس حكام المسلمين اليوم على التارقياس مع الفارق كما بينا، ومجتمعاتنا اليوم ليست مجتمعات جاهلية ولا مجتمعات كفر، وديارنا ليست ديار حرب وكفر، بل هي والحمد لله ديار سلم وإسلام، بل هي بحق زعيمة العالم الإسلامي فهما لدينها وتطبيقا له.

وإذا كانت هناك مخالفات من بعض المسلمين، فلا يجوز سحب الحكم بها على المسلمين:

﴿وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا نُزِرُ وَأَزِرُّ وَزَرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام:164].

والمسلمون ما داموا آمنين على القيام بواجباتهم الدينية المفروضة عليهم وغير المفروضة

دون عائق يمنعهم منها، فهم في مجتمع مسلم ودار إسلامية على المختار من أقوال الفقهاء في تحديد دار الكفر ودار الإسلام.

وليس النشاط الديني قاصراً على الدعوة إلى تغيير المنكر، فهو نشاط متكامل لكل ما طلبه منا الدين، ويمكن مزوالة الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة مع الحذر الشديد من اتخاذها وسيلة لأغراض شخصية أو أهداف دنيوية لا يقرها الإسلام.

فقد روى الترمذي حديثاً حسناً عن النبي صلى الله عليه وسلم، يقول: «يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ رِجَالٌ يَخْتَلُونَ الدُّنْيَا بِالْدِّينِ يَلْبَسُونَ لِلنَّاسِ جُلُودَ الضَّأْنِ مِنَ الدِّينِ أَلَسْتُمْ أَهْلَ مِنَ السُّكْرِ وَقُلُوبُهُمْ قُلُوبُ الذَّائِبِ يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ أَيْبَى يَغْتَرُّونَ أَمْ عَلَى يَجْتَرُّونَ فَبِى حَلَفْتُ لَأُبْعَثَنَّ عَلَى أَوْلَئِكَ مِنْهُمْ فِتْنَةً تَدْعُ الْحَلِيمَ مِنْهُمْ حَيْرَانٌ»⁽¹⁾.

وننبه إلى أن إصلاح أي مجتمع ليس مهمة فرد واحد أو هيئة واحدة أو جماعة مخصوصة؛ فالكل متضامن وعليه واجب يؤديه بقدر استطاعته في المنزل والمدرسة والمصنع والحقل والمتجر والديوان والنادي .. وليس من الدين أن يتملص أحد من المسؤولية ويلقيها على غير، فكلكم راع وكل راع مسؤول عن راعيته كما ثبت في الحديث المتفق عليه⁽²⁾، وطوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس، كما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم⁽³⁾.

﴿ هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ. وَلِيَعْلَمُوا أَنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ وَلِيَذْكُرُوا الْأَلْبَابَ ﴾
[إبراهيم: 52]

1 - أخرجه الترمذي في جامعه ج 4/ص 604 ح 2404.

2 - متفق عليه: أخرجه البخاري في صحيحه ج 2/ص 901 ح 2416، ومسلم في صحيحه ج 3/ص 1459 ح 1829.

3 - أخرجه القضاعي في مسند الشهاب 1/358 ح 614. من حديث سفيان بن أسيد الحضرمي رضي الله عنه، والبخاري في مسنده 12/348 ح 6237. من حديث أنس رضي الله عنه.

"اللهم قد بلغت ، فاشهد"

اللهم أرنا الحق حقا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه ..ربنا لا تزغ

قلوبنا بعد إذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة إنك أنت أنت الوهاب. اهـ

عطية صقر

نقض كتاب
"معالم في الطريق"
والرد على مؤلفه "سيد قطب"

للشيخ محمد عبد اللطيف السبكي
عضو جماعة كبار العلماء بالأزهر الشريف

تقرير الشيخ السبكي عن كتاب "معالم في الطريق"

فضيلة الشيخ "محمد عبد اللطيف السبكي" رئيس لجنة الفتوى بالأزهر وقتئذ، يرد على ضلال "سيد قطب" في كتابه "معالم في الطريق".

سطره الشيخ في مقال عنوانه "عن كتاب معالم في الطريق وهو دستور الإخوان المفسدين" بعد أن أسند إليه المجلس الأعلى للشئون الإسلامية مراجعة كتاب "معالم في الطريق" لسيد قطب" وكتابة تقرير عن مضمونه، فكتب يقول:

لأول نظرة في الكتاب يدرك القارئ أن موضوعه دعوة إلى الإسلام ولكن أسلوبه أسلوب استفزازي، يفاجئ القارئ بما يهيج مشاعره الدينية وخاصة إذا كان من الشباب أو البسطاء الذين يندفعون في غير روية إلى دعوة الداعي باسم الدين، ويتقبلون ما يوحى إليهم به من أهداف، ويحسبون أنها دعوة الحق الخالصة لوجه الله وأن الأخذ به سبيل إلى الجنة. وأحب أن أذكر بعض نصوص من عبارات المؤلف لتكون أمامنا في تصور موقفه الإفسادي:

1. في صفحة (6) يقول: "وجود الأمة المسلمة يعتبر قد انقطع من قرون كثيرة، ولا بد من إعادة وجود هذه الأمة لكي يؤدي الإسلام دوره المرتقب في قيادة البشرية مرة أخرى .. لا بد من بعث تلك الأمة التي واراها ركام الأجيال وركام التصورات، وركام الأوضاع، وركام الأنظمة التي لا صلة لها بالإسلام... إلخ

إن المؤلف يُنكر وجود أمة إسلامية منذ قرون كثيرة! ومعنى هذا أن عهود الإسلام الزاهرة، وأئمة الإسلام، وأعلام العلم في الدين: في التفسير والحديث والفقه وعموم الاجتهاد في آفاق العالم الإسلامي، معنى هذا أنهم جميعا كانوا في تلك القرون الكثيرة السابقة يعيشون في جاهلية، وليسوا من الإسلام في شيء .. حتى يجئ إلى الدنيا "سيد قطب" فينهض

إلى ما غفلوا عنه من إحياء الإسلام وبعثه من جديد!!

2. صفحة (9): "إن العالم يعيش اليوم كله في جاهلية .. هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض، وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية، إنها تسند الحاكمية إلى البشر."

وفي هذا ينفرد المنهج الإسلامي، فالناس في كل نظام غير النظام الإسلامي يعبد بعضهم بعضا.

3. صفحة (10): "وفي المنهج الإسلامي وحده يتحرر الناس جميعا من عبادة بعضهم بعضا، وهذا هو المقصود الجديد الذي نملك إعطاءه للبشرية .. ولكن هذا الجديد لا بد أن يتمثل في واقع عملي، لا بد أن تعيش به أمة، وهذا يقتضي بعث في الرقعة الإسلامية، فكيف تبدأ عملية البعث؟ .. إنه لا بد من طليعة تعزم هذه العزلة وتمشي في الطريق".

4. صفحة (11): ولا بد لهذه الطليعة التي تعزم هذه العزيمة من "معالم في الطريق"، وهذه الطليعة المرجوة المرتقبة كتبت "معالم في الطريق". وذلك كلامه.

فهذه دعوة مكشوفة إلى قيام طليعة من الناس ببعث جديد في الرقعة الإسلامية .. وهذا البعث الجديد رسالة دينية تقوم بها طليعة تحتاج إلى معالم تهتدي بها.

والمؤلف هو الذي تكفل بوضع المعالم لهذه الطليعة ولهذا البعث المرتقب، وفي غضون كلامه الآتي:

تبين المعالم التي تصدى لها في البعث الجديد .. صفحة (11): "ونحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام، أو أظلم، كل ما حولنا جاهلية".

6. صفحة 23: "إن مهمتنا الأولى هي تغيير واقع هذا المجتمع .. مهمتنا هي تغيير هذا الوضع الجاهلي من أساسه".

وهذا إعلان منه لما يدعو إليه من الثورة على المجتمع.

7. صفحة 31 : "وليس الطريق أن نخلص الأرض من يد طاغوت روماني أو طاغوت فارسي إلى يد طاغوت عربي، فالطاغوت كله طاغوت، إن الأرض لله .. وليس الطريق أن يتحرر الناس في هذه الأرض من طاغوت إلى طاغوت! .. إن الناس عبيد الله وحده .. لا حاكمية إلا لله، لا شريعة إلا من الله .. ولا سلطان لأحد على أحد .. وهذا هو الطريق".
وهذا أسلوب المدلسين باسم الدين في قوله: "إن الأرض لله ، وإن الحاكمية لله .. ولا حاكمية إلا لله."

كلمة قالها الخوارج قديما، وهي وسيلتهم إلى ما كان منهم في عهد الإمام علي، من تشقيق الجماعة الإسلامية، وتفريق الصفوف، وهي الكلمة المغرضة الخبيثة التي قال عنها الإمام علي: "إنها كلمة حق أريد بها باطل".

فالمؤلف يدعو مرة إلى بعث جديد في الرقعة لإسلامية ثم يتوسع فيجعلها دعوة في الدنيا كلها، وهي دعوة على يد الطليعة التي ينشدها والتي وضع كتابه هذا ليرشد بمعامله هذه الطليعة .. كما يقرر.

وليس أغرب من هذه النزعة الخيالية، وهي نزعة تخريبية، يسميها طريق الإسلام. والإسلام كما هو اسمه ومسماه يأبى الفتنة ولو في أبسط صورة، فكيف إذا كانت فتنة غاشمة، جبارة كالتّي يتخيلها المؤلف.

وما معنى الحاكمية لله وحده؟

هل يسير الدين على قدمين بين الناس ليمنع الناس جميعا عن ولاية الحكم؛ أو يكون الممثل لله في الحكم هو شخصية هذا المؤلف الداعي والذي ينكر وجود الحكام من البشر ويضع المعالم في الطريق للخروج على كل حاكم في الدنيا؟!!

إن القرآن نفسه يعترف بالحكام المسلمين ويفرض لهم حق الطاعة علينا، كما يفرض عليهم العدل فينا، ويوجه الرعية دائماً إلى التعاون معهم، والإسلام نفسه لا يعتبر الحكام رسلاً معصومين من الخطأ كما يضلّلنا المؤلف، بل فرض فيهم أخطاء تبدر من بعضهم، وناشدهم أن يصححوا أخطاءهم بالرجوع إلى الله وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وبالتشاور في الأمر مع أهل الرأي من المسلمين. ولم يبح أبداً أن تكون ثورة كهذه.

فغريب جداً أن يقوم واحد، أو نفر من الناس ويرسموا طريقاً معوجة يسموها طريق الإسلام لا غير، ثم ينصبوا أنفسهم للهيمنة على هذا النظام الذي يزعمونه إسلاماً! لا بد لاستقرار الحياة على أي وضع من أوضاعها من وجود حكام يتولون أمور الناس بالدين، وبالقوانين العادلة التي تقتضيها الحياة، كما يأذن القرآن، وسنة الرسول صلى الله عليه وسلم.

ومن المقررات الإسلامية أن الله يزع بالسلطان ما لم يزع بالقرآن، فكيف يستقيم في عقل إنسان أن تقوم طليعة مزعومة لتجريد الحكام جميعاً من سلطانهم، ولتفتح الطريق أمام طغمة من الخبثاء، يوهمون الناس أنهم طليعة الإيمان؟!!

وبين الحكام كثيرون يسيرون على الجادة بقدر ما يتاح لهم من الوسائل، فليسوا طواغيت أبداً.. إن هذا شطط في الخيال يجمع بمؤلف الكتاب إلى الشذوذ عن الأوضاع الصحيحة، والتصورات المعقولة، ويقذف به وبدعوته وأتباعه إلى أحضان الشيطان بعيدين عن حوزة الإسلام.

8. صفحة (43): "فلا بد - أولاً - أن يقوم المجتمع المسلم الذي يقر عقيدة لا إله إلا الله، وأن الحاكمية ليست إلا لله .. وحين يقوم هذا المجتمع فعلاً تكون له حياة واقعية، وعندئذ فقط يبدأ هذا الدين في تقرير النظر والشرائع".

فهذا هجوم من المؤلف على الواقع إذ ينكر وجود مجتمع إسلامي! وينكر وجود نظام إسلامي، ويدعو إلى الانتظار في التشريع الإسلامي حتى يوجد المجتمع المحتاج إليه.. يريد المجتمع الذي سينشأ على يده - ويد الطليعة .. ويخيل إلينا أن المؤلف شطح شطحة جديدة، فزعم لنفسه الهيمنة العليا على " الإلهية " في تنظيم الحياة الدنيا ، حيث يقترح أولاً هدم النظم القائمة دون استثناء وطرد الحكام، وإيجاد مجتمع جديد، ثم التشريع من جديد لهذا المجتمع الجديد.

9. صفحة (45) : يكرر هذا الكلام .

10. صفحة (46) : يصرح به مرة ثالثة أو رابعة فيقول: إن دعاة الإسلام حين يدعون الناس لإنشاء هذا الدين! لذا يجب أولاً أن يدعوهم إلى اعتناق العقيدة حتى لو كانوا يدعون أنفسهم مسلمين، وتشهد لهم شهادات الميلاد بأنهم مسلمون ويعلمهم أن كلمة لا إله إلا الله، مدلولها الحقيقي هو رد الحاكمية لله ، وطرد المعتدين على سلطان الله". وهكذا من تبجح به في وجه الواقع وسفاهته على مجموع المسلمين.

وتلك نزعة المؤلف المتهوس، يناقض بها الإسلام، ويزعم أنه أغير الخلق على تعاليم الإسلام ، أليست هذه هي الفتنة الجامعة، بل الفتنة الجائحة .. من إنسان يفرض نفسه على الدين، وعلى المجتمع؟

11. صفحة (50): يعزز فكرته الفاتئة فيقول : " وهكذا ينبغي أن تكون كلما أريد إعادة البناء من جديد - يريد تجريد الثورة العامة كلما احتيج إلى إصلاح في المجتمع .

12. صفحة (81) يقول: " أن إعلان ربوبية الله وحده للعالمين : معناها الثورة الشاملة على حاكمية البشر في كل صورها وأشكالها، وأنظمتها وأوضاعها، والتمرد الكامل على كل وضع في أرجاء الأرض، الحكم فيها للبشر في صورة من الصور .. إلخ."

وبهذا الكلام يلفظ المؤلف ما في نفسه من الحقد المستعر أو من الجنون المستحكم.
 13. صفحة (83) يقول: " إن هذا الإعلان العام لتحرير الإنسان في الأرض لم يكن إعلاناً نظرياً فلسفياً، إنما كان إعلاناً حركياً، واقعياً إيجابياً .. ثم لم يكن بد من أن يتخذ شكل الحركة إلى جانب شكل البيان.. إلخ."

ويسير المؤلف على هذا النحو من الإغراء للبسطاء والشباب باسم الجهاد للإسلام حتى يقرر ما يأتي:

14. في صفحة (90) يقول: " إن الجهاد ضرورة للدعوة إذا كانت أهدافها هي إعلان تحرير الإنسان، إعلاناً جاداً ، يواجه الواقع الفعلي .. سواء كان الوطن الإسلامي آمناً أم مهدداً من جيرانه ، فالإسلام حين يسعى إلى السلم لا يقصد تلك السلم الرخيصة، وهي مجرد أن يؤمن الرقعة الخاصة التي يعتنق أهلها العقيدة الإسلامية."

فهذه دعوة إلى إشعال الحروب مع الغير ولو كان الوطن الإسلامي آمناً، مع أن نصوص القرآن والسنة وتوجيهات الإسلام عامة لا تدعو إلى مثل هذا الانفعال الغاشم، إنما تعتبر الحرب وسيلة علاجية لاستقرار الحياة، وقمع الفتن، وشق طريق الدعوة إذا وقف في سبيلها خصوم يعاندونها، والإسلام كله يدعو إلى المسالمة مع من يسلمه ويترك الآخرين على عقائدهم الكتابية الأولى، ويقبل منهم الجزية، بل الإسلام يحبب إلينا أن نحسن إلى المسلمين منهم، والبر والعدل معهم، وينهانا عن التودد إلى المسيئين إلينا منهم، وهذه الملاطفة مع المسلمين والمقاطعة للمسيئين، هي ظاهرة العزة الرحيمة الإسلامية، ترفعها عن الجبروت أولاً وعن المذلة ثانياً.

ولكن صاحب " معالم في الطريق " يفهم غير ذلك ، ويعمد إلى بعض الكتب وينقل منها كلاماً عن ابن القيم ونحوه، ثم يفهم كلامهم على ما يطابق نزعتهم، ويتخذ من ذلك دليلاً على

أن الإسلام دين المهاجمات لكل طائفة وفي كل وطن وفي كل حين.

وليس أجهل ممن يفهم ذلك، ولا أخبث قصدا ممن ينادي بذلك، والقرآن نفسه يدعونا حتى في حالة الحرب أن تقتصد في العداوة ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلَامِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [الأنفال: 61]، فكيف نشعلها حرباً لا تحمد؟

15. في صفحة (105) يقول : " وكما أسلفنا فإن الانطلاق بالمذهب الإلهي .. " يريد مذهبه في الثورة والفتنة والتدمير، تقوم في وجهه عقبات مادية عن سلطة الدولة، ونظام المجتمع، وأوضاع البيئة، وهذه كلها هي التي ينطلق الإسلام ليحطمها بالقوة ".
وهنا يعاوده عقله المريض بأنه سيصادف عقبات وسيحطمها هو بوسائله التخريبية التي يسميها قوة الإسلام.

ولو حاولت أنا شخصياً أن أغالط فيما فهمته، أو أحسن الظن بما يقوله مؤلف "معالم في الطريق" لكنت في نظر نفسي مدلساً في الحقيقة السافرة، مبتعداً عن الصواب وعمياً يريده هو من كلامه من صدام وتخريب، وشر مستطير لا يعلم مداه غير الله.

16. وفي الصفحات (110) إلى (156) وما يليها تشتعل الثورة الحانقة في نفوس الكاتب فيلهب مشاعر القارئ البسيط، ويدلس في الكلام توجيهاً معسولاً رطباً جذاباً نحو الأمل الذي يتخيله لنفسه ولمن ينصاع لفتنته .

17. ويقول في صفحة (156) سطر [9]، [10] : "المجتمع الإسلامي وليد الحركة .. والحركة هي التي تعين مقدار الأشخاص فيه، وقيمتهم، ومن ثم تحدد وظائفهم فيه ومراكزهم ". هكذا يقول ويكرر ذلك الأمل في صفحة (158) سطر [8] وما بعده .

ثم يتابع هذه العبارات بعبارات مثلها أو أشد منها خداعاً وإغراءً وتوريطاً، مما لا يدع مجالاً لحسن الظن بما يقوله الكاتب في كتابه.

وهكذا يدور المؤلف في الكتاب كله حول فكرته في عبارات متشابهة، أو بعضها أشد من بعض في تحريضه، وإني لأكتفي بما أنقله أخيراً من كلماته:

18. صفحة (206)، (207) يقول: "و حين يدرك الإسلام هذا النحو الذي فهمه هو في ثورته فإن هذا الإدراك بطبيعته سيجعلنا نخاطب الناس، ونحن نقدم لهم السلام في ثقة، وفي عطف كذلك ورحمة".

ثقة الذي يستيقن أن ما معه هو الحق وأن ما عليه الناس هو الباطل، وعطف الذي يرى شقوة البشر وهو يعرف كيف يسعدهم .. ورحمة الذي يرى ضلال الناس، وهو يعرف أين الهدى الذي ليس بعده هدى .. وهذه كلمات يستبيحها لنفسه من يتناول إلى مقام الرسل، إذ يكون مطمئناً إلى ما يتلقاه من الوحي، ومستشعراً بعصمة نفسه بسبب عصمة الله له من الخطأ، وأنه على الهدى الذي لا هدى بعده.

عجب وعجيب شأن هذا المتهور..

ومَنْ ذلك الذي بلغ هذا المبلغ بعد محمد بن عبد الله يا ترى؟! أهو سيد قطب الذي سول له شيطانه أن ينطق في الناس بهذه المزاعم ويقتادهم وراءه إلى المهالك ليظفر بأوهامه التي يحلم بها؟

19. إنه ليمعن في غروره فيقول . في صفحة (206) : "لن نتدسس إليهم بالإسلام.. سنكون صرحاء معهم غاية الصراحة: هذه الجاهلية التي أنتم فيها نجس، والله يريد أن يطهركم، هذه الأوضاع التي أنتم فيها خبث، والله يريد أن يطيبكم، هذه الحياة التي تحيونها دون، والله يريد أن يرفعكم، هذا الذي أنتم فيه شقوة وبؤس ونكد والله يريد أن يخفف عنكم ويرحمكم ويسعدكم، الإسلام سيغير تصوراتكم وأوضاعكم وقيمكم، وسيرفعكم إلى حياة أخرى تنكرون معها هذه الحياة التي تعيشونها ... إلخ".

وذلك تكرار لما سبق مثله من التفرير بالآمال والأمان واستدراج البسطاء إلى المطامع والتهور.

20. صفحة (209) : " ولم تكن الدعوة في أول عهدها في وضع أقوى ولا أفضل منها الآن، كانت مجهولة، مستنكرة من الجاهلية، وكانت محصورة في شعاب مكة مطاردة من أصحاب الجاه والسلطان فيها .. إلخ. "

21. صفحة (212) : " وحين نخاطب الناس بهذه الحقيقة، ونقدم لهم القاعدة العقيدية للتصور الإسلامي الشامل يكون لديهم في أعماق فطرتهم ما يبرر الانتقال من تصور إلى تصور، ومن وضع إلى وضع .. إلخ. "

وبهذا الذي نقلته من الكتاب صار واضحاً من منطق الكاتب نفسه أنها دعوة هدامة غير سلمية، ولا هادفة إلى إصلاح، وإن كانت مسماة عند صاحبها بذلك الاسم المصطنع .
ومهما يكن أسلوب الكاتب مزيجاً بآيات قرآنية، وذكریات تاريخية إسلامية فإنه كأساليب الثائرين للإفساد في كل مجتمع، فهم يخلطون بين حق وباطل ليموهوا على الناس.

والمجتمعات لا تخلو من أغرار بسطاء، يحسنون الظن بها لا يكون كله حقاً ولا إخلاصاً، وقد يسرون وراء كل ناعق، وخاصاً إذا كان يهدي الغير باسم الدين، ووجدوا في غضون هذه الدعوة تلميحاً بالأمل في المراكز، والأوضاع والقيم الجديدة في المجتمع الجديد.

وهذه الحيلة هي نفسها حيلة إبليس فيما صنعه مع آدم وحواء، وفيما يدأب عليه دائماً في فتنة الناس عن دينهم، وعن الخير في دنياهم. ويزين لهم كل قبيح، ويوهون عليهم كل عسير، حتى إذا ما تورطوا في الفتنة تبرأ منهم وقال للإنسان: ﴿إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ

الْعَالَمِينَ﴾ ، ولكن بعد أن يكون ما يكون من الإفساد الذي حظرنا منه ونهانا عنه في كثير من الآيات، وهددنا عليه بشر العقوبات والعذاب .

وبعد:

فقد انتهيت في كتاب "معالم في الطريق" إلى أمور:

1. إن المؤلف إنسانٌ مسرفٌ في التشاؤم، ينظر إلى المجتمع الإسلامي، بل ينظر إلى الدنيا بمنظار أسود ويصورها للناس كما يراها هو أو أسود مما يراها، ثم يتخيل بعد ذلك آمالاً ويسبح في خيال.

2. إن "سيد قطب" استباح باسم الدين أن يستفز البسطاء إلى ما يأباه الدين من مطاردة الحكام، مهما يكن في ذلك عنده من إراقة دماء والفتك بالأبرياء وتخريب العمران وترويع المجتمع، وتصعد الأمن، وإطاب الفتن في صور من الإفساد لا يعلم مداها غير الله، وذلك هو معنى الثورة الحركية التي ردها كلامه "أهـ"⁽¹⁾

1 - مجلة "الثقافة الإسلامية" العدد الثامن "لسنة 23 في شعبان سنة 1385 هـ - 24 نوفمبر سنة 1965 م.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
7	مقدمة الإشراف للأستاذ الدكتور علي جمعة
9	رد مفتي تونس الشيخ عمر المحجوب على محمد عبد الوهاب
31	نواقض النواقض في الرد على نواقض الإسلام العشر
69	رد الشيخ الذهبي على جماعة التكفير والهجرة
130	نقض الفريضة الغائبة للإمام الأكبر جاد الحق علي جاد الحق
172	رد ومناقشة لكتاب الفريضة الغائبة للشيخ عطية صقر
222	نقض الشيخ السبكي لسيد قطب وكتابه معالم في الطريق
235	فهرس الموضوعات